الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

تحت عنوان:

أثـــر التضخـم المستـورد علـى التضخـم المحلـــي والتـوازن الخـارجـي فـي الاقتصـاد الجزائري

خـلال الفتـرة 1990-2015

إعداد الطـــالـــب:
فـــؤاد زميـــت

تاريخ المناقشة: 2018/12/24

أعضاء لجنة المناقشة:

• د. جاب الله مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة المســـيلة	رئـيـســا
• أ.د بركـان يـوسف	أستـــــاذ	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
• د. بـوتيـارة عنـتـر	أستاذ محاضر أ	جامعة المســـيلة	مـنـاقـشا
• د. بـدار عـاشـور	أستاذ محاضر أ	جامعة المســـيلة	مـنـاقـشا
• د. رتـيـعـة مـحـمـد	أستاذ محاضر أ	جامعة المديـــة	مـنـاقـشا
• د. دردوري لـحـسـن	أستاذ محاضر أ	جامعة بـسـكـرة	مـنـاقـشا

السنة الجامعية: 2017-2018

لا يزال المرء عالما ما دام في طلب العلم،
فإذا ظن أنه قد علم فقد بدأ جهله.
"ابن قتيبة"

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

بقدر الكد تكتسب المعالي ومن طلب العلى سهر الليالي

ومن طلب العلى من غير كد أضاع العمر في طلب المحال

قال تعالى:*وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا*(الإسراء الآية 23).

إلى من علمتني خطواتي الأولى وحمتني بعطفها ومن قال فيها الخالق أن الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة والحنون حفظها الله

إلى من كان لي الرفيق والأنيس، إلى الذي بذل قصار جهده ليجعلني أفضل الناس، إلى الذي كان النور والمثل الأعلى لي أبي حفظه الله

إلى زوجتي الكريمة التي تحملت معي مشقة هذه الأطروحة

إلى الروح التي سكنت روحي ابني آدم

إلى من أكون لهم القدوة الحسنة، وأكن لهم كل المحبة إخوتي وأخواتي سدد الله خطاهم

إلى أستاذي الفاضل* مبروك* ذكره الله بخير، وإلى كل الأساتذة الذين درست عندهم.

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي العلمي وعملي المتواضع

فؤاد زميت

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذه الدراسة فما كان لشيء أن يحدث إلا بمشيئته جل جلاله.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور *يوسف بركان * لقبوله الإشراف على هذا العمل.

وأتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر الدكتور *مسعود ميهوب * و الدكتور * محمودي مليك* ،

كما أشكر عائلتي الكريمة لما وفرته لي من راحة حتى أكمل هذا العمل.

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم مع التطرق إلى حالة الجزائر	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفاهيم حول ظاهرة التضخم.....	03
المطلب الأول: مفهوم التضخم.....	03
المطلب الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه.....	06
المطلب الثالث: قياس ومؤشرات التضخم.....	08
المبحث الثاني: أسباب وأثار التضخم وأدوات مكافحته.....	11
المطلب الأول: أسباب التضخم.....	11
المطلب الثاني: آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية.....	13
المطلب الثالث: وسائل مكافحة التضخم.....	16
المبحث الثالث:تحليل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.....	22
المطلب الأول: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر.....	22
المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر.....	28
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: التضخم المستورد في الجزائر	
تمهيد.....	34
المبحث الأول:ماهية التضخم المستورد وطرق قياسه.....	35
المطلب الأول: مفهوم التضخم المستورد.....	35
المطلب الثاني: قياس التضخم المستورد.....	36
المطلب الثالث: قنوات انتقال التضخم المستورد.....	37
المبحث الثاني:آثار ومؤشرات انتقال التضخم المستورد	40
المطلب الأول:مؤشرات انتقال التضخم المستورد.....	40
المطلب الثاني: آثار انتقال التضخم المستورد.....	43

المبحث الثالث:التضخم المستورد في الجزائر.....	47
المطلب الأول: قياس التضخم المستورد في الجزائر.....	47
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم المستورد في الجزائر.....	49
المطلب الثالث: سياسة الجزائر للحد من ظاهرة التضخم المستورد.....	56
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	
تمهيد.....	66
المبحث الأول: أهمية، وأثار وأهداف التجارة الخارجية على الاقتصاد	67
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....	67
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.....	68
المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية.....	70
المطلب الرابع: أثار التجارة الخارجية على الاقتصاد	71
المبحث الثاني: أساسيات حول ميزان المدفوعات.....	74
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته.....	74
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.....	76
المطلب الثالث: علاقة ميزان المدفوعات بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.....	80
المبحث الثالث: تحليل التجارة الخارجية للفترة 1990-2015.....	84
المطلب الأول: مفاهيم حول الميزان التجاري.....	84
المطلب الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.....	85
المطلب الثالث: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.....	97
خلاصة الفصل	105
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد..... .	107
المبحث الأول: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي ونماذج الانحدار.....	108
المطلب الأول: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.....	108
المطلب الثاني: نماذج الانحدار.....	109
المطلب الثالث: مشاكل الانحدار.....	114

المبحث الثاني: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي.....	120
المطلب الأول: بناء نموذج التضخم المحلي في الجزائر.....	120
المطلب الثاني: تقييم نموذج التضخم المحلي في الجزائر.....	124
المبحث الثاني: أثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري	133
المطلب الأول: بناء نموذج الميزان التجاري في الجزائر.....	133
المطلب الثاني: تقييم نموذج الميزان التجاري في الجزائر.....	137
خلاصة الفصل	144
الخاتمة	146
قائمة المراجع	152
قائمة الملاحق	160

❖ قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	الآثار المختلفة لصدمات الطلب التضخمية	12
01-02	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1889-2015	23
01-03	تطور مكمش النتاج الضمني خلال الفترة 1990-2015	24
01-04	معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 1990-2015	28
01-05	العجز الموازني في الجزائر 1990-2015	30
02-01	نسبة الاستيعاب المحلي	55
02-02	رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015	60
02-03	العجز الموازني خلال الفترة 1990-2015	61
03-01	البنية السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2000)	89
04-01	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار	110
04-02	نتائج المفاضلة بين نماذج التضخم المحلي	123
04-03	نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج	125
04-04	نتائج المفاضلة بين نماذج الميزان التجاري	135
04-05	نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج	137

❖ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	منحنى بياني يبين تطور المكمش الضمني في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	24
01-02	معدل التضخم بأسعار المستهلك والتضخم بالمكمش الضمني	25
02-01	منحنى بياني يمثل العلاقة بين التضخم المستورد، التضخم المحلي والتضخم العالمي	48
02-02	درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر 1990-2015	49
02-03	تطور التجارة الخارجية والناتج المخلي 1990-2015	50
02-04	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي	51
02-05	الميل الحدي للواردات	52
02-06	منحنى بياني بتطور نسب هيكل الواردات الجزائرية 1990-2011	53
02-07	منحنى بياني بتطور نسب هيكل الواردات الجزائرية 2012-2015	54
02-08	تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015	60
02-09	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2015	62
03-01	تطور الناتج المحلي الإجمالي	86

03-02	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	86
03-03	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2000	88
03-04	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1990-1996)	90
03-05	التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (1998-2000)	96
03-06	تطور الناتج المحلي 2001-2015	98
03-07	تطور معدل نمو الناتج المحلي 2001-2015	98
03-08	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2015	100
04-01	توزيع مناطق وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه	119
04-02	تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 4	124
04-03	نتائج إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه	127
04-04	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج Ipc باستخدام (LM Test) Breusch-Godfrey	128
04-05	اختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية وايت	129
04-06	اختبار Jarque-bera لتوزيع البواقي	130
04-07	مصفوفة الارتباط بين متغيّرات النموذج	130
04-08	تقدير نموذج الميزان التجاري	136
04-09	نتائج إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه	139
04-10	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج Ipc باستخدام (LM Test) Breusch-Godfrey	140
04-11	اختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية وايت	141
04-12	*اختبار Jarque-bera لتوزيع البواقي*	141
04-13	مصفوفة الارتباط بين متغيّرات النموذج	142

❖ قائمة المختصرات

الرمز	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
CPI	Consumer Price Index	**الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك**
PPI	producer price index	**الرقم القياسي عند أسعار الانتاج**
INF	Inflation	**التضخم**
GDPDéflator	Gross Domestic Product Déflator	**مكمش الناتج الوطني الخام**
BOP	Balance of payments balance	**رصيد ميزان المدفوعات**
FXB	Foreign exchange reserv es)	**الاحتياطات النقدية الرسمية**
FOB	Free On Board	**قيمة السلعة حتى شحنها**
CIF	Cost – Insurance – Fright	**قيمة السلعة في ميناء الوصول**
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes	**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	**الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**
IMP	Valeur Des Importation	**قيمة الواردات**

المقدمة

تمهيد:

تفاقمت ظاهرة التضخم في العقدين الماضيين بحيث أصبحت تمثّل مصدرا رئيسيا من مصادر اختلال وعدم كفاءة اقتصاديات الدول النامية، وقد تناول الاقتصاديون التضخّم باعتباره مشكلة اقتصادية بحتة، وذلك وفقا للنظرة التقليدية لهذه المشكلة، وتزايدت الدراسات تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة مما أدّى إلى اتساع نطاق وعمق تفهمها للجوانب والتفاعلات الاقتصادية التي تتضمّنها مشكلة التضخم، إلاّ أن هذه الدراسات أكّدت أن مشكلة التضخم بصورتها المعاصرة في الاقتصاديات، تتعدّى كونها مشكلة اقتصادية، حيث أنها تمتدّ لتشمل مدى مرونة السياسات النقدية والمالية المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة، كما أنها تشمل الهياكل والتركيبات السياسية والاجتماعية.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى مسايرة التقدّم ومواكبة التطوّر الاقتصادي الذي يعرفه العالم، فبعد الاستقلال وجدت نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية، وذلك بانتهاجها في بداية الأمر سياسة الاقتصاد الموجّه، حيث حدّدت القيادات السياسية آنذاك استراتيجيات تهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، نظرا للآثار التي خلفها المستعمر، وبمرور الزمن أثبتت هذه السياسات فشلها بظهور اختلالات في الاقتصاد الوطني، هذا ما أدى بالجزائر في الآونة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثّل في اقتصاد السوق، والذي من خلاله يتمّ تحرير الاقتصاد الوطني من كل السياسات الموجهة السابقة، وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص للاستثمار.

ولكن رغم هذه السياسات تعرّض الاقتصاد الجزائري لفترات تضخمية متعدّدة، فمنها المحلية التي يرجعها الاقتصاديون إلى البنية الهيكلية للاقتصاد، ومنها المستوردة والتي يرجعها الاقتصاديون إلى العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، لذلك فإن تبني أي سياسة اقتصادية خارجية كانت أم داخلية، يتطلب دراسة وتحليل عميقين للتنبؤ في مدى فعالية هذه السياسات ونجاعتها، خاصة أن الجزائر بلد يستورد معظم السلع الاستهلاكية والإنتاجية لتسيير عجلة اقتصاده، بسبب عدم توفرها من جهة، أو عدم كفاية الموجودة منها محليا. كل هذه الأسباب جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لأي تغيير في الأسعار في البلدان الأصلية، لذا فإننا ارتأينا أن ندرس ظاهرة التضخم المستورد وأثره على الاقتصاد الجزائري، وبعبارة أخرى، سوف ندرس أثر ارتفاع الأسعار العالمية بالنسبة إلى التضخم المحلي والتوازن الخارجي المتمثل في الميزان التجاري بمفهومه الضيّق وميزان المدفوعات بمفهومه الواسع.

مشكلة الدراسة

تعدّ ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية القديمة، وملاصقة لجميع الاقتصاديات، سواء كان تضخما محليا أو تضخما مستوردا، ولكن رغم هذا لم تستطع أي من هاته الاقتصاديات التخلّص من هذه الظاهرة والحدّ منها، بل هي تعمل فقط لتقليل مخاطرها وأثرها على الاقتصاد.

وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث فيما يلي:

- **ما مدى تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي والميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري؟.**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ✓ هل يمكن القول أن مؤشرات التضخم المستورد هي نفسها مؤشرات التضخم ؟؛
- ✓ هل تتأثّر الأسعار المحلية في الجزائر بالأسعار العالمية؟؛
- ✓ ما مدى تأثر الميزان التجاري في الجزائر بظاهرة التضخم المستورد؟.

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات السابقة، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ نعم يمكن القول أن مؤشرات التضخم المستورد هي نفسها مؤشرات التضخم.
- ✓ الأسعار المحلية في الجزائر تتأثر بالأسعار العالمية.
- ✓ الميزان التجاري في الجزائر يتأثر بصورة كبيرة من ظاهرة التضخم المستورد.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الواقع الفعلي الذي يؤكد أن العوامل التي لها علاقة بالتضخم هي عوامل متعدّدة تعمل على نحو مترابط، هذه العوامل منها ما هو محلي يتعلّق بالظروف الاقتصادية للبلد، وأخرى خارجية تتعلّق بالظروف الاقتصادية للعالم الخارجي.

تتمثل أهمية البحث أيضا في التعرف على أهم الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة ودراسة آثار التضخم المستورد على التضخم المحلي وأيضا دراسة اثر التضخم المستورد على التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة .

أهداف الدراسة

- ✓ التعرّف على أهم الآثار الاقتصادية التي تفرزها الضغوط التضخمية في الاقتصاديات النامية بشكل عام؛
- ✓ بيان وتوضيح مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بارتفاع الأسعار سواء على المستوى المحلي أو على مستوى العالم الخارجي؛
- ✓ معرفة أهم العوامل التي تساهم في تغذية العملية التضخمية في الجزائر وإلقاء الضوء على مشكلة التضخم المحلي من جهة ومشكلة التضخم المستورد من جهة أخرى؛
- ✓ القيام بدراسة اقتصادية تحليلية وقياسية على الاقتصاد الجزائري في الفترة محل الدراسة؛

- ✓ محاولة اقتراح نموذج قياسي لظاهرة التضخم في الجزائر؛

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في إطارين زماني ومكاني. فالإطار الزماني يتمثّل في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015. أما الإطار المكاني، فيشمل الاقتصاد الجزائري وبعض المؤشرات العالمية.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، من جهة، والذي يُعتَمد في الدراسة النظرية وهذا لتوضيح المفاهيم المتعلّقة بالتضخم وتحليل الوضع الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على المصادر المكتبية من مراجع علمية ودوريات وأبحاث قدمت في هذا المجال.

كما استخدمنا أيضا المنهج التاريخي من خلال عرض العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

وفي الفصل الأخير ا من الدراسة استخدمنا أسلوب دراسة الحالة، وذلك باستخدام الطريقة القياسية في الدراسة من خلال الأدوات الإحصائية والرياضية، المستخدمة خاصة في مجال الاقتصاد القياسي و مجال التنبؤ وتحليل المعطيات.

أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار الموضوع يرجع لعدّة أسباب، نذكر من بينها:

- ✓ محاولة القيام بدراسات قياسية كمية حول بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ الرغبة في توضيح إلى أي مدى يمكن للتضخم المحلي والمستورد التأثير على اقتصاديات الدول النامية وبالأخص الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ يدخل هذا البحث في مجال تخصّصنا ورغبتنا في إيجاد محاكاة للتضخم باستخدام الأساليب الكمية خاصة الحديثة منها.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات ظاهرة التضخم لكن معظم الدراسات المنجزة في الجزائر قامت بدراسة ظاهرة التضخم بشكل عام بدون الفصل بين التضخم المحلي والمستورد ومن بين الدارسات التي تطرّقت إلى التضخم المحلي والمستورد في نفس الوقت نجد:

- ✓ دراسة عبورة حسام وهي عبارة عن مذكرة ماجستير (2008-2009)، والتي كانت بعنوان سياسة الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها قدرة البلد المستورد على إحلال الواردات في حالة وجود ارتفاع في الأسعار العالمية للتخلّص من التضخم المستورد.

- ✓ دراسة Henri Mercillon وهي عبارة عن مقالة منشورة (1958)، والتي كانت بعنوان L'inflation importèe, L'inflation a facteurs externes dominants et son dèveloppement، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التضخم المستورد ينتقل عبر قناتين هما قناة التكاليف وقناة المداخيل، وأن علاج التضخم المستورد يكون من خلال سياسة التعقيم لقناة المداخيل وأثرها على التطورات النقدية المحلية، وسياسة إحلال الواردات.
- ✓ دراسة جويجونقمو عن أثر التغير في أسعار الواردات في السوق العالمي والتغير في سعر الصرف على السلع المستوردة في السوق المحلية بالعملة الوطنية في اليابان، حيث توصل الباحث إلى أن الزيادة في الأسعار العالمية للسلع المستوردة يؤدي مباشرة إلى زيادة الأسعار المحلية لهذه السلع، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المنافسة لها.
- ✓ دراسة عقل خضر لاحتساب قيمة التضخم المستورد في الأردن للفترة 1970 إلى1979 ، حيث وجد أن معدل نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي كان حوالي 31%خلال الفترة من 1970إلى غاية 1973، وتوصل أيضاإلىأن معدل التضخم المستورد يتأثر بارتفاع معدل التضخم العالمي، وارتفاع نسبة الواردات إلى الطلب المحلي، إلا أن الجزء الأكبر في التضخم المستورد كان يعود إلى ارتفاع التضخم العالمي.
- ✓ دراسة holder وَ worrel (1985) عن نموذج آلية الأسعار وتكوينها في الاقتصاديات الصغيرة، حيث كانت دراستهم حول اقتصاد جزر الكاريبي، ووجدوا بان الأسعار الأجنبية الدولية تلعب دورا كبيرا ومباشرا في تكوين الأسعار المحلية، إذ تبين أن الرقم القياسي للسعر الأجنبي قد ساهم بما نسبته ثلث عملية تكوين الأسعار المحلية في هذا الاقتصاد، كما كان لتكلفة المواد الخام المستوردة دورا هاما في تحديد تكاليف الإنتاج.

مخطط الدراسة

من أجل تحليل هذا الموضوع بصفة جيدة وواضحة توجب علينا تخصيص جانبين للدراسة الجانب النظري والجانب التطبيقي.

الجانب النظري:

قمنا في هذا الجانب بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول:

في الفصل الأول تطرقنا إلى المفاهيم المختلفة للتضخم بمفهومه الواسع وبعدها قمنا بدراسة تحليلية للتضخم في الجزائر.

في الفصل الثاني، تطرّقنا من خلاله للتضخم المستورد وأهم مؤشراته وكذا دراسة التضخم المستورد في الجزائر.

أما في الفصل الثالث، قمنا من خلاله بتناول موضوع التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك بإعطاء مفاهيم حول ميزان المدفوعات والميزان التجاري. كما قمنا بتحليل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

الجانب التطبيقي:

هو ممثل في الفصل الرابع، والذي قمنا من خلاله بدراسة متعلّقة بالجانب القياسي وذلك لمعرفة أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والميزان التجاري الجزائري، حيث قمنا ببناء نموذج يبين هذا التأثير بالاعتماد على ما تم دراسته في الجانب النظري.

الفصل الأول:

دراسة تحليلية لظاهرة التضخم مع التطرق إلى حالة الجزائر

تمهيد:

إن ظاهرة التغيّرات في مستويات الأسعار- التي غالباً ما يشار إليها بالتضخّم- تؤدّي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود، والتي تعتبر معيار للقيمة قد يتفاوت من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى في نفس الدولة لكن هذا الانخفاض في القوة الشرائية للنقود ونتيجة لانتشاره وتصاعده شكل ظاهرة اقتصادية تعرف بظاهرة التضخم.

فقد ارتبط الفكر الاقتصادي والفكر المالي كلاهما بظاهرة التضخم وعلى الأخص في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي الكثير من الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة التضخم والتي تعتبر من أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة، والنامية على حد سواء، وذلك على اعتبار أن التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها ما يلي:

- ✓ حركة مستويات الأسعار.
- ✓ حركة استحداث التنمية في مختلف الاقتصاديات.
- ✓ حركة النمو الاقتصادي.

وللإمام الجيد بظاهرة التضخم في الجزائر، سنتطرق أولا إلى المفاهيم المختلفة لظاهرة التضخم وبعدها نقوم بعرض لمؤشرات ومقاييس التضخم، ثم نتطرّق لظاهرة التضخم في الجزائر وذلك بتحليل فترة الدارسة عن طريق معرفة أهم المؤشرات المستخدمة في الجزائر؟ وما هي أهم الأسباب التي تؤدّي إلى التضخم في الجزائر؟.

المبحث الأول: مفاهيم حول ظاهرة التضخم.

التضخم ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدّمة والمتخلفة على السواء، وفي هذا الجزء من الفصل نتناول المفاهيم المتعلّقة بالتضخم وأنواعه والآثار المترتبة عليه.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

إن إعطاء تعريف معيّن للتضخم عملية جدّ معقّدة وذلك راجع لاختلاف الاقتصاديين في تعريف هذه الظاهرة كل حسب اتجاهه والمدرسة التي ينتمي إليها أو يؤيّدها؛ فمنهم من يعبّر عليه كظاهرة نقدية ومنهم من يعبّر عليه كظاهرة سعرية ومنهم من يخلط بين كلتا الظاهرتين.

الفرع الأول: تعريف التضخم كظاهرة نقدية

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن ظاهرة التضخم هي تلك الزيادة في النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود، الإصدار النقدي والتوسع في إنشاء الائتمان أو من خلال الطلب على النقود، ويعرف التضخم حسب هذه النظرية على أنه: "كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"[1]. وبالتالي سبب التضخم حسب هذه النظرية هو زيادة كمية النقود المتداولة.

ومن المعروف أن هذه النظرية تعتبر من النظريات الأولى في تعريف التضخم وهي تعتمد على مجموعة من الفرضيات الأساسية والتي تتمثل في:

- ✓ كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على الأسعار.
- ✓ تتناسب كمية النقود المتداولة تناسبا طرديا مع مستوى الأسعار.
- ✓ تتناسب كمية النقود المتداولة تناسبا عكسيا مع قيمة النقود.
- ✓ فرضية التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.
- ✓ ومع مرور الزمن وحدوث العديد من الأزمات المالية تبيّن للاقتصاديين أن كمية النقود ليست بالضرورة عامل لحدوث التضخم خاصة ما حدث سنة 1929 والأزمة المعروفة آن ذاك بأزمة الكساد، حيث أنه رغم وجود كميات كبيرة من النقود المتداولة في الأسواق لم تتأثّر الأسعار ولم تشهد أي ارتفاع، وهذا ما أدى إلى التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم وذلك لوجود عدة انتقادات وجهت لها نذكر منها:

[1] غازي حسين عناية: **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص14.

- ✓ فرضية ثبات سرعة التداول للنقود، حيث أثبتت الممارسات العملية أن الأرصدة النقدية وسرعة التداول عرضة للتغير وهو عكس ما تتبناه هذه النظرية[1].
- ✓ افتراض مستوى التشغيل الكامل في ظل قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب عليه، وأن أية بطالة عارضة يمكن أن تعالج عن طريق خفض معدّلات الأجور التي تتسم بالمرونة، وتبعا لذلك فإن الحجم الحقيقي للمعاملات، أو الحجم الحقيقي للدخل الوطني ثابت، وبالتالي فإن أي تغير في كمية النقود يكون ذا تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار، لكن هذه الحالة للاقتصاد الوطني لا يمكن أن تكون إلا حالة استثنائية، فإذا فرضنا أن الاقتصاد الوطني يعمل دون مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة كمية النقود لا تنعكس كلية على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار[2].
- ✓ اعتبار التغيّرات في مستويات الأسعار لها علاقة طردية مع كمية النقود وهو ما يترتّب عليه زيادة في الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدّي إلى التغيّر في المستوى العام للأسعار، يرى منتقدو هذه النظرية أنه ليس من الضروري أن يؤدّي التغيّر في كمية النقود إلى التغيّر في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة حيث قد تزيد كمية النقود دون أن يترتب عليها زيادة في مستويات الأسعار(الأزمة العالمية 1929)[3].
- ✓ تجاهل النظرية الكمية للنقود لعنصر سعر الفائدة الذي يشكّل عاملا مهما في تحديد الآثار المترتبة على المتغيّرات في التداول النقدي، لأنه يلعب دورا مهما في تبيان الحركة العامة للمستوى العام للأسعار[4].

الفرع الثاني: تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق نظرًا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتّع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغيّر في حجم الطلب وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا

1 حسين عمر: **مبادئ علم الاقتصاد**، المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص461.

2 احمد رمضان نعمة الله وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص229.

3 Humphrey. T.M, **Money Banking and Inflation**, Cambridge University Press, London, 1993, P 85.

4 غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره ص41.

يترتّب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولقد تعدّدت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلاّ أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدّي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغيّر في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغيّر في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل[1]، حيث يعرف كينز مثلا التضخم على أنه: "زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض".

الفرع الثالث: تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق

حسب هذه النظرية فان التضخم هو: "الزيادة في معدّل الإنفاق والدخل"، فازدياد الإنفاق النقدي يؤدّي إلى زيادة الدخل النقدي وهو ما يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، ولقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيزر FIZER، وقد وضع فروض من اجل صلاحية هذه النظرية والمتمثلة في أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة، وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج.

ولقد تعرضت هذه النظرية إلى الانتقاد حيث أنه لا يمكن اعتبار الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد الى الرخاء بأنه حالات تضخمية[2]، وكذلك ما يرد على هذه النظرية أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي الوطني، ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى.

و بشكل عام، يعرف التضخم على أنه الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة طويلة، أي التزايد المستمر في المستوى العام للأسعار[3]، إذ أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدّي إلى انخفاض القوة الشرائية لديهم.

[1] أسامة بشير الدباغ: **البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 42-68.

[2] فؤاد هاشم: **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص167.

[3] بسام الحجار وعبد الله رزق: **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 306.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه

الفرع الأول: أنوع التضخم

تختلف تقسيمات التضخم و أنواعه من فكر اقتصادي لآخر وسوف نحاول تقسيمه في دراستنا حسب النظام الرأسمالي والاشتراكي.

أولا: التضخم في الفكر الاقتصادي الرأسمالي:

حسب أصحاب هذا الفكر يمكن أن نحدد أنواع التضخم حسب عدة معايير:

1- **التمييز على أساس مدى تحكم الحكومة في نظام الأسعار:** يظهر هنا ثلاث أنواع من التضخم هي

أ- التضخم الطليق: هنا لا تتدخل الدولة، فيكون نمو الاقتصاد بشكل حر وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار، ويرافقه ارتفاع في الأجور والنفقات.[1]

ب- التضخم المكبوت: هو نوع من التضخم المستتر، وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع، نظرا لكونه لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية بوجود القيود الحكومية المباشرة، والتي تفرض السيطرة على الأسعار، والتحكم فيها مثل التسعير الإجباري.[2]

ج- التضخم الكامن: تفرض الدولة هنا نظام توزيع السلع، مما يؤدّي إلى زيادة في الدخول، يرافقه زيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار.[3]

2- **التمييز على أساس القطاع:** يرى كينز أن حسب هذا المعيار، ينقسم التضخم إلى نوعين هما[4]:

أ- التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقته إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

ب- التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فان أرباحا كبيرة تتحقق في كلا من قطاع الاستهلاك والاستثمار.

---

[1] محمد عمر الحاجي: **نبذة عن التضخم**، مجلة المستثمرون، العدد 43، الكويت، نوفمبر 2005، ص10.

[2] نبيل الروبي: **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، 1986، ص26.

[3] المرجع نفسه، ص27.

[4] إيمان عطية ناصف: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 238-239.

3- التمييز على أساس حدة الضغط التضخمي[1]:

أ- التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدّي إلى ارتفاع في الأسعار.

ب- التضخم الجامح: هو أخطر أشكال التضخم، ويعرّف الاقتصاديون التضخم الجامح بأنه الحالة التي يزيد فيها معدّل الزيادة في الأسعار عن 50% شهريا، وهو بشكل عام معدّل مرتفع جدا للزيادة في أسعار السلع والخدمات، وعلى ذلك فإن التضخم الجامح هو حالة من التضخم الحاد الذي تأخذ فيه معدّلات الزيادة في الأسعار ما يقارب الـ 1300% سنويا أو أكثر، وفي حالات التضخم الجامح الحادة تصل الزيادات في الأسعار إلى أرقام خيالية، بحيث تصبح النقود بلا قيمة تقريبا، وربما تكون تكلفة الورق الذي تطبع عليه النقود أكبر بكثير من القيمة الاسمية المنصوص عليها على الورقة النقدية.

4- التمييز على أساس التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

أ- تضخم جذب الطلب: حدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي "المحلي والمستورد"، وقد يكون ذلك مؤقتاً وقد يستمر، مثل: ارتفاع أسعار ألعاب وبعض المواد الغذائية في الأعياد أو مناسبات معينة (بداية الموسم أو السياحة والاصطياف)، وفي هذه الحالات فإن زيادة الإنفاق لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجتها زيادة الأسعار.

ب- التضخم الناشئ عن التكلفة: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المتمثلة أساسا في زيادات الرواتب والأجور.

ت- التضخم الركودي: في فترات الركود ينخفض الطلب، وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدّلات البطالة، ولا يستطيع أحد تخفيض الأسعار بسبب الاحتكار أو الفساد، مما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع معدّلات البطالة.

ث- التضخم المستورد: عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب، ويميل المنتجون لتقليد أسعار المستورد، فترتفع أسعار السلع المحلية (سوف يتم التطرق إليه بشكل مفصل في الفصل الثاني).

[1] إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص238.

ثانيا: التضخم في الفكر الاقتصادي الاشتراكي

حسب هذا الفكر يتم تقسيم التضخم حسب عدة معايير هي[1]:

1- **معيار حدة الضغط التضخمي**: حسب هذا المعيار ينقسم التضخم إلى نوعين هما:

أ- التضخم المبدئي: انخفاض قيمة الزيادة في الطلب على المخزون السلعي.

ب- التضخم الكامل: هو تعادل قيمة الزيادة في الطلب أو زيادتها عن المخزون السلعي.

2- **معيار طبيعة الأسواق التي يظهر فيها التضخم**: يتفرع عنه نوعين من التضخم هما

أ- التضخم في الأرصدة النقدية: يعبر عن انخفاض الزيادة في الطلب عن قيمة المخزون السلعي الاستهلاكي، ويحصل إجمالا عند حدوث نقص في المخزون السلعي الاستهلاكي، ويكون تضخما مبدئيا أو كاملا.

ب- التضخم في النقود المصرفية: يعبر عن العجز والاضمحلال في المواد الخام، والسلع الوسيطية، ويتمثّل في الارتفاع الأسعار التي تباع بها منتجات الفلاحين والحرفيين، وفي التجارة الغير مشروعة، كالسوق السوداء والمضاربات.

المطلب الثالث: قياس ومؤشرات التضخم

هناك عدّة طرق لقياس معدّلات التضخم واستخراج المؤشّرات الخاصة به وتعتمد الحكومات بشكل عام على المؤشرات الأساسية التالية في قياس معدّلات التضخم:

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار

تستخدم الأرقام القياسية في أغراض متعددة منها قياس المستوى العام للأسعار، وذلك باختيار سنة معينة تكون هي سنة الأساس وسنة المقارنة لمعرفة التغيّرات فيها بالنسبة لسنة الأساس ويكون معدّل التضخم بهذه الطريقة هو[2]:

$$\text{معدّل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للاسعار في السنة } n - \text{المستوى العام للاسعار في السنة } n-1}{\text{المستوى العام للاسعار في السنة } n-1}$$

[1] محمد عمر الحاجي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] - N. Gregory Mankiw: **Principles of Economics**, 2nd edition, Harcourt, USA, 2001, P514.

ويتم قياس المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، بحيث توجد أنواع عديدة من الأرقام القياسية، أشهرها وأكثرها استخداما هي: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، الرقم القياسي المرجح ومكمش الناتج الوطني.

أولا: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاكCPI:

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيّرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات وذلك بين فترتين زمنيتين مختلفتين، نشير فقط إلى أن CPI يقاس باستعمال مؤشر لاسبير (Lasperses) والذي يعطى وفق العلاقة التالية[1]:

$$CPI = \frac{\sum_{t=1}^{n} p_t^i q_0^i}{\sum_{i=1}^{n} p_0^i q_0^i}$$

حيث:

- ✓ p_t^i سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال السنة الحالية t.
- ✓ p_0^i سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال سنة الأساس 0.
- ✓ q_0^i كمية السلعة i المستهلكة خلال سنة الأساس 0.

وعليه يتم حساب التضخم كما يلي[2]:

$$INF_t = [(CPI_t - CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}] \times 100$$

حيث:

- ✓ INF_t معدّل التضخم خلال الفترة t.
- ✓ CPI_t مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة t.
- ✓ CPI_{t-1} مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة t−1.

ثانيا: الرقم القياسي عند أسعار الإنتاج PPI

وهو المؤشر الذي يقارن تكلفة الإنتاج للسنة الحالية وسنة الأساس لسلة من السلع الثابتة من حيث الكمية والنوعية، كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن النسبة بين الكتلة النقدية المدفوعة في السنة الحالية والكتلة

[1] عبد الحسين زيني: **الأرقام القياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص92.

[2] N. Gregory Mankiw, op.cit, P515.

النقدية المدفوعة في سنة الأساس لاقتناء نفس كمية السنة الحالية، ويقاس PPI أيضا باستعمال مؤشر لاسبير (Lasperses) والذي يعطى وفق العلاقة التالية[1]:

$$PPI = \frac{\sum_{t=1}^{n} p_t^i q_0^i}{\sum_{i=1}^{n} p_0^i q_0^i}$$

حيث:

- ✓ p_t^i سعر تكلفة الإنتاج للسلعة i خلال السنة الحالية t.
- ✓ p_0^i سعر تكلفة الإنتاج للسلعة i خلال سنة الأساس 0.
- ✓ q_0^i كمية السلعة i المنتجة خلال سنة الأساس 0.

وعليه يتم حساب التضخم كما يلي[2]:

$$INF_t = [(PPI_t - PPI_{t-1}) \div PPI_{t-1}] \times 100$$

حيث:

- ✓ INF_t معدّل التضخم خلال الفترة t.
- ✓ PPI_t مؤشر أسعار المنتجات في الفترة t.
- ✓ PPI_{t-1} مؤشر أسعار المنتجات في الفترة t−1.

ثالثا: الرقم القياسي الضمني $\mathbf{GDP_{Déflator}}$:

يسمى أيضا مكمش الناتج الوطني الخام، وهو بقيس التغيّر في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة ما مقارنة بسنة الأساس، ويتم لحصول عليه من خلال مؤشر باش (PAASCHE) وذلك بقسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة وعليه يمكن حسابه كما يلي[3]:

$$\boldsymbol{GDP_{def} = \frac{NGDP}{RGDP} \times 100}$$

[1] Dornbush Rudiger, Fisher Stainly, **Macroeconomics**, Sixth Edition, Mc Graw-Hill, LNC, London, England, 1994, P450.
[2] N. Gregory Mankiw, op.cit, P517.
[3] Dornbush Rudiger, Fisher Stanley: op. cit, P452.

حيث:

- ✓ GDP_{def} مكمش الناتج الوطني الخام.
- ✓ $NGDP$ الناتج الوطني بالأسعار الجارية.
- ✓ $RGDP$ الناتج الوطني بالأسعار الثابتة.

الفرع الثاني: طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية التي يملكها المستهلكون، ويمكن معالجة هذه الفروق باستخدام علاقات الطلب الكلي، ويمكن التعبير عليها بشكل آخر وهو الفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي، بحيث نعبر عليها بالعلاقة التالية[1]:

الفجوة التضخمية= الإنفاق الكلي النقدي (مقيّم بالأسعار الجارية) – الناتج الوطني الحقيقي (الدخل الحقيقي)

الفرع الثالث:طريقة العرض النقدي

تتبع هذه الطريقة من طرف صندوق النقد الدولي عادة، وهي تقوم بقياس الفائض النقدي المعروض من خلال حساب الفرق الناتج عن التغيّر في عرض النقود وبين التغيّر في الطلب على النقود خلال فترة زمنية معينة[2].

المبحث الثاني: أسباب وأثار التضخم وأدوات مكافحته

المطلب الأول: أسباب التضخم

أولا– تضخم بسبب الطلب:

في حالة وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي تفوق العرض الكلي غير المرن، فإن هذه الزيادة تخلق فائض طلب يعكس نفسه في ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بتضخم ارتفاع الطلب[3]، ويمكن توضيح الآثار المختلفة لصدمات الطلب التضخمية في الجدول التالي:

[1] مجيد ضياء: **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص ص 223- 224.

[2] المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

3 أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، 2002، ص 362.

الجدول رقم (01-01): الآثار المختلفة لصدمات الطلب التضخمية

السبب الأولي للصدمة التضخمية	النتائج الأولية للصدمات التضخمية	موقف السياسة النقدية	النتائج النهائية للصدمة
صدمات الطلب التضخمية (انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين)	1- ارتفاع الأسعار(p)	صدمات مؤقتة ومنعزلة لا تعززها ← سياسة نقدية توسعية	الحالة الأولى: مزيد من الارتفاع في الأسعار. عودة الدخل إلى وضعه التوازني(ye).
	2 – تكون فجوة تضخمية(ye<y).	صدمات مستمرة تعززها سياسة ← نقدية توسعية	الحالة الثانية : استمرار الأسعار في الارتفاع. بقاء مستوى الدخل أعلى من المستوى(ye).
	3 – انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى.		

المصدر: أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، 2002، ص 364.

ثانيا– تضخم ارتفاع تكاليف الإنتاج:

تشير هذه النظرية، بشكل عام، أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث نتيجة لزيادة التكاليف إنتاج السلع والخدمات، كارتفاع معدّلات الأجور أو نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية وأسعار الفائدة لرؤوس الأموال، هذا الارتفاع يحدث بصورة مستقلة لا علاقة لها بفائض الطلب، فعلى خلاف النظرية الكينزية التي ترى أن مصدر القوى التضخمية في جانب الطلب، ترى هذه النظرية مصدر القوى التضخمية في جانب العرض.

ثالثا– التضخم النقدي:[1]

كما هو معلوم من خلال النظرية الكمية للنقود (MV=PY) أن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسبا طرديا مع كمية النقود، فأي زيادة في كمية النقود وعلى افتراض صحة الافتراضات التي قامت عليها هذه النظرية، فإن أي زيادة في كمية النقود تؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم).

[1] أسامة كامل وعبد الغني حامد: **النقود والبنوك**، لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص220.

رابعا– التضخم المستورد:

يقصد بالتضخم المستورد هو انتقال العدوى التضخمية في الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج[1].

خامسا– العوامل الهيكلية:

ترى بعض الدراسات أن الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية هو السبب في نشوء ظاهرة التضخم، ويتمثل هذا الخلل في الخصائص والميزات التي أوردناها سابقا للدول النامية، من تخصصها في تصدير المواد الأولية، عجز وجمود الجهاز المالي، انخفاض مرونة العرض وغيرها من الخصائص التي يمكن العودة إليها في الفصل الأول[2].

المطلب الثاني: آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية

للتضخم آثار متعددة ومتداخلة وسوف نسردها باختصار في ما يلي:

أولا– أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي:[3]

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والمتاجر والمقاولين حيث يؤدّي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة). أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثّر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدّل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخليهم النقدية.

ثانيا– أثر التضخم على العملة:

يؤدّي التضخم إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وبالتالي سعر صرف العملة اتجاه العملات الأجنبية وما لذلك من آثار سلبية على الاستثمارات الأجنبية في الداخل نظرا لعدم استقرار قيمة العملة المحلية وسعر صرفها.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص16.

[2] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي: **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص259.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون: **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص162 -168.

ثالثا– أثر التضخم على توزيع الثروة:

يعاد توزيع ثروة المجتمع خلال عملية التضخم بصورة عشوائية لا تمت بصلة للكفاءة في النشاط الإنتاجي أو العدالة الاجتماعية وأي عامل يسبب في إعادة توزيع الثروة ينبثق من التغيّرات في المداخيل الحقيقية، فالتغيّرات في الملكية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغيّرات في المداخيل الحقيقية بمعنى أن الأفراد الذين ازدادت مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم الحقيقية مثل أصحاب مشروعات الخدمات.[1]

رابعا– أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

من أهم الآثار السلبية للتضخم، ذلك الأثر الذي يمارس على ميزان المدفوعات للدولة و ذلك بسبب زيادة الواردات و انخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري)، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الوطني (الدخول النقدية) يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الاستيراد غير مقيد سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويعمل على تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا، فينعكس الطلب على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك إلى اشتداد ارتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى، فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، يضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدّي إلى انخفاض الصادرات، هذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الواردات).[2]

خامسا– أثر التضخم على الإنتاج:

يؤدّي التضخم إلى تشجيع عدم الكفاءة في الإنتاج، حيث أن الطلب الكبير والمتزايد على السلع والخدمات يقضي على الاهتمام بالمنافسة بين المنتجين، مما يؤدّي إلى تدهور جودة السلع، كما قد يؤدّي ذلك إلى تدهور كفاءة العمال، بسبب اشتداد المنافسة على العمل، يدفع التضخم أيضا العمال المهرة للهجرة إلى خارج البلاد بسبب الأجور الضعيفة التي يحصلون عليها في فترات التضخم وفي هذه الحالة يلجأ المنتجون إلى عمال غير مهرة مما يؤثر سلبا على جودة المنتج وحجمه.[3]

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان وعربي موسى عريقات: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1999،ط1، ص155.

[2] مجدي محمود شهاب: **الاقتصاد النقدي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص93.

[3] محمد عزت غزلان: **اقتصاديات النقود والمصارف**، ، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص321.

سادسا– أثر التضخم على أسعار الفائدة:

تتخذ العديد من الإجراءات لتشجيع أصحاب الديون (المقرضون) المتضررون على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة المتضمن لمعدّل التضخم المتوقع، حيث تضاف علاوة التضخم إلى سعر الفائدة لتعويض الخسارة ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي و سعر الفائدة الحقيقي حيث يمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:

$$T_R = T_C - I$$

حيث:

- ✓ T_R معدّل الفائدة الحقيقي.
- ✓ T^C معدّل الفائدة الاسمي.
- ✓ I معدّل التضخم.

سابعا– أثر التضخم على التجارة الخارجية:

إن ما يحدثه التضخم من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن أن يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الأجنبية)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية بكلفة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي، من خلال تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن أن تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبادلات الدولية، عندما ترتفع تكاليف النتاج الداخلية بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

ثامنا– أثر التضخم على الادخار والاستهلاك:

إن الارتفاع المستمر للأسعار يضعف المقدرة الشرائية للأفراد، مما يدفعهم للجوء إلى مدخراتهم للمحافظة على مستوى الاستهلاك و ينخفض نتيجة لذلك ما يتم تخصيصه من الدخل الفردي و الوطني لأغراض الادخار، هذا ما يؤدّي إلى انخفاض المقدرة على تمويل الاستثمارات[1].

تاسعا– أثر التضخم على الاستثمار:

إن الارتفاعات المستمرة للأسعار تشجع المنتجين و أصحاب رؤوس الأموال على توسيع استثماراتهم بغية الحصول على أرباح كبيرة وبذلك يزيد الطلب الكلي على الموارد الإنتاجية العاطلة بما فيها العمال العاطلون على

[1] صالح تركي القريشي وناظم محمد نوري الشمري: **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1993، ص471.

العمل، غير أن التضخم يتضمن ارتفاع أسعار الموارد والسلع الاستثمارية المستخدمة في العملية الإنتاجية، مما يزيد من حجم الكلفة الاستثمارية، بالشكل الذي يؤدّي إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن التضخم يعمل على إعادة توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة خاصة تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والتي تكون هوامش ربحها مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها على حساب بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى وبالتالي ينتج عنها ما يسمى بإعادة توزيع الدخل و الثروة بشكل متفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالبا ما يكون في صالح المستثمرين في القطاعات المستفيدة من ارتفاع الأسعار.[1]

من كل ما سبق، فإن تجسيد آثار التضخم في الحقيقة يعتمد إلى حد بعيد على مدى توقع حصوله مسبقا، وأيضا مدى حدته. أما فيما يخصّ إعادة توزيع الدخل والثروة بالعدالة أو عدمها، فإنه يعتمد على مقاييس معيارية خاصة بكل مجتمع، فما يعتبر عدلا في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر. كما أن توقّع حصول التضخم ليس بالأمر السهل، فأحيانا تحصل الظاهرة بشكل سريع، خاصة في البلدان التي بها شركات متعددة الجنسية ، إلاّ أن توقّع حدوثها لأي حال من الأحوال يساعد في تفادي الكثير من تأثيراته.

المطلب الثالث: وسائل مكافحة التضخم

يمكن التقليل من مخاطر التضخم باتخاذ عدة سياسات هي : السياسة المالية، السياسية النقدية أو السياسة الهيكلية.

أولا– السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة من استقرار ونمو، وذلك بتحريك أدواتها وفق متطلبات الأهداف المرجوة، وتتمثل أهم هذه الأدوات في:

1. **السياسة الضريبية:** إن للسياسة الضريبية تأثير مباشر وظاهر على سلوك المستهلكين وتوجهاتهم الاستهلاكية، كما أنها تعتبر من المصادر المهمة للدولة، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار درجة الحساسية التي تؤثر بها مقارنة بالسياسة المالية للدولة، ففي الدول المتقدمة تعتبر وسيلة لإعادة توزيع الدخل الوطني، والمشاكل الخاصة بالحلقة الاقتصادية وتغذية الميزانية العامة، فدورها في هذه الدول لمعالجة وإصلاح الاقتصاد وتحديد الأهداف، أما بالنسبة للدول النامية فالدور يختلف بسبب اختلاف الاقتصاديات ويقتصر دورها على البناء والإنشاء لان هذه الدول تسعى فقط لإيجاد الموارد المالية لتمويل دورتها الاقتصادية.[2]

[1] محمود حسن الوادي وكاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص161.

[2] محمد مبارك حجير: **السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دون سنة نشر ، ص96.

وعلى هذا الأساس، نجد أن السياسة الضريبية تعتبر من أهم البنود في السياسة المالية بغرض التحكّم في عوامل الإنفاق كوسيلة للرقابة على التضخم والكساد، وذلك من خلال إحلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، عن طريق التأثير على الطلب الكلي باستخدام معدّلات الضريبة؛ ففي فترات التضخم يتمّ رفع الضريبة التصاعدية على الدخل وبالتالي التخفيض من حجم الطلب الكلي، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض ويحدث العكس في حالة الانكماش.

2. **سياسة الإنفاق الحكومي**: المقصود بسياسة الإنفاق العام هو تأثير الميزانية العامة على الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية في مواجهة التضخم، وذلك بتخفيض الإنفاق العام الذي ينجم عنه فائض في الميزانية العامة،[1] حيث أنه في حالة التضخم تقوم الدولة لتخفيض الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية العامة للدولة من أجل التأثير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بزيادة الإنفاق من أجل إحداث عجز في ميزانيتها، هذا العجز يمول عن طريق الإصدار النقدي أو الاقتراض.

3. **سياسة الدين العام**: تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام،[2] وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ثانيا– السياسة النقدية:

يتمثّل دور السياسة النقدية كأداة في يدّ البنك المركزي لمكافحة التضخم في امتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن طريق التحكم في تكلفة الائتمان أو الإقراض، فوجود التضخم بشكل كبير في الاقتصاد يدفع البنك

[1] غازي حسين عناية : مرجع سيق ذكره، ص170.

[2] نفس المرجع ، ص129.

المركزي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض الإنفاق العام، كالرفع من سعر إعادة الخصم الذي يتبعه ارتفاع في معدّلات الفائدة في السوق النقدية وهذا من شأنه تخفيض الإنفاق الكلي نظرا لأن الاقتراض يصبح مكلف للأفراد فيؤجلون اتجاههم الاستثماري إلى غاية انخفاض أسعار الفائدة كما يؤثر في ميلهم للادخار وبالتالي ينخفض إنفاقهم الاستهلاكي، وإلى جانب سعر إعادة الخصم نجد أن تأثير البنوك تتأثر أيضا بعمليات السوق المفتوحة والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي التي قد يعمد البنك المركزي إلى رفعها لتخفيض قدرة البنوك على منح القروض ومنه قدرتها على خلق الائتمان، مما يؤدّي إلى امتصاص الفائض من العرض النقدي في الاقتصاد القومي، وفي ما يلي لهذه الإجراءات بشكل مفصل.

1. **سعر إعادة الخصم**[1]: ويقصد بها تغيير سعر الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قروض لها؛ فعند رغبة البنك المركزي في زيادة حجم المعروض النقدي فإنه يخفض من سعر الخصم، مما يزيد من حجم السيولة النقدية لدي البنوك التجارية، وبالتالي تزيد قدرتها على الإقراض، والعكس صحيح؛ فزيادة سعر الخصم يخفض حجم القاعدة النقدية المقترضة، ويخفض العرض النقدي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمرا ضروريًا، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدّي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، هذا ما يؤدّي إلى التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك نظرًا لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض المقدمة لهم، وهذا ما يدفع بعملائها إلى عدم الإقبال على الاقتراض أو خصم أوراقهم التجارية نظرًا لارتفاع تكاليفها، وبالتالي التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، والذي ينعكس في صورة تقليل حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، بما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل على التقليل من حدّة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، و يتمّ العكس في حالة الانكماش فيتم خفض سعر إعادة الخصم للتخلص من حالة الانكماش.

2. **سياسة السوق المفتوحة**[2]: إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى اتساع سوق الأوراق المالية ومدى انتشار التعامل بالسندات ومدى قبول الأفراد التعامل مع هذه الأصول، وهي غير فعالة في الدول النامية ذلك أن فعاليتها تتطلب أسواق مالية منظمة على درجة عالية من التقدم وتعمل

[1] سليمان مجدي: **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلامي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص107.

[2] عبد الحميد الغزالي وعي حافظ منصور: **مقدمة في اقتصاديات النقود والتوازن الكلي**،مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981، ص143.

على نطاق واسع، وهي عكس سياسة سعر الخصم لأنها تتم داخل السوق وخارج البنك المركزي، وتشكل دعامة قوية للبنك المركزي في رقابته على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ومن ثمة التحكم في حجم الائتمان، وكميات النقود المتاحة تبعا لأحوال الرواج والكساد، حيث يترتب على شراء البنك المركزي للأوراق المالية زيادة حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، والعكس في حالة البيع. فتتحدد فعالية هذه السياسة في زيادة حجم الاحتياطات النقدية أو نقصانها، ومن ثمة بسط الائتمان أو تضييقه مما يرفع الحجم الكلي أو يخفضه.

ففي حالة الكساد تقتضي السياسة النقدية زيادة حجم الإنفاق الكلي، وبالتالي يترتب على البنك المركزي الدخول إلى السوق كمشتري للأوراق المالية، والسندات الحكومية، وبالتالي ارتفاع أسعار هذه الأخيرة بمقدار طلب البنك المركزي عليها، وهذا ما يؤدّي إلى انخفاض المعدّل الحقيقي للفائدة التي تدرها تلك الأوراق والسندات، والذي يتوقف على قيمتها السوقية، لأن مبلغ الفائدة المستحق على السند ينسب إلى هذه القيمة لاستخراج المعدّل الحقيقي للفائدة، وهكذا فإن ارتفاع القيمة السوقية للأوراق المالية والسندات إنما بعني انخفاضا في سعر الفائدة الحقيقي الذي تدره على أصحابها، هذا الانخفاض يؤدّي إلى انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق نظرا للترابط الموجود بين أسعار فوائد مختلف السندات، ونتيجة لهذا الانخفاض يشجع الإنفاق على الاستثمارات الجديدة، ومن ثمة زيادة الطلب الفعلي ومكافحة الكساد، والعكس عند مكافحة التضخم حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يخفض من حجم الاستثمارات الجديدة مما يخفض بدوره من الإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي.

3. **نسبة الاحتياطي القانوني:**[1] مستوى الاحتياطي القانوني للبنوك هو النسبة التي يجب على البنك أن يحتفظ من كل وديعة على شكل سيولة نقدية، ويقوم البنك بإيداعها لدى البنك المركزي فورا تحت مسمى احتياطي قانوني مجاني، ولا يدفع عليها البنك المركزي أي فوائد للبنوك، هذه الأداة يحاول من خلالها البنك المركزي مراقبة نمو السيولة المحلية المرشحة للصعود، حتى يتوافق نمو السيولة في السوق المحلي مع نمو السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، بهدف تحقيق استقرار الأسعار، والغرض من هذا الاحتياطي هو حماية المودعين من جهة وإنشاء الائتمان وذلك لأغراض السياسة النقدية ومقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة.

ففي حالة التضخم، يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية هذا ما يحدّ من قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي التقليص من سيولة البنك التجاري ليقلّ بذلك حجم

[1] هيفاء غدير غدير: **السياسة المالية والنقدية**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010 ص48.

التعاملات ليقلّل بدوره من الطلب الكلي، وهذا يؤدّي إلى انخفاض الأسعار بما يسمح بكبح التضخم ويحدث العكس في حالة الكساد، أي تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فيرتفع حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك الجارية، هذا ما يزيد في التعاملات والطلب الكلي، والذي بدوره يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي القضاء على حالة الكساد.

4. **تحديد حد أقصى للقروض حسب أنواعها**: ويكون ذلك بخفض حجم الائتمان من طرف البنك المركزي لفترة معينة، ويكون ذلك على شكل نسبة من مجموع الأموال التي يمتلكها البنك أو من رأسماله أو من حجم الودائع الموجودة لديه[1].

5. **السياسة الائتمانية للقروض**:[2] تكون في حالة تعرض قطاع أو نشاط اقتصادي إلى ظروف معينة طارئة تستلزم تدخل الدولة، حيث تقوم بعملية الرقابة على هذا القطاع وحجم الائتمان الخاص به، دون الرقابة على حجم الائتمان ككل أي الرقابة الكيفية على الائتمان تنظم طلب الائتمان وليس العرض وتأخذ عدة أشكال منها:

- ✓ الرقابة على هامش الضمان المطلوب وهو خاص بالمستثمرين في الأوراق النقدية حيث تمنح لهم نسبة من قيمة الأوراق بدفعها البنك التجاري مكانهم كقرض، والباقي يدفعها المستثمر.
- ✓ الرقابة على شروط البيع: وتدعى الائتمان الاستهلاكي، وتخص البيع بالتقسيط حيث يتدخل البنك المركزي في تحديد نسبة الدفع والمدة ففي حالة التضخم يقوم برفعهما والعكس في حالة الانكماش.

6. **الإقناع الأدبي أو المعنوي**: يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقًا للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان، وعادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك، وكثيرا ما تلجأ إليه البنوك التجارية لتوفير احتياجاتها من السيولة النقدية.[3]

---

[1] يونس محمود ومبارك عبد النعيم: **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 329-330.

[2] ضياء المجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص41.

[3] سليمان مجدي، مرجع سبق ذكره، ص111.

ثالثا– سياسة الرقابة على الأجور:

تسعى سياسة الرقابة على الأجور إلى تحقيق التوازن بين معدّلات الأجور ومستويات الإنتاجية المحققة ومن ثم التأثير في قوى العرض والطلب لإبقاء مستويات الإنتاجية فوق نفقاتها، حيث تمثل الأجور جزء أساسي من نفقات الإنتاج، وهي تلعب دور هام في تحديد أسعار المنتجات، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدّلات الأجور إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام الأسعار، خاصة إذا كانت هذه الزيادات في نسبة الأجور تفوق الزيادات في معدّلات الإنتاجية، مما يزيد في حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، لهذا فان الضرورة تقتضي تدخل الحكومة بوضع حد لهذا الارتفاع في الأسعار والأجور، وتحقيق التوازن بينهما من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين الأجور والإنتاجية، بما يكفل تحقيق الاستقرار في مستو ى العام للأسعار.[1]

رابعا– سياسة الرقابة على الأسعار:

إن الهدف من الرقابة على الأسعار هو وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في مستويات الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إداريا، وهذا يسمح بتوفير السلع الأساسية بأثمان تناسب جميع فئات المجتمع، ويتم تحديد السلع الاستهلاكية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، لان ارتفاع الأسعار يؤدّي إلى المطالبة برفع الأجور والذي بدوره يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار من جديد.[2] غير أن استخدام هذه الطريقة يؤدّي إلى انتشار حالات السوق السوداء واكتناز السلع لحين ارتفاع أسعارها، لهذا فانه إلى جانب هذه السياسة، هناك طرق أخرى تستعمل للحد من ظاهرة التضخم تتمثل في تطبيق نظام البطاقات أو تقنين السلع، يتم بموجبه تحديد الاستهلاك من السلع وتوزيع الموارد في المجتمع وهذا يعني فقدان النقد لقيمته في التبادل باعتباره قوة شرائية لا يمكن تداولها مقابل السلع والخدمات دون استخدام بطاقة الاستهلاك،وتستخدم هذه الطريقة خاصة في حالة الكوارث الطبيعية والحروب.

[1] عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2] الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 452-453.

المبحث الثالث:تحليل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

سوف نقوم من خلال هذا المبحث تبيان أهم المؤشرات التي يتم قياس التضخم بها في الجزائر وتحليلها، ومن ثمة دراسة أهم الأسباب التي تؤدي بالارتفاع العام لمستوى الأسعار.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيّرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي نسبية كونها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس، حيث تتمّ مقارنة التطوّرات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيّرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

أولا- الرقم القياسي لأسعار الاستهلاكCPI:

كما تم ذكره سابقا قان هذا المؤشر يقيس التغيّرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات وذلك بين فترتين زمنيتين مختلفتين، ويعطى وفق العلاقة التالية[1]:

$$CPI = \frac{\sum_{t=1}^{n} p_t^i q_0^i}{\sum_{i=1}^{n} p_0^i q_0^i}$$

حيث:

- ✓ p_t^i سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال السنة الحالية t.
- ✓ p_0^i سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال سنة الأساس 0.
- ✓ q_0^i كمية السلعة i المستهلكة خلال سنة الأساس 0.

ويعتبر هذا المؤشر هو المؤشر المستخدم في الجزائر خاصة بالديوان الوطني للإحصاء، والجدول الموالي يبين لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة 1990-2016 علما أن سنة الأساس المستخدمة هي 2001.

ومن خلال ما هو ملاحظ في الجدول رقم 02 نجد أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة 1989-2015، غير أن درجات الارتفاع كانت مختلفة على بعضها،

[1] عبد الحسين زيني: مرجع سبق ذكره، ص92.

فنجد أن التغيّر في الأسعار خلال الفترة 1889-1996 كان كبيرا نوعا ما وذلك نظرا للحالة الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر في تلك القترة، وانتهاج الجزائر نظام التحرير التدريجي للأسعار، حيث أن متوسط التغيّر في هذه الفترة بلغ نسبة 22.85% وهو رقم كبير جدا مقارنة بباقي السنوات والتي انخفض فيها التغيّر في الأسعار إلى غاية 0.30% سنة 2000 ثم يصعد إلى غاية 8.90% سنة 2012 وذلك راجع إلى عملية ضخ مخلفات الأجور لعمال القطاع العام ولقد سجل متوسط التغيّر في هذه الفترة نسبة 3.88% وهي نسبة منخفضة وجيدة لو قارناها بالفترة السابقة، وبرجع سبب هذا الانخفاض في معدّل النمو في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر إلى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة والانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع، وبالتالي تراجع الطلب الكلي من جهة ثانية، كما لا ننسى العنصر الأساسي وهو الدعم الذي تقدمه الدولة خاصة في ما يتعلّق بالمواد الأساسية (الدقيق، السكر، الزيت الوقود بأنواعه ...الخ) والذي يقوم بتخفيض الأسعار نوع ما.

جدول رقم 02-01: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1889-2015

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	*17,95*	*21,16*	*26,64*	*35,08*	*42,28*	*54,54*	*70,79*	*84,03*	*88,82*
التغير (%)	9,30	17,90	25,90	31,70	20,50	29,00	29,80	18,70	5,70
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	*93,26*	095,68	095,97	100,00	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05
التغير (%)	5,00	2,60	0,30	04,20	1,40	4,30	4,00	1,40	2,30
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	118,24	123,98	131,10	136,23	142,39	155,10	160,1 1	164,77	172,65
التغير (%)	3,70	4,90	5,70	3,90	4,50	8,90	3,30	2,92	4,8

المصدر: http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html، تاريخ الولوج للموقع 2017/01/10 الساعة 23:30.

ثانيا- الرقم القياسي الضمني GDP Déflator:

وهو مكمش الناتج الوطني الخام كما ذكرناه سابقا، وهو بقيس التغيّر في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة ما مقارنة بسنة الأساس، ويتم حسابه كما يلي[1]:

[1] Dornbush Rudiger, Fisher Stanley, Macroeconomics, Sixth Edition, Mc Graw-Hill. LNC, 1994, p52.

$$GDP_{def} = \frac{NGDP}{RGDP} \times 100$$

- ✓ GDP_{def} مكمش الناتج الوطني الخام.
- ✓ NGDP الناتج الوطني بالأسعار الجارية.
- ✓ RGDP الناتج الوطني بالأسعار الثابتة.

ويمكن توضيح تطوّر هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي علما أنه تمّ اعتماد سنة الأساس 1999 من طرف البنك الدولي.

جدول رقم 03-01: تطور مكمش النتاج الضمني خلال الفترة 1990-2015

السنوات	GDP_{def}	معدّل التضخم	السنوات	GDP_{def}	معدّل التضخم	السنوات	GDP_{def}	معدّل التضخم
1990	19.85	30.26	1999	100.00	10.86	2008	237.00	15.36
1991	30.52	53.79	2000	122.65	22.65	2009	210.48	- 11.19
1992	37.21	21.93	2001	122.06	- 0.48	2010	277.33	16.08
1993	42.28	13.62	2002	123.67	1.31	2011	288.89	18.24
1994	54.58	29.08	2003	133.96	8.33	2012	310.51	7.48
1995	70.17	28.58	2004	150.37	12.25	2013	310.31	- 0.06
1996	87.03	24.02	2005	174.60	16.12	2014	309.41	- 0.29
1997	93.12	7.00	2006	193.05	10.56	2015	289.08	- 6.57
1998	90.21	- 3.13	2007	205.45	6.42	2016	291.65	0.89

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator ، تاريخ الاطلاع على الموقع 2017/12/21.

الشكل رقم 01-01: منحنى بياني يبين تطور المكمش الضمني في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

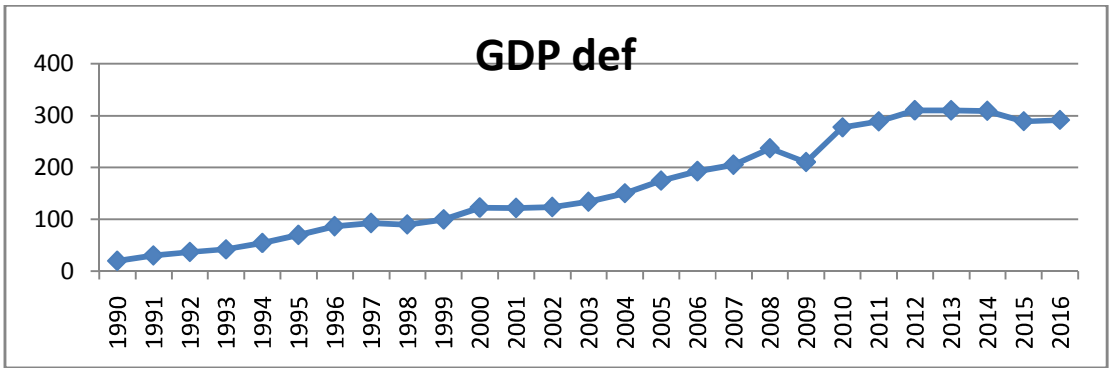

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

من خلال الجدول السابق وحسب ما هو ملاحظ من خلال التمثيل البياني نلاحظ تطور المستمر لهذا المؤشر ما عدى 1998و 2009 حيث انخفض هذا المؤشر، مقارنة بسنة 2008، وهو يعكس التغييرات الفعلية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال الفترة المعنية، حيث يلاحظ ارتفاعها الكبير خلال فترة التسعينيات وذلك راجع للتوسع النقدي الذي حدث خلال الفترة 1990-1997 حيث وصلت نسبة الزيادة سنة 1997 مقارنة بسنة 1990 نسبة 469.12 % ثم انخفض سنة 1998 ثم يعاود الارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى سنة 2008 بنسبة 237% مقارنة بسنة الأساس 1999، وفي سنة 2009 انخفض فيها بشكل مفاجئ وذلك راجع للأزمة العالمية التي حدثت، ثم يعاود الارتفاع حتى سنة 2016.

الشكل رقم 02-01: معدّل التضخم بأسعار المستهلك والتضخم بالمكمش الضمني خلال الفترة 1990-2005

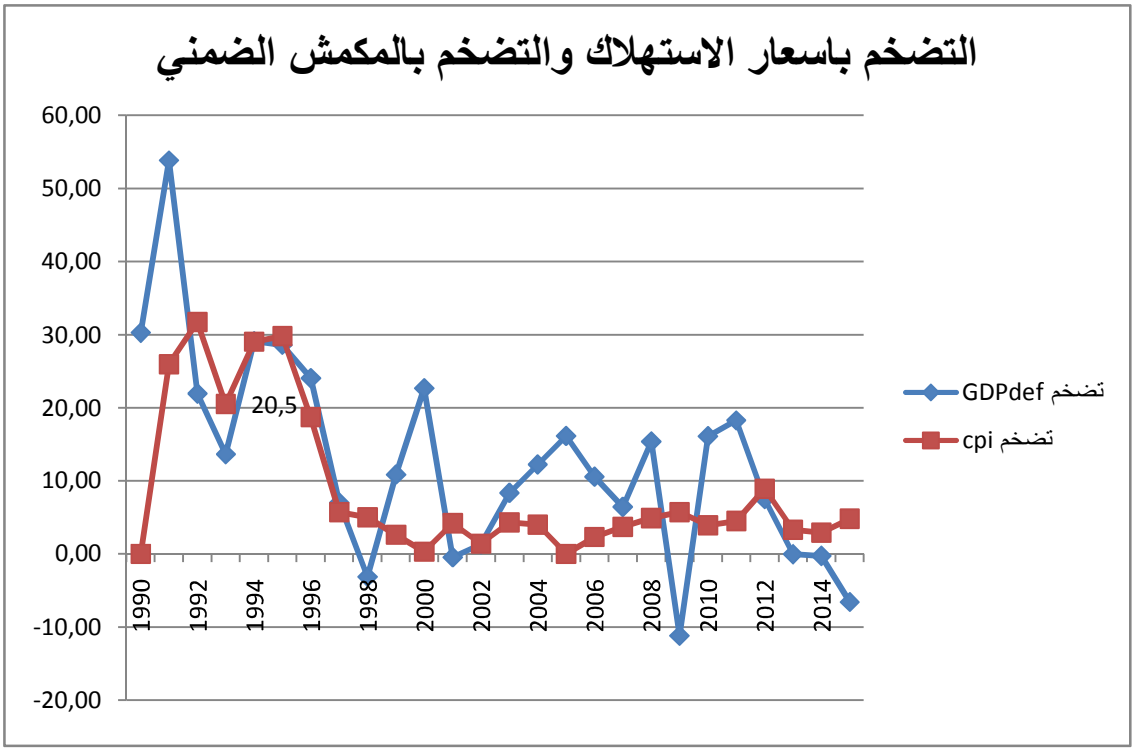

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 و03.

من خلال هذا الشكل، يتبيّن لنا أن معدّل التضخم بأسعار الاستهلاك يختلف كثيرا عن التضخم طريقة المكمش الضمني، خاصة في السنوات ما بعد 1996 حيث أن المعدّل حسب المكمش الضمني غير مستقر كليا وهو يعكس التغيّرات الحقيقية والفعلية والتي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، حيث بلغ أقصى درجة له خلال الفترة 1997-2015 سنة 2000 بنسبة 22.67 أما أدنى مستوى له فكان سنة 2009، حيث وصل إلى قيمة سالبة تقدر بـ (-11.19) وذلك راجع للأزمة المالية التي كانت في 2009، وبما

أن التضخم الذي يحسب حسب المكمش الضمني يشمل جميع السلع والخدمات، فانه يمكن القول أن الزيادة الكبيرة في كمية النقود هي التي دفعت التضخم إلى الارتفاع خاصة في الفترة 1990-1996، ونجد أن أقل نسبة في 2009 يقابلها أدنى معدّل نمو للكتلة النقدية (انظر الجدول رقم 03)، وبالمقابل تجد أن أكبر معدّل للنمو في كتلة النقود يقابلها تضخم كبير وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 1990 إلى 1996. كما نشير إلى أن هناك عوامل أخرى أدت إلى عدم استقرار هذا المؤشر ونذكر منها ارتفاع أسعار البترول، ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب احتوائه على أسعار السلع الوسيطية والإنتاجية، وأيضا نجد أسعار الواردات والتي أثرت فيه بشكل مباشر.

ثالثا– مؤشر الاستقرار النقدي:

يبنى هذا المؤشر على المقارنة بين التغيّر في كتلة النقود والتغيّر في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعتها[1]، ويتم حساب درجة الاستقرار النقدي كما يلي:

$$B = \frac{\Delta M_2}{M_2} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

B: معامل الاستقرار النقدي. $\frac{\Delta M_2}{M_2}$: معدّل التغيّر في الكتلة النقدية.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدّل التغيّر في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

فإذا كان الاستقرار النقدي يساوي الصفر "0" نقول أن هناك استقرار أما إذا كان أكبر من الصفر فهو يدل على وجود قوة شرائية تفوق الإنتاج المتاح والعكس إذا كان أقل من الصفر.

سوف نعتمد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط (M_2)، والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية، الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك) وشبه النقود (الودائع لأجل).

الجدول رقم 04 يبيّن لنا تطوّر معامل الاستقرار النقدي خلال السنوات 2016/1990 حيث نلاحظ أن هذا المعامل موجب طيلة الفترة ما عدا سنتي 2015 و2016، وهذا راجع للنمو الكبير للكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، فمعدّلات النمو للكتلة النقدية في الجزائر كانت كبيرة، وهذا راجع لصدور قانون النقد والقرض 90/10 حيث أصبحت سياسة عرض النقود في الجزائر متعلقة بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية المرتبطة بالاقتصاد الجزائري، فنجد الفترة من 1990-1995 تميزت بعدل النمو للناتج المحلي ضئيل ويكون سالب في بعض السنوات، وفي المقابل كانت معدّلات نمو الكتلة النقدية موجبة وكبيرة ماعدا سنة 1993

[1] قريصة صبحي تادرس، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص255.

(7.30%) وسنة 1995 (9.46%)، ولكن رغم ذلك كان مؤشر الاستقرار النقدي موجب، ويرجع سبب الانخفاض بسبب إعادة جدولة الديون والأوضاع السياسية التي كانت تمر بها البلاد، أما الفترة 1996-2001 فالملاحظ أنها كانت أحسن من سابقتها حيث نجد أن معدّلات النمو العرض النقدي والنتاج المحلي جيدة رغم انخفاضها في سنة 1999 مقارنة بالسنوات الماضية لهذه الفترة ويرجع ذلك إلى التزام الجزائر الاتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض معدّل الكتلة النقدية إلى 13.95% سنة 1999 مقابل 14.64% سنة 1996، وهو ما اثر في مؤشر الاستقرار وكان ذلك نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام، أما سنة 2001 فقد عرفت طفرة كبيرة في مؤشر الاستقرارية حيث وصل إلى 51.04% وذلك نتيجة للارتفاع الكبيرة في كتلة النقود خلال تلك الفترة حيث قدرت نسبة نموها بـ 54.05 % في ظرف سنة واحدة، ويرجع السبب في هذا إلى انطلاق المشاريع الدولة المتمثّلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية لجنوب، وهناك سبب آخر يتمثّل في زيادة الأرصدة النقدية الخارجية. أما في الفترة 2002-2009، فإن مؤشرات الاستقرار النقدي موجبة بسبب تطوّر الكتلة النقدية غير أننا نلاحظ أنه في السنة الأخيرة من الفترة انخفاض معدّل النمو في الكتلة النقدية ومعدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ويرجع سبب ذلك إلى الأزمة العالمية والتي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد الوطني، أما سنوات ما بعد 2009 فقد امتازت بانخفاض معدّل نمو الكتلة النقدية وذلك بسبب تراجع أسعار البترول من جهة وانخفاض قيمة الدينار من جهة أخرى، كما لا ننسى سياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر، وهذا ما أدى سنة 2015 إلى مؤشر استقرار نقدي سالب بلغ (3.47-) بسبب نمو ضئيل جدا في الكتلة النقدية، وبالمقابل نجد تحسن في معدّل نمو الناتج الوطني الإجمالي. ونفس الأمر كان سنة 2016 مؤشر استقرار نقدي سالب (2.48-).

جدول رقم 04-01: معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 1990-2015

السنوات	التغيّر في الكتلة النقدية	التغيّر في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة	مؤشر الاستقرار النقدي	السنوات	التغيّر في الكتلة النقدية	التغيّر في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة	مؤشر الاستقرار النقدي
1990	11.42	0.80	10.62	2004	10.45	4.30	6.15
1991	20.80	-1.20	22	2005	11.69	5.91	5.79
1992	31.27	1.80	29.47	2006	19.64	1.68	17.96
1993	7.30	-2.10	9.40	2007	23.09	3.37	19.72
1994	15.70	-0.90	16.60	2008	16.04	2.36	13.68
1995	9.46	3.80	5.66	2009	4.84	1.63	3.21
1996	14.64	4.10	10.54	2010	13.55	3.63	9.91
1997	18.26	1.10	17.16	2011	19.91	2.89	17.07
1998	19.57	5.10	14.47	2012	10.94	3.37	7.56
1999	13.95	3.20	10.75	2013	8.41	2.77	5.64
2000	14.13	3.82	10.31	2014	14.42	3.79	10.63
2001	54.05	3.01	51.04	2015	0.30	3.76	-3.47
2002	18.05	5.61	12.44	2016	0.82	3.30	-2.48
2003	16.31	5.61	12.44	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/، تاريخ الاطلاع 2016/03/20، الساعة 22:20..

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

إن أسباب التضخم لا تخص الجزائر لوحدها فقط، وهذا ما تم ذكره سابقا، وما يميز التضخم الجزائري عن التضخم الذي تعرفه اقتصاديات أخرى هي الطريقة التي من خلالها تم توليف هذه الأسباب من اجل حلق حالة غير متحكم فيها، وهذه الأسباب ساهمت في تفاقم النشاط الاقتصادي، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ زيادة الكتلة النقدية بطريقة غير متحكم فيها: فعملية خلق النقود في شكل قروض الاستغلال والاستثمار، لم يتم استحقاقها في آجالها المحددة.
- ✓ التزايد في تكاليف الإنتاج: فارتفاع تكاليف الإنتاج الناتجة عن ارتفاع الأجور من جهة، وأسعار السلع الوسطية والمواد الأولية من جهة أخرى، وكذلك التسيير الرديء لوسائل الإنتاج وعمليات النهب لأصول الشركات باستعمال وسائل غير قانونية.

- ✓ التزايد في الطلب: الارتفاع المستمر للأجور أدى لزيادة الطلب الداخلي، هذه الزيادة في الأجور لم يقابلها زيادة في الناتج الوطني الإجمالي ما أدى لوجود تضخم بسبب الطلب.
- ✓ ارتفاع أسعار الواردات: بسبب زيادة الطلب الداخلي وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطيته أدى إلى عملية استيراد الفارق من أجل تغطية الفارق، وبسبب ارتفاع هذه المستوردات من جهة وانخفاض سعر الصرف من جهة أخرى أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن حصر أنواع التضخم في الجزائر كما يلي:

أولا– تضخم نقدي: وهو ناتج عن ثلاثة أشياء رئيسية هي:

1. **زيادة الكتلة النقدية:** اتبعت السياسة النقدية في الجزائر نظام التخطيط المركزي، فكان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز في توزيع الموارد، مما نتج عنه اختلال في التوازنات الاقتصادية الكبرى كالتضخم والمديونية، ولهذا لجأت الجزائر، في سياسات ما بعد ،1990 إلى مراقبة القروض ومراقبة تطوّر الكتلة النقدية من أجل معالجة التضخم وضمان نمو اقتصادي متناسق مع تطور الحالة النقدية.

   وإذا سلطنا الضوء على الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة نجد الزيادة الكبيرة للكتلة النقدية لكن هذه الزيادة لم يقابلها زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ساعد على ارتفاع الضغوطات التضخمية، والجدول رقم 04 يبين لنا نسبة نمو كل من الكتلة النقدية والناتج الوطني الإجمالي حيث نلاحظ الفرق الكبير بينهما خاصة في سنة 2001، ولكن في السنة الأخيرة من الدراسة نلاحظ أن نسبة النمو في الكتلة النقدية كان اقل من الناتج الوطني الإجمالي وهو راجع لسياسة التقشف المعتمدة من طرف الحكومة.

2. **زيادة العجز في ميزانية الدولة:** تظم ميزانية الدولة جانبين، جانب الإيرادات وجانب النفقات، حيث أن جانب النفقات يضم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والتي يتم تمويلهما عن طريق الإيرادات النهائية، وفي حالة تعذر ذلك تلجأ الدولة إما للقروض الخارجية أو الإصدار النقدي وهذا ما يؤدّي إلى حالة التضخم، والجدول رقم 05 يبين لنا العجز الموازني خلال الفترة 1990-2015.

جدول رقم 05-01: العجز الموازني في الجزائر 1990-2015 **الوحدة (مليار دج)**

السنوات	الإيرادات	النفقات	العجز الموازني	السنوات	الإيرادات	النفقات	العجز الموازني
1990	152,5	136,5	16	2003	1974,5	1639,3	335,2
1991	248,9	212,1	36,8	2004	2229,9	1888,9	341
1992	311,8	420,1	-108,3	2005	3082,8	2052,1	1030,7
1993	313,9	476,6	-162,7	2006	3639,9	2453	1186,9
1994	477,2	566,32	-89,12	2007	3687,9	3108,7	579,2
1995	611,7	759,6	-147,9	2008	2902,5	4191,1	-1288,6
1996	825,2	724,6	100,6	2009	3275,4	4246,3	-970,9
1997	926,7	845,19	81,51	2010	3074,6	4466,9	-1392,3
1998	774,5	875,7	-101,2	2011	3403,1	5731,4	-2328,3
1999	950,5	961,6	-11,1	2012	3804	7058,2	-3254,2
2000	1578,2	1178,1	400,1	2013	3895,3	6024,1	-2128,8
2001	1505,5	1321	184,5	2014	3927,8	6995,8	-3068
2002	1603,2	1550,7	52,5	2015	4552,5	7656,3	-3103,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن العجز الموازني غلب على جميع السنوات رغم الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل التقليل من النفقات، كما أن السنوات التي حققت فائض في الميزانية كانت معظمها خلال الفترة التي انتعش فيها سعر البترول (2000 إلى غاية 2007)، وهذا ما يبين اعتماد الجزائر على الجباية البترولية بشكل كبير وبالتالي ضعف الإنتاجية المحلية وهو ما يزيد من التضخم بسبب زيادة الطلب.

ثانيا- التضخم الهيكلي: ويطلق عليه التضخم البنيوي في الجزائر وهو راجع لعدة أسباب هي:

1. **أساليب تمويل الاستثمارات:** سياسة منح القروض بنسبة عالية نوعا ما خلال فترة التسعينيات وسياسة منح القروض بدون فائدة عن طريق وكالات ANSEJ وCNAC، هذا ما أثر كثيرا على الاقتصاد حيث أن معظم هذه المشاريع ليست إنتاجية ومعظمها خدمية ما أدى إلى عدم نجاحها وعدم تسديد معظم الديون نهائيا أو تسديدها خارج آجال استحقاقها.
2. **الزيادة في تكاليف الإنتاج:** من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، هذا في ظل غياب القيود السعرية

على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث أن حوالي 83% من الاقتصاد هي تجارة وخدمات صغيرة، فحسب ما يشير إليه المسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء يتبين أن المشاريع المحلية هي التي تهيمن بنسبة 99% من المشاريع المعلنة.

وبالإضافة إلى انخفاض المستوى الإنتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعو من أرقام أعمال أغلى المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، كما أن الأجور باعتبارها جزء من مكونات الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي فأية محاولة للرفع منها يؤثر على الإنفاق والذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

3. **النمو الديمغرافي:** إن للانفجار السكاني أثار هامة على الاقتصاد الوطني باعتباره أساس المشاكل الاقتصادية خصوصا و أن زيادة الاستهلاك بمعدّلات عالية يؤدّي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.
4. **التضخم المستورد:** هو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الاستيراد، وهو مرتبط بالاعتماد في معظم النشطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاضها وضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، و بذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد وسوف نتطرق بالتفصيل لهذا السبب في الفصل الثاني من الدراسة.

خلاصة الفصل:

يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالا كبيرا في أي اقتصاد ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة في النفقات، ومنه من يعتبره ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار.

يرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، وبعبارة أدق، ينشأ التضخم نتيجة الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، هذا ما يؤدّي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث حالة عجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة ضعف الإيرادات مقارنة بالإنفاق الحكومي، هذا ما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة الإنتاج وهو ما يؤدّي إلى التضخم.

كما يمكن أن يحدث التضخم نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج (الأجور، المواد الأولية .... الخ)، أو نتيجة استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار مرتفعة نتيجة بوجود تضخم بهذه البلدان الممونة.

ولقد عرفنا من خلال هذا الفصل الطرق المختلفة لكيفية حساب التضخم والفرق بينها، فوجدنا أن الجزائر تستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك في حساب التضخم، ولكن من خلال حسابنا للتضخم بطريقة المكمش الضمني وجدنا أن معدّل التضخم يختلف كثيرا عنه في الطريقة الأولى لذا نوصي باستخدام الطريقة الثانية لأنها تعتبر أوسع في تفسيرها للتضخم نتيجة إدراجها لجميع العوامل الاقتصادية.

لقد تطرقنا في فصلنا هذا أيضا إلى ظاهرة التضخم في الجزائر وعرفنا أهم أسبابها من خلال الدراسات والأبحاث السابقة، حيث وجدنا أن طبيعة التضخم في الجزائر هو إما تضخم نقدي أو تضخم هيكلي، يحدث هذا التضخم نتيجة زيادة الكتلة النقدية، ارتفاع تكاليف الإنتاج (زيادة الأجور وأسعار المواد الأولية)، وأيضا إلى التضخم المستورد نتيجة استيراد العديد من السلع الأولية والوسيطية.

الفصل الثاني:

التضخم المستورد في الجزائر

تمهيد:

من خلال الفصل السابق، تعرّفنا على المفاهيم المختلفة للتضخم وأهم العوامل المسببة له، وما هي السياسات المناسبة لكبحه، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن التضخم بشكل عام يتأثّر بعوامل داخلية وأخرى خارجية، تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي، فإذا قلنا أن بلدا معينا مغلقا على العالم الخارجي، فإن التضخّم في هذه الحالة يكون بسبب التفاعل بين عوامل وسياسات اقتصادية محلية. أما إذا كان هذا البلد منفتحا على العالم الخارجي ويستورد كل حاجياته من الخارج وبالتالي يكون إنفاقه على الواردات فقط، فإن التضخم في هذه الحالة يكون نتاج ارتفاع الأسعار العالمية وهو ما يسمى في هذه الحالة بالتضخم المستورد، هذا النوع من التضخم يكون تأثيره كبير على الدول التي تعتمد في تغطية طلباتها المحلية على العالم الخارجي، وبالتالي كلما زاد حجم التغطية من العالم الخارجي زاد احتمال التبعية لهذا العالم، وكل خلل في الاقتصاد العالمي يؤدّي إلى خلل في الاقتصاد المحلّي لهذه الدول، ومن هنا نجد أن كل ارتفاع للأسعار العالمية يؤدّي إلى تضخم مستورد لهذه الدول.

تعتبر الدول النامية من أكثر الدول تأثّرا بهذا نظرا لعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها الداخلية، والجزائر بدورها تتأثر بهذه الظاهرة خاصة وأنها تعتمد أكثر على إيرادات البترول فقط، ومنفتحة نوعا ما على العالم الخارجي، ورغم أن معدّلات التضخم منخفضة خلال السنوات الماضية وذلك راجع لسياسة الدعم للسلع الأساسية، إلاّ أنه بوجد أثار لظاهرة التضخم المستورد.

وسنحاول من خلال هذا الفصل معرفة أهم المفاهيم لهذه الظاهرة ومعرفة طرق قياسها، ثم التطرّق لأهم القنوات التي تسمح باستفحال هذه الظاهرة، من جهة، إلى ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر، من جهة أخرى.

المبحث الأول:ماهية التضخم المستورد وطرق قياسه.

سنقوم من خلال هذه المبحث بالتطرق إلى مفهوم التضخّم المستورد وما هي أهم طرق قياسه لاستخدامها لاحقا في تحليلاتنا فيما يتعلّق بالجزائر وسنحاول أيضا التكلّم عن أهم المؤشرات المتعلّقة بالتضخم المستورد في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التضخم المستورد

يجمع الاقتصاديون على أن الولايات المتحدة هي التي لعبت الدور القيادي في توبد التضخم العالمي ونقله على الصعيد الدولي، وذلك باستخدام الإمكانات النقدية والمالية التي أتاحها النظام النقدي الدولي للدولار الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. في المقابل، ظلت الدول الصناعية الأخرى تعمل على استقرار أسعار صرف عملاتها بالدولار بهدف تعويض ارتفاع الأسعار وتعظيم صادراتها، ومنعا لاستمرار استنزاف الذهب منها، وكان من شأن فصل الذهب عن النظام النقدي الدولي وتعميم نظام تعويم العملات أنهما شجعا على نقل التضخم، كما أن التوسع النقدي الدولي الذي طبع بداية السبعينات قد أطلق بدوره العنان لزيادة حادة في الطلب على مستوى العالم كله؛ ونتيجة ذلك أصبح النشاط التجاري الدولي هو العامل الرئيسي في انتشار موجة التضخم، وتسببت قاعدة الدولار في زيادة التضخم على المستوى الدولي.[1]

يعتبر أول من أشار إلى ظاهرة التضخم المستورد هو JEAN BODIN (1568)[2]، حيث أشار إلى أن الارتفاع العام للأسعار في أوروبا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستوردة من أمريكا، ثم جاءت المدرسة المركنتيلية ECOLE MERCANTILISTE في القرن السابع عشر والثامن عشر والذي أعطت هذه المدرسة أهمية بالغة للمعروض النقدي، الموازين الخارجية ومستويات الأسعار المحلية.

ويقصد بظاهرة التضخم المستورد ذلك الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتمّ استيرادها من السوق العالمية، سواء كانت سلعا وسيطية أم نهائية، أو مواد أولية مصنعة، أو خدمية، وبشكل مبسط فإن التضخم المستورد يعبر عن مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية[3].

[1] زينب حسين عوض الله: **الإقتصاد الدولي–نظرة عامة على بعض القضايا–**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 2.

[2] Frank Mayerlen, **the monetary presentation of the euro area balance of payments**, occasional paper series N°96, European Central Bank, September , 2008.

[3] P.j. Curwen , **Inflation** , the MacMillan Press, London, England, 1976, p78.

وهناك عدة تعريفات متعددة لهذه الظاهرة تختلف حسب كل اقتصادي فمنهم من يعتبره على انه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما[1]، وهناك من يعتبره أنه تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الموجودة في التحليل النهائي عن فائض الطلب الكلي عن العرض، أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب[2].

وهناك من يعتبر التضخم المستورد على أنه التضخم الذي أثّرت فيه عوامل خارجية، وبعبارة أخرى هو انتقال التضخم من البلد المصدر إلى البلد المستقبل.[3]

وبهذا يمكن القول بأن ظاهرة التضخم المستورد هي تلك الظاهرة التي تؤدّي إلى الارتفاع العام لمستوى الأسعار نتيجة فائض الطلب الكلي، أو ارتفاع التكاليف واللذان مصدرهما من الخارج، وبهذا يتحقّق التضخم عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد.

المطلب الثاني: قياس التضخم المستورد

لتقدير التضخم المستورد هناك عدة طرق تم صياغتها من طرف الاقتصاديين هي:

- **الطريقة الأولى**: تعتمد هذه الطريقة في حساب التضخم المستورد على النسبة بين قيمة الواردات والإنفاق المحلي مضروبة في معدل التضخم العالمي[4]، ومنه يكون:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الانفاق المحلي}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

- **الطريقة الثانية**: وفق هذه الطريقة يمكن تقدير التضخم وفق حالتين[5]، حيث في الحالة الأولى يمثّل التضخم المستورد النسبة بين الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات و إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية، ومنه:

---

[1] رمزي زكي: **التاريخ النقدي للتخلف**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص261.

[2] Grzegorz.W.Kolodko, **International transmission of inflation**, its economics and its politics, World Development Review, vol l5, N° 08, 1987, p1131.

[3] Henri Mercillon, L**'inflation importée. L'inflation à facteurs externes dominants et son développent,** Revue économique, Librairie Armand Colin, 1985, vol 09, N°03, p464.

[4] على توفيق الصادق: **أثر العائدات على السياسات المالية والنقدية في دول أوبك**، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد2، 1979، ص80.

[5] حمدي عبد العظيم: **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، الطبعة 4، القاهرة، مصر، 2010، ص ص56-57 .

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات}}{\text{اجمالي الانفاق الوطني بالاسعار الجارية}} \times 100$$

أما في الحالة الثانية، نترك العلاقة نفسها مع إضافة خسائر ارتفاع أسعار الصادرات إلى الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات فيكون لدينا:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات والصادرات}}{\text{اجمالي الانفاق الوطني بالاسعار الجارية}} \times 100$$

➢ **الطريقة الثالثة:** حسب هذه الطريقة فإن التضخم المستورد هو عبارة عن النسبة بين قيمة الواردات وقيمة الناتج المحلي الخام مضروبة في معدل التضخم العالمي[1]، ومنه تكون العلاقة كما يلي:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الخام}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

المطلب الثالث: قنوات انتقال التضخم المستورد.

إن عملية انتقال التضخم المستورد تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول الرأسمالية ينتقل التضخم بينها من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية. أما في الدول النامية، فينتقل التضخم من الدول الرأسمالية عن طريق حركة التجارة.

ففي الدول الرأسمالية، فإن انتقال التضخم يكون من خلال إحدى الأسباب التالية:

- ✓ آليات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الصناعية المتقدّمة، ويكون ذلك من خلال المشروعات متعدّدة الجنسية أو أشكال التكتّلات الإقليمية.
- ✓ آليات التحويل الدولي والأسعار الدولية لأغلب السلع سواء السلع النهائية (المنتجات التامة) أو المواد الأولية الخام، بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر في أسعار المواد الخام، فلقد تحكمت الاحتكارات الدولية عن طريق تحديد الأسعار لمنتجاتها بدون الرجوع إلى أسعار المواد الخام، وبهذا أثرت على شروط التبادل للمواد الخام بالمقارنة بالمنتجات الصناعية.

أما في الدول النامية فيتوقّف انتقال التضخم المستورد على مدى ارتباط الدول النامية بالأسواق العالمية، ويتمّ ذلك من خلال قنوات التجارة الدولية، والتي من خلالها تتأثّر الأسعار المحلية ومن اهم هذه القنوات، نذكر ما يلي[1]:

[1] رمزي زكي: **التضخم في العالم العربي**، بحوث ومناقشات خبراء بعنوان الجدل الراهن حول ظاهرة التضخم الركودي، الكويت، 1985، ص ص 115-114.

1- قناة الميزان التجاري:

إن حدوث التضخم العالمي يؤدّي إلى تحسن الموقف التنافسي للصادرات، حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية يجعل أسعار الصادرات أقلّ منها، وهذا ما يؤدّي إلى زيادة حجم الصادرات وأسعارها، وفي نفس الوقت فإن ارتفاع الأسعار العالمية يؤدّي حتما إلى انخفاض الواردات سواء من حيث الكمية أو القيمة، وهذا ما سيؤدّي إلى تحسن الميزان التجاري ويزيد احتمالية كون رصيده موجب (الصادرات-الواردات: X-M)، هذا التحسن في الميزان التجاري يؤثّر مباشرة في الطلب الفعال، حيث يزيد هذا الأخير، وهو ما سيؤدّي إلى زيادة المستوى العام للأسعار في ظل التشغيل الكامل، ويحدث ما يسمى بالتضخم الناجم عن الطلب.

نشير فقط إلى أن عملية انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي عبر قناة الميزان التجاري، تكون من خلال تأثير أسعار الصرف على أسعار الواردات ومنها على الأسعار المحلية، خاصة في ظل الأسعار الغير الثابتة لسعر الصرف وهو ما بيّنته الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي[2] لمجموعة من العينات (كل دول العالم، الدول الصناعية، الدول المنخفضة الدخل ومتوسطة الدخل)، حيث توصّلت الدراية إلى أن الدول التي اتّبعت نظم أسعار صرف ثابتة فإن معدلات التضخم فيها كانت أقلّ من النظم التي تعتمد أسعار حرة لأسعار الصرف.

2- قناة ميزان المدفوعات:

ترتبط هذه القناة بالنتائج المترتبة على فائض ميزان المدفوعات، و من المعروف أن صافي الأصول الأجنبية B هي العوامل المؤثرة في تغيّر السيولة المحلية وهو ما يظهر في المعادلة التالية:

$$DC + B = L$$

حيث L تشير إلى التغيّر في السيولة المحلية، وDC تشير إلى التغيّر في الائتمان المحلي، أما B فهي التغيّر في صافي الأصول الأجنبية.

لذلك فإن فائض ميزان المدفوعات يؤدّي إلى زيادة الاحتياطات العالمية، وهو ما يحدث توسّعا في السيولة المحلية، والتي بدورها تؤثّر على السعر المحلي ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلّي أو من خلال كمية النقود وبارتباطها بالدخل الوطني. إن الزيادة في السيولة المحلية تحدث انخفاضا في معدل سعر الفائدة، هذا الأمر يحدث زيادة في الإنفاق من خلال زيادة الاستثمار، وهذا ما سيؤدّي إلى الضغط على

---

[1] رمزي زكي، **التضخم المستورد.دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987، ص 190.

[2] Atish R.Ghosh, **Does the exchange rate regime matter for inflation and growth?**, Economic Issues, IMF, 1996, p04.

السعر المحلي، وذلك من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلي، أو من خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل الوطني.

3- قناة العرض الكلي للسلع والخدمات:

وهي تتعلّق بتكلفة السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي، فالتضخم المستورد بقصد به ارتفاع أسعار الواردات، وبما أن هذه الواردات والمتمثلة في السلع والخدمات تدخل في العملية الإنتاجية، فإن تكلفة السلع والخدمات المحلية سوف ترتفع وبالتالي ينخفض العرض محليا وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

المبحث الثاني:آثار ومؤشرات انتقال التضخم المستورد

عرَفنا في المبحث السابق مفهوم التضخم المستورد وطرق حسابه، وللإلمام أكثر حول موضوع التضخم المستورد سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المؤشرات التي تبين لنا وجود تضخم مستورد أو لا، كما سنتعرض إلى الآثار التي تتعرض لها البلدان نتيجة هذه الظاهرة.

المطلب الأول:مؤشرات انتقال التضخم المستورد

أولا– درجة الانكشاف الاقتصادي[1]:

يوضّح مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك دليل على زيادة درجة ارتباط معدّلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالتغيّرات في التجارة الخارجية وكذلك زيادة درجة حساسية الوضع الاقتصادي للتغيّرات الخارجية، ويمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي عن طريق نسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن صاغتها كما يلي:

$$\text{نسبة التجارة الدولية} = \frac{\text{الواردات+الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

فإذا تجاوزت هذه النسبة 40%، يعتبر الاقتصاد منكشفا، وفي حالة العكس يعتبر الاقتصاد مغلقا.

إن هذا المؤشر يمكن أن يكون تعبير عن حالة متطورة أو ضعيفة للاقتصاد في الدول المتقدمة، وبحكم حالة تقدمها فإنها تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من إنتاجها لأغراض التصدير بحكم طاقاتها الإنتاجية الكبيرة كما أن اتساع قدراتها الإنتاجية وزيادة إنتاجها يتطلب الحاجة لاستيراد المزيد من مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة، في حين أن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية تتأتى من زيادة صادرات المواد الأولية وذلك لضعف الصناعة التحويلية كما أن ضعف قدراتها الإنتاجية تؤدي إلى زيادة استيرادها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، ولذلك فإن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال درجة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تدل في هذه الحالة على ضعف وليس كما هو الحال في الدول المتقدمة تدل على التطور.

[1] حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي–النجارة الخارجية–**، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص167.

ثانيا– نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعكس هذه النسبة نسبة الواردات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (الخام) ولقد حدّد الاقتصادي هنريكس نسبة 20% للحكم على أن الاقتصاد المعني منكشف للخارج أم أنه مغلق[1]، فإذا بلغت النسبة 20% أو أكثر فإننا نقول أن الاقتصاد منفتح، وإذا كانت أقلّ تماما من النسبة المذكورة سابقا فنقول أن الاقتصاد مغلق اتجاه الاقتصاد العالمي.

ثالثا– طبيعة هيكل الواردات:

من خلال هذا المؤشر يمكن معرفة وتحديد كل مكونات هيكل الواردات وبالتالي عند ارتفاع أي سلعة من الواردات يمكن تحديدها ومعرفتها بكل سهولة، وبالتالي تجنب أثار الارتفاع الذي يحدث في الواردات عن طريق التقليل من هذه الواردات سواء من حيث القيمة أو الكمية فقط[2]، فإذا كان الجزء الأكبر من الواردات يمثل السلع الغذائية الموجهة لتغطية الاستهلاك المحلي أو السلع الوسطية الموجهة لتغطية الاستهلاك الإنتاجي، فإن تأثير التضخم المستورد هنا يكون كبير جدا، أما إذا كانت السلع الاستهلاكية كمالية، فإن التأثير يكون صغير لأنه يمكن الاستغناء عن هذه السلع. والملاحظ أنه في الحالة الأولى يصعب علينا التقليل من الواردات نظرا لأهميتها في الاقتصاد، أما الحالة الثانية فإن عملية التقليل من الواردات تكون جدّ سهلة.

رابعا– مرونة الطلب على الواردات:

يلعب هذا المؤشر دورا هاما في معرفة أثر ارتفاع الواردات على الأسعار المحلية، حيث أنه كلما كانت مرونة الطلب السعرية للواردات صغيرة كلما زاد تأثير أسعار الواردات على الأسعار المحلية، وكلما كانت مرتفعة كان ذلك مؤشرا على زيادة القدرة في إحلال الواردات.[3]

خامسا– طبيعة التوجه الجغرافي للواردات[4]:

يعبر مؤشر التركيز الجغرافي للواردات عن مدى تركيز واردات دولة ما في عدد قليل من الشركاء في التجارة الخارجية ويتمّ حسابه عن طريق النسبة بين قيمة الواردات لأهم شريكين إلى قيمة مجموع الواردات، إن ارتفاع هذا المؤشر يعني أن اقتصاد الدولة مكشوف لان أي تضخم مستورد سيحدث عند البلد الشريك تجاريا ، ولكن إذا

---

[1] خليل حماد وزكية مشعل: **تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، العدد2، 1986، ص168-175.

[2] رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، ص160.

[3] Henri Mercillon , **L'inflation importée et l'inflation à facteurs externes dominants et son développement**, Revue Economique, France, 1985, Vol l9, p467.

[4] محمد أزهر سعيد السماك، **قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي**، بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، بيروت، لبنان، 1998، ص1.

كان هناك تنوع في الشركاء التجاريين بين مناطق العالم ستنخفض حساسية استيراد التضخم عما لو كانت عليه في الحالة الأولى.

سادسا– نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج الوطني الإجمالي:

تعكس هذه النسبة مدى تلبية النشاط الاقتصادي لاحتياجات الإنفاق المحلي،[1] ويتمّ التعبير عنها عن طريق استخدام مؤشر الميزان المحلي والذي يمثّل الفجوة التضخمية وهي تساوي إجمالي الاستخدامات مطروحا منها إجمالي الموارد ويتمّ التعبير عنها كما يلي:

الميزان المحلي= الفجوة التضخمية[2] = الاستيعاب المحلي A – الناتج الوطني الإجمالي Y

=[الاستهلاك(الخاص+ الحكومي)+جملة الاستثمار+ التغيّر في المخزون+ [الصادرات]–[الناتج المخلي الإجمالي+الواردات]

فإذا كان الميزان المحلي سالب فهذا يدّل على أن الاستيعاب المحلي أقلّ من الناتج الوطني الإجمالي، ونقول أن اقتصاد الدولة يعتمد كثيرا على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب وجود عجز في الطلب المحلي نظرا لعدم تلبية السلع والخدمات المنتجة محلّيا لحاجات الطلب المحلي، وهو ما يستدعي القيام بعملية الاستيراد، وهذا ما يجعل اقتصاد الدولة عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية وما يرافقها من ركود وتضخم.

سابعا– التغيّر في سعر الصرف:[3]

التغيّر في سعر الصرف يقصد به تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها، ويساهم هذا التغيّر في إحداث تغيّرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، وهي نتيجة لأثر سعر الصرف على الصادرات والواردات.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلّية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (تخفيض الطلب على العملة وصادرات الدولة) وزيادة حجم الواردات من الخارج، فيؤدّي ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات، ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية وهذا يوضّح العلاقة العكسية بين سعر الصرف والصادرات.

[1] علي توفيق الصادق، **التضخم في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص317.

[3] Stefania GARETTO, F**irm's heterogeneity and incomplete pass-through**, Boston University and Princeton University, February 14, 2009, p3-4.

أما في يخص الواردات فإنه في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدّي ذلك إلي ارتفاع الصادرات وانخفاض حجم الواردات ويرجع ذلك إلي انخفاض أسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي وانخفاض الطلب علي السلع الأجنبية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع الطلب على السلع المحلية، ينخفض المعروض النقدي في الداخل نتيجة لزيادة الطلب على السلع المحلية وترتفع الأسعار المحلية ممّا يؤدّي إلي زيادة حجم الواردات وهذا يوضّح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات.

عندما يتعرّض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات، وأيضا بسبب اقتراحات صندوق النقد الدولي وضعف الدولة على الاستيراد، فإنه في هذه الحالة سيكون اقتصاد الدولة أكثر عرضة للتضخم المستورد، حيث ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة على الأقل بنفس نسبة التخفيض للعملة. وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدّي حتما إلى:

- ✓ ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية.
- ✓ ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج.
- ✓ زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة المعدّات الإنتاجية المستوردة.

المطلب الثاني: آثار انتقال التضخم المستورد

تختلف آثار انتقال التضخم المستورد في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وسوف ندرس الآثار في الدول النامية فقط والمصدّرة للبترول على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد كثيرا على البترول في إيراداته.

أولا– ارتفاع أسعار المواد الخام والوسيطية المستوردة:

في هذه الحالة، نجد أن استراد مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والوسيطة بأسعار مرتفعة ينعكس على تكلفة المنتج الكلي أو النهائي الذي تدخل فيه هذه المواد كمدخلات. ونظرا لكون أن هذه المنتجات مستوردة، فإنها تحسب على أساس قيمة معادلة بالعملة المحلية تؤدّي إلى حدوث تأثير ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة على تكلفة الاستيراد. في هذه الحالة، إذا كانت عملة الدولة المستوردة منخفضة القيمة مقارنة بعملة الدولة المصدّرة، فإن تكلفة المنتجات المستوردة تكون مرتفعة بعملتها المحلية، وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية، الأمر الذي يؤدّي إلى إجبار أصحاب الشركات والمصانع والمنتجين بصفة عامة إلى تحديد أسعار مرتفعة لمنتجاتهم مما يؤدّي إلى حدوث نوع من التضخم من جانب التكاليف ناجم عن الأسعار العالمية.

ثانيا– ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع:

هـذه المنتجـات تعتـبر منتجـات نهائيـة تـدخل في عمليـة الاسـتهلاك مباشـرة وفي هـذه الحالـة نجـد أن هـذه المنتجـات تشـكّل جـزءا مـن المعـروض السـلعي في الـداخل الـذي ينقسـم إلى منـتج محلـي ومنـتج خـارجي. ومـن الممكـن أن تسـاهم السـلع المسـتورة في زيـادة الأسـعار محدثـة تضـخم مسـتورد، حيـث يـتمّ نقـل الأسـعار المرتفعـة مـن العـالم الخـارجي إلى داخـل الدولـة، ويحـدث ذلـك في حالـة وجـود طلـب متزايـد مـن طـرف المـواطنين علـى السـلعة المسـتوردة وعـدم كفايـة المعـروض السـلعي لاحتياجـات المـواطنين، ممّـا يشـجع منتجـي السـلع المحليـة المثيلـة علـى رفـع أسـعارهم أسـوة بأسـعار المنتجـات الأسـعار المسـتوردة، وهكـذا نجـد أن اسـتيراد السـلع تامـة الصـنع يسـاهم في نقـل التضـخم العـالمي وحـدوث ارتفـاع في المسـتوى العـام للأسـعار ينتقـل تـأثيره إلى كافـة السـلع والخـدمات الأخـرى الغـير مسـتوردة نتيجـة ارتفـاع أسـعار منتجـات وخدمات الآخرين.

ثالثا– ارتفاع الرسوم الجمركية:

هـي نـوع مـن الضـريبة تـدفع علـى الـواردات وفي هـذه الحالـة نجـد أن الضـريبة الجمركيـة تزيـد مـن تكلفـة الاسـتيراد، لأن المسـتهلك يـدفع ثمـن السـلعة الخارجيـة مضـافا إليـه قيمـة الرسـوم الجمركيـة، وبمـا أن قيمـة الرسـوم تتناسـب مـع قيمـة شـراء السـلعة المسـتوردة لأنهـا عبـارة عـن نسـبة منهـا. فـإن ارتفـاع سـعر هـذه السـلعة يـؤدي إلى ارتفـاع الرسـم وهـو مـا يـؤدّي بـدوره إلى ارتفـاع السـلعة داخـل البلـد بشـكل أكـبر مـن ارتفاعه داخل البلد المصدر.

رابعا– ارتفاع أسعار العقارات:

يتّفـق الخـبراء في السـوق العقـاري علـى أنـه لا يوجـد مـا يسـمى بفشـل الاسـتثمار في العقـار، وحجـتهم في ذلـك أن الحاجـة إلى المسـكن والمكتـب ليسـت وليـدة اليـوم، ولا تنحصـر بفـترة زمنيـة، بـل هـي قائمـة علـى الـدوام، لكـن حجـم الطلـب علـى السـلعة العقاريـة هـو الـذي يختلـف بـين الحـين والآخـر بحسـب عوامـل مختلفـة ومتنوّعـة وأسـباب أخـرى سـائدة، أبرزهـا التسـويق العقـاري، زيـادة الطلـب، بالإضـافة إلى ارتفـاع تكلفـة الاسـتثمار في بـاقي الاسـتثمارات، كـل هـذه العوامـل قـادت إلى زيـادة الثقـة بالقطـاع العقـاري وتوجّـه الاسـتثمارات (المحليـة والأجنبيـة) إليـه بشـكل هائـل مـن الشـركات العملاقـة الـتي تتمتّـع برأسمـال ضـخم. فعنـد حـدوث تضـخم داخـل البلـد والـذي يكـون مصـدره التضـخم المسـتورد، يـبرز القطـاع العقـاري كـأداة اسـتثمارية هامـة للنجـاة مـن فـخ التضـخم وانخفـاض القـوّة الشـرائية الـتي مـن المنتظـر أن تتزايـد بصـورة

كبيرة في الفترة المقبلة كنتيجة لزيادة أسعار الواردات، وهو ما يؤثّر بشكل مباشر على الأسعار المحلية ويجعل المستثمرين يفكرون مليا للاستفادة من تلك التغيّرات لتحقيق أعلى ربح ممكن مما جعلهم يحولون أنظارهم صوب القطاع العقاري لما يشهده القطاع من معدّلات ربحية مرتفعة وبمعدلات مخاطر منخفضة وبالتالي أصبح القطاع الأنسب للاستثمار في الوقت الحالي من وجهة نظرهم، وكنتيجة لارتفاع أسعار الواردات وما يقابله من ارتفاع في تكاليف الاستثمار، سيرتفع الطلب من المستثمرين الأجانب والمحليين العاملين بالخارج على شراء العقارات وخاصة العقارات السكنية (باعتبارها مخزن جيّد للقيمة)، وبزيادة الطلب مع ثبات العرض فإن أسعار العقارات سوف ترتفع بشكل كبير هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يؤثر ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة أيضا على أسعار العقارات، مما يؤدّي إلى ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار مواد البناء بالإضافة لارتفاع أسعار الأراضي الممنوحة للمرقين العقاريين.

خامسا– نمو مفرط في قطاع الخدمات:

يمثل القطاع الخدمي جزءا مهما من الاقتصاد، بل أن القطاع الخدمي يمثل الجزء الأكبر في الاقتصاد العالمي، ويعتبر القطاع الخدمي صناعة وعلما فهو الذي يهتم بإنتاج الخدمات بدلا من السلع الملموسة مثل: السيارات والطائرات والآلات والمعدات، فالقطاع الخدمي هو الذي يهتم بتقديم الخدمة للناس، من خدمات مصرفية واتصالات وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الهندسة والطب والسياحة والنشاطات الاقتصادية غير الربحية: كخدمات العملاء، والخدمات الحكومية التي تتضمن التنمية والدفاع عن البلد وحفظ الأمن الداخلي والخارجي، وعند حدوث التضخم المستورد فإن القطاع الخدمي سيشهد نمو كبير ويصبح يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، وذلك نظرا لارتفاع تكلفة الاستثمار في كل من القطاعات الأخرى، فتجد أن القطاع الإنتاجي ارتفعت فيه تكاليف المواد الأولية بالإضافة إلى أجور العمال الذين تأثروا بالتضخم المحلي والمستورد في نفس الوقت، بالإضافة إلى هذا المنافسة من طرف المنتجات المستوردة، وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع أسعار المنتجات ونقص هامش الربح، وبالتالي فإن المستثمرين سوف يعزفون على الاستثمار في هذا القطاع، ونفس الأمر بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والبناء وقطاع الزراعة حيث سترتفع فيه تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، بالإضافة إلى نقص هامش الربح وبالتالي فإن التوجه في هذه المرحلة سيكون نحو القطاع الخدمي والذي رغم

ارتفاع التكاليف فيه إلاّ أن هامش الربح سيكون أحسن لان تكلفة الاستثمار في القطاع الخدمي اقل بكثير من الاستثمار قي باقي القطاعات وبالتالي نقص عامل المخاطرة فيه.

نشير هنا إلى أن تغيّرات قيمة العملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية جعل قيمة الواردات محسوبة بالعملة المحلية تتجه إلى الزيادة باستمرار مما يؤدّي إلى حدوث تضخم وذلك في الحالات السابقة كلها.

المبحث الثالث:التضخم المستورد في الجزائر.

ربما تكون ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر غير معروفة ولم تتمّ دراستها إلاّ في السنوات الأخيرة، ولكنها في الواقع وليدة الماضي وسوف نقوم بتحليلها وفقا لأهم المؤشرات المشهورة والمستخدمة بكثرة وسنقوم أيضا بحساب التضخم المستورد في الجزائر من اجل المقارنة بينها وبين المؤشر المعني.

المطلب الأول: قياس التضخم المستورد في الجزائر

كما ذكرنا سابقا، فإنه هناك عدّة طرق لقياس التضخم المستورد وسنستخدم الطريقة 03 والتي كانت صياغتها كما يلي:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الخام}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

من خلال الملحق رقم 02 والشكل رقم 01-02، نلاحظ أن التضخم المستورد يمثّل نسبة معتبرة من التضخم المحلي، خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، ونلاحظ أن نسبة الواردات للناتج الخام تمثّل أكثر من ¼ في معظم سنوات الدراسة وهذه نسبة كبيرة نوعا ما، لأنها تبيّن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الواردات بشكل كبير من أجل تغطية الطلب المحلي، حيث نلاحظ أن هذه النسبة تراوحت، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2008، بين 20.74% (هي أقل نسبة خلال الفترة وسجّلت سنة 2000) و30.73% (هي أعلى نسبة، سجّلت سنة 1995، وهي النسبة الوحيدة التي اجتازت الحاجز 30% وذلك نظرا للظروف السائدة خلال تلك الفترة من إعادة جدولة وعدم استقرار سياسي واقتصادي)، ولكن بعد 2009 والى غاية 2015 كانت هذه النسبة أكبر من 30%، وهو وما يبيّن اتجاه معظم المستثمرين إلى الاستيراد حيث تراوحت هذه النسبة خلال هذه الفترة ما بين 39.42% في سنة 2009 و 30.92% في سنة 2015.

وبالرجوع إلى التضخم المستورد ومقارنته بالتضخم العالمي، نلاحظ العلاقة الطردية الموجودة بينهما حيث كلما زاد التضخم العالمي أدّى إلى زيادة التضخم المستورد والعكس أيضا، فنجد أن أقلّ معدل تضخم عالمي كان سنة 2015 (01.59%) وهي نفس السنة التي سجّلت فيها أقلّ نسبة معدل التضخم المستورد (00.49%)، كما أن أعلى نسبة للتضخم العالمي كانت سنة 1994 (10.30%) وهي نفس السنة أيضا التي سجلت أعلى نسبة للتضخم المستورد (02.94%)، وهذا ما يبيّن العلاقة الطردية بين التضخم المستورد والتضخم العالمي في الجزائر والمنحنى البياني الموضح في

الشكل رقم 01-02 يبيّن لنا ذلك حيث نلاحظ كلما ارتفع معدل التضخم العالمي فإن التضخم المستورد يرتفع، والعكس صحيح.

أما بالنسبة لمساهمة نسبة التضخم المستورد في نسبة التضخم المحلي فنلاحظ انه خلال السنوات الأولى من الدراسة كانت النسبة ضئيلة وذلك راجع إلى وجود محددات أخرى تدخل في ارتفاع معدل التضخم المحلي خلال الفترة 1990-1996 أهمها الأزمة الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد في مرحلة التسعينيات، أما بعد هذه السنوات فنلاحظ أن هذه النسبة أصبحت تشكل نسبة معتبرة حيث تراوحت بين 20.87% سنة 1997 لتصل إلى أعلى نسبة (221.43%) سنة 2000 لتعاود الانخفاض والارتفاع حسب كل سنة، وهذا ما يعكس أن معدل التضخم المخلي يتأثر بالتضخم العالمي، كما نشير فقط إلى أن معدل التضخم المحلي الرسمي لا يعكس المعدل الحقيقي للتضخم الموجود فعلا، وذلك راجع أولا إلى سياسة الدعم المفروضة من الدولة على الأسعار خاصة الأساسية منها والتي تستخدم في حساب مستوى تكاليف المعيشة (وهذا ما هو واضح جليا من خلال النسبة المسجلة سنة 2000)، والسبب الثاني هو طريقة حساب التضخم والمناطق التي يتمّ اعتمادها حيث أنها لا تشكل جميع المناطق وإنما بعض المناطق الحيوية فقط (الجزائر العاصمة، قسنطينة... الخ).

الشكل رقم 01-02 منحنى بياني يمثل العلاقة بين التضخم المستورد، التضخم المحلي والتضخم العالمي

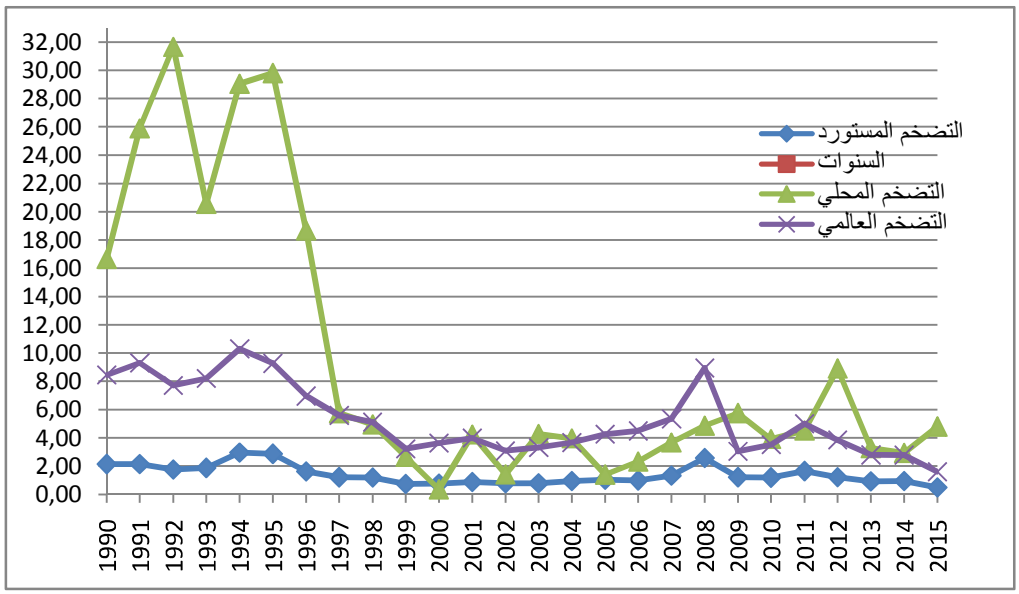

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 02.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر

هناك عدة مؤشرات تم دراستها سابقا، سنقوم بتحليلها على مستوى الاقتصاد الجزائري وذلك لمعرفة أهم المتغيّرات التي تؤثر في التضخم المحلي.

أولا: درجة الانكشاف الاقتصادي:

من خلال ما تم دراسته سابقا وبالاعتماد على الملحق رقم 01 والشكل البياني رقم 02-02 نلاحظ أن نسبة الانكشاف الاقتصادي كبيرة جدا، وهي تفوق النسبة 40%، في جميع السنوات وبالتالي حسب النظريات الاقتصادية يعتبر الاقتصاد منكشفا، وعلى اعتبار أن الجزائر من الدول النامية فهذه النسبة تعبر على ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي الخاص به، كما تعبر على تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية.

شكل رقم 02-02 درجة الانكشاف الاقتصادي في الجزائر 1990-2015

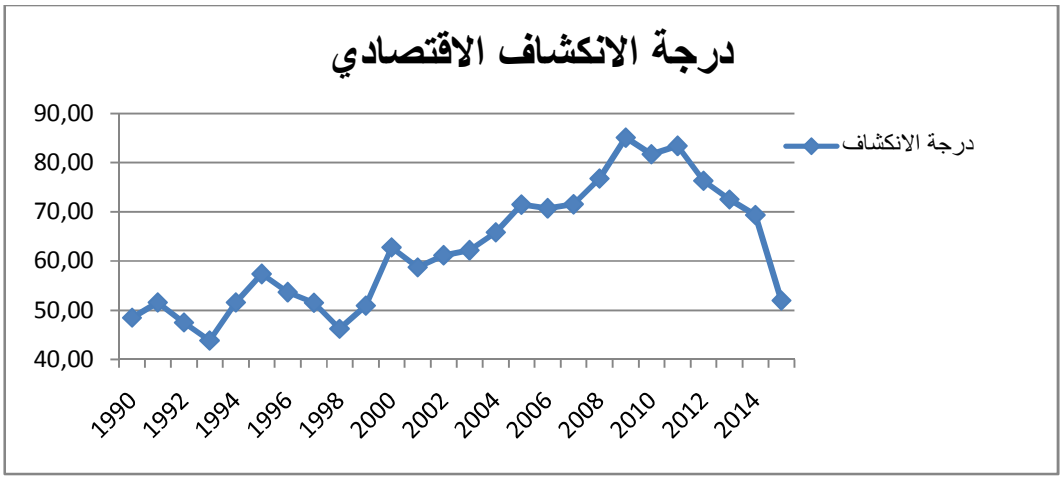

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الملحق رقم 01

ومن خلال الملحق رقم 02 نلاحظ أن قيمة الصادرات هي أكبر من الواردات في جل السنوات وبالتالي وجود فائض في الميزان التجاري، ولكن هذا لا يعبر حقيقة على أن الجزائر قوية في مجال التصدير وهذا راجع لان جل صادراتها هي مواد خام وخاصة بقطاع البترول والغاز فقط، كما أن نسبة الانكشاف في الجزائر كبيرة جدا حيث تتراوح نسبتها بين 46.26% (تم تسجيلها سنة 1998) و 85.05% (تم تسجيلها سنة 2009)، وهذا ما سيؤدّي إلى انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي ويصبح الاقتصادي الجزائري ذو حساسية مفرطة اتجاه الأسعار العالمية، والتبعية الاقتصادية لبعض الدول المصدرة له، والملاحظ أيضا أن هذه النسبة ارتفعت أكثر خلال مرحلة ارتفاع أسعار البترول وهو ما يؤكد توجه الجزائر إلى الاستيراد أكثر منه إلى الاستثمار المحلي، لذا على

الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة وتحويل هذه النسبة من نسبة غير جيدة إلى نسبة جيدة وذلك من خلال تحسين قدرتها على توفير قدر مهم ومتنوع من إنتاجها لأغراض التصدير، وكذالك توسيع قدراتها الإنتاجية من خلال استيراد المزيد من مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة.

وبالرجوع للشكل 03-02 والملحق رقم 01 نلاحظ أن العلاقة بين الناتج المحلي والتجارة الخارجية هي علاقة طردية في جميع السنوات، فكل زيادة في التجارة الخارجية تقابلها زيادة في الناتج المحلي، ولكن نسبة الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى، فنجد في مرحلة ما قبل 2009 أن الزيادة في نسبة الناتج المحلي أقل منها في التجارة الخارجية ،أما ما بعد 2009 فنجد العكس وهذا ما أدى زيادة إلى درجة الانكشاف بشكل كبير، حيث بلغت في المتوسط 74.32 خلال المرحلة الأخيرة وهي درجة كبيرة حدا.

شكل رقم 03-02 تطور التجارة الخارجية والناتج المخلي 1990-2015

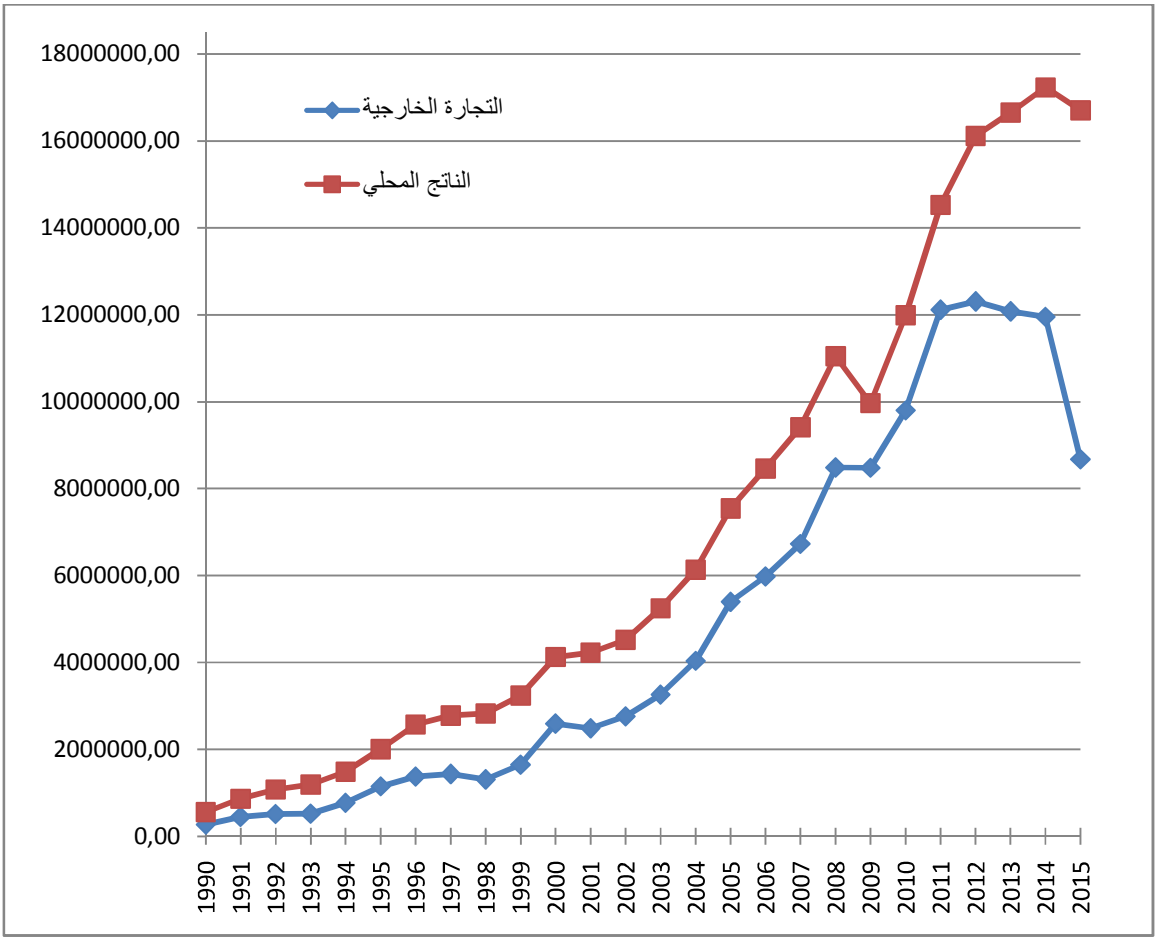

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الملحق رقم 01

إن الارتفاع في مستوى نسبة التجارة الخارجية خلال الفترة المدروسة يدل على أن عملية الاستقلال الاقتصادي ضعيفة نوعا ما، وتدل هذه النسبة أيضا على أهمية الواردات في تحديد مستوى الأسعار المحلية وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري ضعيف أمام التقلبات العالمية، وهي دليل أيضا على تحكم الدول الرأسمالية بالأسعار العالمية من أجل الحصول على المواد الأولية من الدول المتخلفة وإعادة تصريفها من خلال استخدامها في عمليات الإنتاج.

ثانيا– نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الملحق رقم 04 والشكل رقم 04-02، نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة، وهي أكبر من النسبة التي حددها الاقتصادي هنريكس (نسبة 20%)، وبهذا يمكن الحكم على أن الاقتصاد الجزائري منكشف للخارج، حيث نجد أن هذه النسبة كبيرة جدا مقارنة بالناتج المحلي حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 20.67% لتسجل في باقي السنوات نسب أكثر من النسبة المذكورة سابقا، ونلاحظ أن خلال الفترة ما قبل 2009 كانت النسبة تتراوح بين 20.67% و 30% ما عدى سنة 1995 والتي تعتبر حالة خاصة في تلك الفترة، أما بعد 2009 فإن هذه النسبة ارتفعت إلى قيمة أكبر من 30 % حيث سجلت نسبة 39.42% سنة 2009 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة لتنخفض بعد ذلك ولكن دون تتجاوز الحد الأدنى 30 %. وفي المتوسط فإن هذه النسبة قدرت ب26.73% وبالتالي فإن الاقتصادي الجزائري منفتح حول العالم الخارجي. وأي زيادة في الأسعار العالمية ستؤثّر في الأسعار المحلية.

شكل رقم (04-02): نسبة الواردات إلى الناتج المحلي

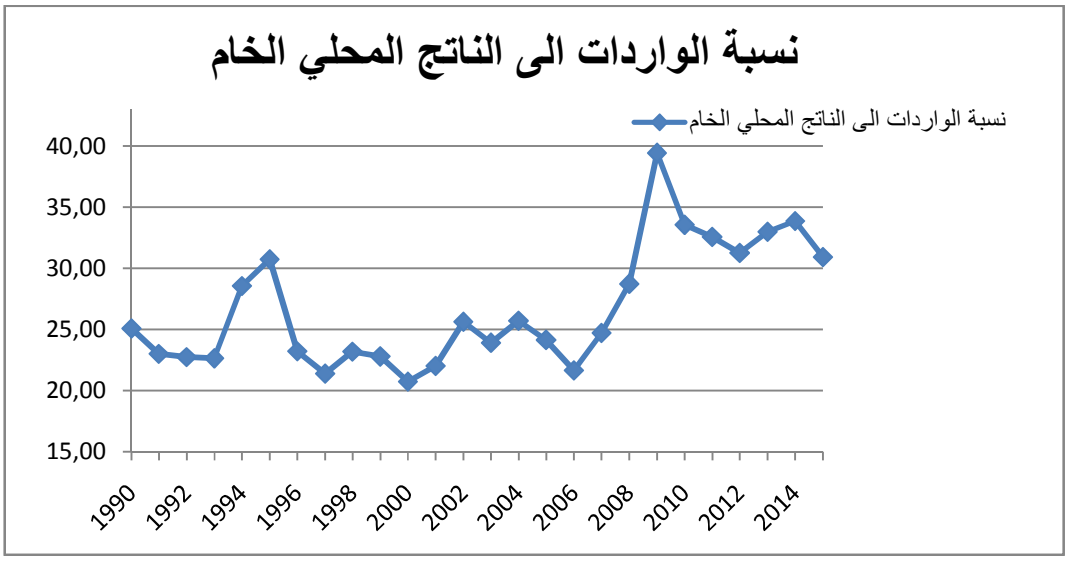

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الملحق رقم 04

وبالرجوع إلى الميل الحدّي للواردات أيضا ومن خلال الملحق 04 والشكل البياني 05-02 نلاحظ أن قيمته كانت في المتوسط 0.35، لكن هناك بعض القيم الشاذة والتي زادت عن المعتاد ففي سنة 1998 كان الميل 1.22، وأيضا في سنة 2015 فقد كانت 1.27، وهو ما يعكس نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة الناتج المحلي، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات في هذه الحالة سيكون معرض للعجز بنسبة كبيرة، وأيضا هذه النسبة يمكن أن تؤثر في السياسة المالية والاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، ونلاحظ أيضا وجود قيم سالبة وهي تعبر على أن نسبة نمو الواردات أقل من نسبة نمو الناتج المحلي وهي تعبر عن حالة جيدة نوعا ما لميزان المدفوعات.

شكل رقم (05-02): الميل الحدي للواردات

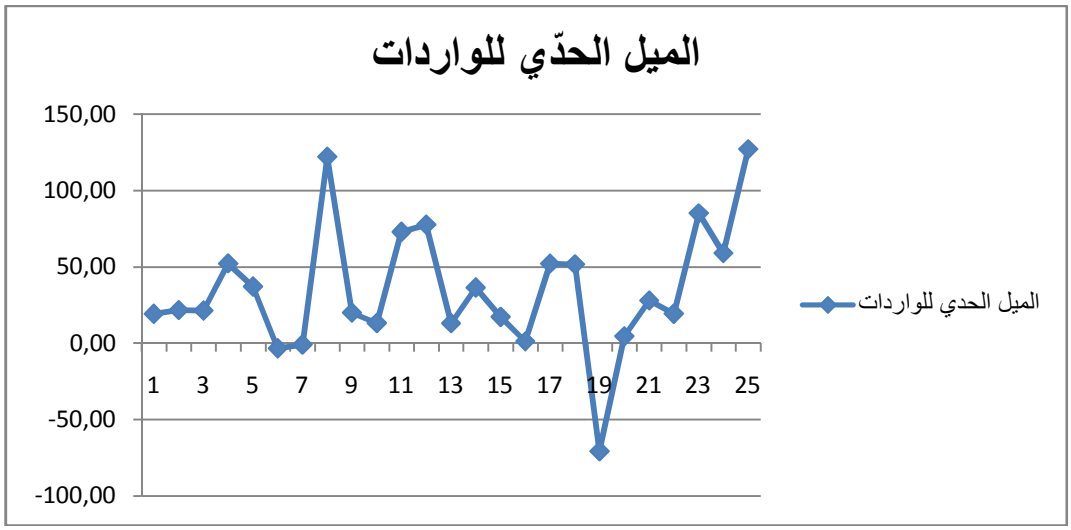

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الملحق رقم 04

ثالثا- طبيعة هيكل الواردات:

من خلال الملحق رقم 05 والشكل 06-02 والشكل 07-02 نلاحظ أن الواردات الجزائرية تتمثّل أساسا في المواد الغذائية والمشروبات وهي ذات طابع استهلاكي مباشر وبالتالي فإن تأثيرها على الأسعار سيكون بصيغة مباشرة فأي زيادة في هذه المواد يؤثر مباشرة في الأسعار المحلية، ونجد كدرجة ثانية التموين الصناعي والتي تتمثل أساسا في الصناعات التركيبية حيث أن معظم هذه التموينات تكون على شكل منتج تام يتمّ تركيبه فقط على مستوى المصانع وبالتالي التكاليف الخاصة به لا تنخفض، وإنما هي طريقة فقط للتهرب الضريبي،

ولقد اتسمت الواردات الجزائرية بتغيّر في طبيعتها حسب السياسات المتّبعة من طرف الدولة، حيث كانت في البداية معظمها استهلاكية نظرا لعجز النتاج المحلي لتلبية الطلب المحلي، حيث نلاحظ أن نسبة الواردات

الغذائية تمثّل في المتوسط 21.20% خلال المرحلة 1990-2011. أما بعد 2011، فقد كانت نسبتها في المتوسط انخفضت إلى حاولي 18 %.

أما الواردات التي كانت تحتل أكبر نسبة فهي الواردات الخاصة بالتموين الصناعي حيث كانت في المتوسط 34.36% خلال المرحلة ما قبل 2011، أما بعد 2011 فنجد أن التجهيزات الصناعية قد زادت وأصبحت تحتل المرتبة الأولى بمتوسط قدره 34.1% والسبب في ذلك القروض المقدّمة من طرف الدولة لتمويل المشاريع وأيضا القوانين المتعلّقة بالاستثمار والتي تشجّع أكثر على دعم المنتج المحلي على حساب المنتج المستورد. من خلال البيانات نلاحظ أيضا تحوّل كبير في نمط استهلاك حيث أن نسبة السلع الاستهلاكية قفزت في المتوسط 8 من % (قبل 2011) إلى أكثر من 15% بعد ذلك، وبالتالي ومن خلال طبيعة هذه الواردات فإن الدولة تسعى لتقليص هذه الواردات من خلال الضغط على الواردات الاستهلاكية وترك المجال فقط للواردات الصناعية والتي تدخل مباشرة في الإنتاج وتفادي التجهيزات الصناعية التي تدخل في التركيب فقط لأن هذا النوع من الصناعات يتأثّر كثيرا بالتقلّبات في الأسعار العالمية على غرار المواد الاستهلاكية، وبالتالي سيؤثّر في الأسعار المحلية.

شكل رقم (06-02) منحنى بياني بتطور نسب هيكل الواردات الجزائرية 1990-2011

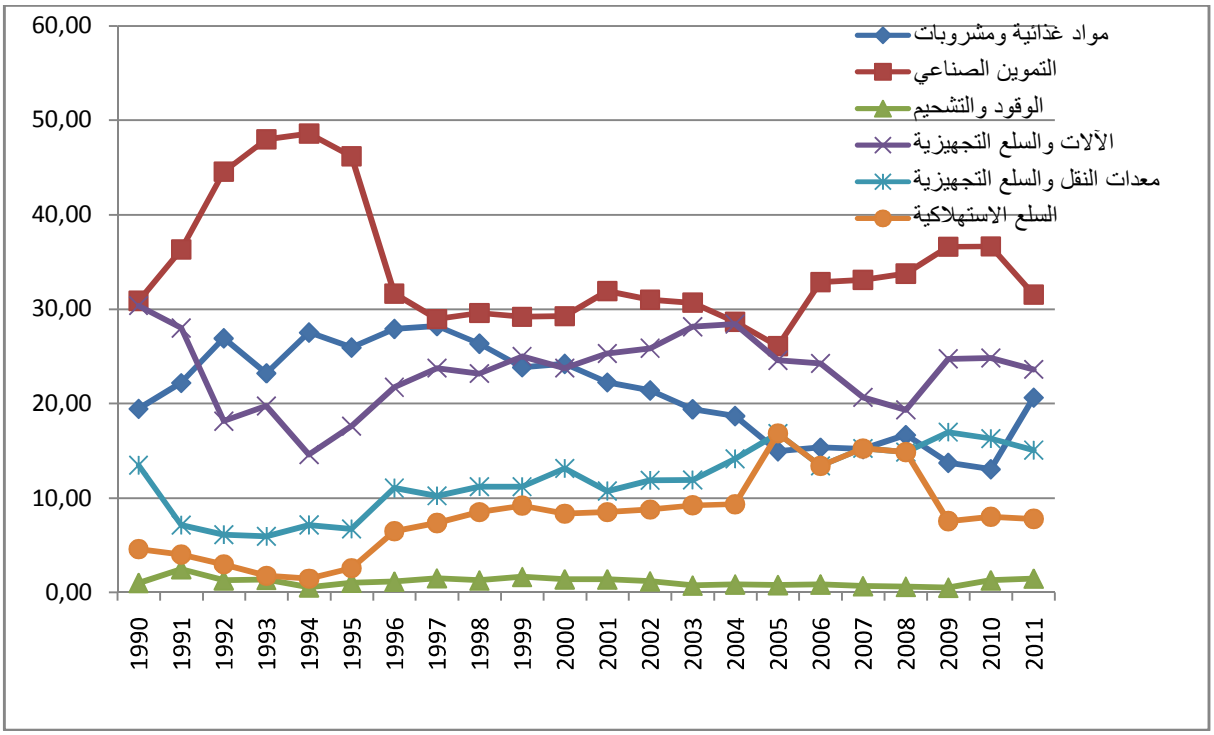

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الملحق رقم 05

شكل رقم (07-02): منحنى بياني بتطور نسب هيكل الواردات الجزائرية 2012-2015

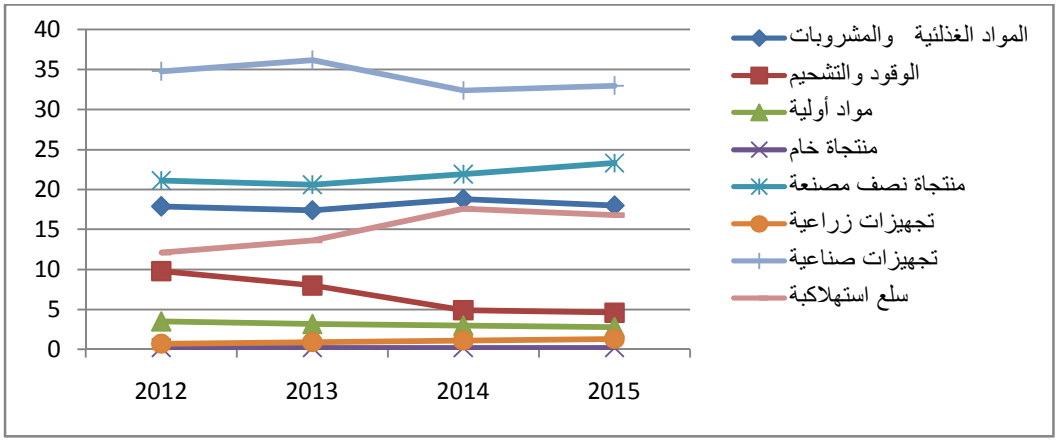

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الملحق رقم 05

تعبر الأشكال السابقة عن هيكل الواردات الجزائرية، حيث تبين لنا مدى تبعية الطلب الاستهلاكي والإنتاجي في الجزائر إلى العالم الخارجي، وبالتالي تأثره بالتضخم المستورد، فالملاحظ أن واردات الجزائر تحتوي على نسب كبيرة من السلع الغذائية ذات الطابع الاستهلاكي، وهذا ما يؤدّي إلى زيادة أسعارها على المستوى المحلي، ورغم وجود واردات وتجهيزات صناعية والتي تظهر لنا بشكل كبير، غير أنها وللأسف مجرد تمويه إن صح التعبير على التهرب الضريبي، حيث أن هذه الأخيرة تستخدم في العمليات التركيبية فقط، ويتمّ استيرادها على أنها خاصة بالعمليات الإنتاجية، وهذا ما سيؤثر على الأسعار بشكل كبير.

رابعا- طبيعة التوجه الجغرافي للواردات:

بالنظر إلى الملحق رقم 06 والملحق 07 نلاحظ أن النسبة الكبيرة من واردات الجزائر تأتي من مجموعة الدوال الصناعية، بالرغم من أزمة النقد الأجنبي والعجز الذي كانت تعاني منه الجزائر في النصف الأول من التسعينيات إلاّ أن حجم الاستيراد من هذه الدول، قد عرف تزايدا واضحا خاصة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مقارنة مع بقية دول العالم، وذلك راجع إلى الديون التي منحتها هذه الدول إلى الجزائر ، ففي فترة التسعينيات كان نصيب الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية لوحدهما نسبة متوسطها لا يقل عن 80% من حجم الواردات الإجمالية، في حين تتقاسم بقية دول العالم حوالي 20%. ويأتي على رأس القائمة دول الاتحاد الأوروبي بنسبة تقدر بحوالي 56% تليها دول أمريكا الشمالية بنسبة متوسطها 20%، أما دول آسيا فتمثل نسبة متوسطها 8.4%، غير أن درجة الاستقرار الاقتصادي التي تعرفها هذه الدول في السنوات الأخيرة تجعل نسبة تأثر الأسعار المحلية تقل حدة، لكن عدم استقرار العملات لهذه الدول أما الدولار الأمريكي أثر بعض الشيء على زيادة التضخم في هذه البلدان وهو ما أثر بالمقابل على الأسعار المحلية في الجزائر.

أما في الفترة الثانية من الدراسة (2000 إلى غاية 2011)، نجد لم تتغيّر الدول المصدّرة إلى الجزائر والتغيّر الوحيد هو نسبة الواردات حيث أن الواردات من الاتحاد الأوروبي ارتفعت لتصل إلى أكثر من 60%. أما دول أمريكا فكانت حوالي 15 % لتليها دول آسيا. إن ما يميّز هذه الفترة هي الأزمة المالية العالمية نهاية 2008 والتي أثّرت على جميع الدول المصدّرة للجزائر الشيء الذي أثّر بدوره على الأسعار في الجزائر.

أما الفترة الأخيرة والتي تمتد من 2012 إلى غاية 2015، فقد تغيّرت ترتيب الدول المصدرة للجزائر، فنجد على التوالي الدول الأوروبية بمتوسط نسبة تقدر بحوالي 50%، دول أسيا بنسبة تقدر ب20% ثمّ دول أمريكا بنسبة تقدر ب15%. وما يلاحظ خلال هذه الفترة هو زيادة حجم الواردات من دول الآسيوية والمتمثّلة بالأخص في كل من الصين، كوريا الجنوبية، اليابان وتركيا.

ومن خلال هذا نجد أن الأسعار في الجزائر لم تتأثر بسبب وجود تضخم وأزمات داخل البلدان المصدرة، وإنما ذلك راجع إلى سعر الصرف والتأثر بالدولار الأمريكي وكذلك الأزمة التي حدثت خلال هذه الفترة.

والملاحظ من خلال هذا المؤشر أن التضخم في الجزائر لا يكون عبر التضخم المستورد فقط، وإنما يكون كذلك عبر القنوات الأخرى والمتمثّلة في الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وأسعار الفائدة العالمية.

خامسا– نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج الوطني الإجمالي:

كما قلنا سابق فإن عملية حساب هذا المؤشر كما يلي:

الميزان المحلي= الفجوة التضخمية = الاستيعاب المحلي A – الناتج الوطني الإجمالي Y

=[الاستهلاك(الخاص+ الحكومي)+جملة الاستثمار+ التغيّر في المخزون+ الصادرات]–[الناتج المخلي الإجمالي+الواردات]

وباستخدام معطيات الملحق رقم 08 والملحق رقم 01 نجد الميزان المحلي، والجدول التالي يوضّح ذلك:

جدول رقم (01–02): نسبة الاستيعاب المحلي

السنوات	الاستيعاب المحلي	السنوات	الاستيعاب المحلي	السنوات	الاستيعاب المحلي	السنوات	الاستيعاب المحلي
1990	- 81,58	**1997**	- 347,71	2004	- 590,07	**2011**	-3 031,96
1991	- 109,54	**1998**	- 386,12	2005	- 613,81	**2012**	- 1 767,80
1992	- 156,07	**1999**	- 412,97	2006	- 591,50	**2013**	- 2 013,30
1993	- 184,69	**2000**	- 422,83	2007	- 840,34	**2014**	- 2 280,10
1994	- 212,46	**2001**	- 472,24	2008	- 1 040,49	**2015**	- 2 510,30
1995	- 261,36	**2002**	- 498,36	2009	- 1 504,31	/	/
1996	- 313,32	**2003**	- 547,44	2010	-1 797,49	/	/

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الملحق رقم 01 والملحق رقم 08.

من هذا الجدول نلاحظ أن لميزان المحلي سالب وهو يدل على أن الاستيعاب المحلي أقل من الناتج الوطني الإجمالي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعتمد كثيرا على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب وجود عجز في الطلب المحلي نظرا لعدم تلبية السلع والخدمات المنتجة محليا لحاجات الطلب المحلي، وهو ما يستدعي القيام بعملية الاستيراد، وبالتالي فحسب هذا المؤشر فالاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية وما يرافقها من ركود وتضخم.

المطلب الثالث: سياسة الجزائر للحد من ظاهرة التضخم المستورد

قامت الجزائر بعدة إصلاحات في مجال السياسة النقدية والمالية من أجل الحد من التضخم بشكل عام، والتضخم المستورد بشكل خاص، وبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الإنفاق الموسع، حيث اتسمت هذه المرحلة بسياسة صارمة عن طريق رفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد.

وعليه فإن السلطات الجزائرية من خلال هذا البرنامج عملت على إتباع سياسة نقدية صارمة حيث لجأت منذ 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ومن ثمة العمل على تخفيض معدل التضخم إلى مستوى يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال فترة التسعينيات، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة لا تجتاز 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%. أما في السنوات الأخيرة فقد طبقت معدلات كاحتياطي إجباري تتراوح بين 8% إلى 9% لتصل في سنة 2014 إلى 12%.[1]

وبالإضافة إلى هذا فقد لجأت الجزائر إلى سياسة أخرى وهي سياسة استخدام صندوق ضبط الموارد كأداة لتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال وذلك ابتداء من سنة 2000. وسوف نذكر فيما يلي أهم الإجراءات المتّخذة خلال مرحلة الدراسة.

الفرع الأول: تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق أدوات السياسة النقدية

عرفت بداية التسعينيات صدور قانون رقم 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض والذي يعد الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية في الجزائر وفي ما يلي أهم الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون.

[1] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport, 2006, p142.

أولا– معدل إعادة الخصم:

يتمّ تعديل معدل إعادة الخصم كل سنة وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار، ولتخفيف حدة التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990، ليصل إلى 15% كحد أقصى خلال سنة 1994، ثم استمر في الانخفاض حتى وصل إلى 9.5% سنة 1998 وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وقد استمر انخفاضه إلى أن وصل إلى 5.5% سنة 2002، ونلاحظ أن السنوات التي ارتفع فيها معدل إعادة الخصم هي سنوات شهدت ارتفاع في معدل التضخم[1].

فزيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الافتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية.

وخلال سنتي 2003 و2004 استمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و 4% على التوالي، ويعد هذا مؤشر جيدا حيث يعبر عن التحسن في مستويات تضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002، بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها، مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر إلى 611 مليار دج سنة 2003 .

ومن أجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف البنك المركزي الجزائري ابتداء من سنة 2005 سياسة التسهيل الدائم الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة، حيث قام في أوت 2005 بإدخال مناقصة سلبية لثلاث أشهر، كوسيلة جديدة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية ما بين البنوك والتي تعتبر بالفعل كأموال قارة.[2]

وفي سنة 2009 قام بنك الجزائر بتخفيض معدلات الفائدة على استرجاع السيولة إلى 1.25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 3أشهر و075% بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة 7أيام والتي كانت سنة 2008 بمعدل 2% و1.25% على التوالي، هذه المعدلات لم تشهد تعديلات سنة 2013، وهي السنة التي أدخلت فيها أداة

[1] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport, 2008, p177.
[2] Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport, 2010, p127.

استرجاع السيولة لمدة 6أشهر بمعدل 1.5%، والى غاية 2015 لم تتغيّر هذه المعدلات مع بقاء معدل التخصم السنوي (4%)كما كان في 2004.[1]

ثانيا– معدل الاحتياطي الإجباري:

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدّد من خلالها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلاّ في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوّض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية.

وقد بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية بالدينار الجزائري، وقد ارتفع هذا المعدل في سنة 2001 إلى 4.25%، حيث فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الإجباري، وتتمثل العقوبة في غرامة تساوي 1% من المبلغ الناقص[2]، إلا أن الأمر رقم 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل احتياطي إجباري يصل إلى غاية 15% دون استثناء، ويتمّ تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية بداية من منتصف الشهر، بالإضافة إلى ذلك يتضمّن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة، يتمّ حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر، وبسبب تحسن السيولة خلال الفترة ما بعد 2004، ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي لحث البنوك على تسيير سيولتها بشكل أفضل ومن أجل تجنب الآثار السلبية للصدمات الخارجية، والذي يجب أن يتمّاشى معدله مع تطور الاحتياطي الحر للبنوك، وللتقليص من السيولة رفع بنك الجزائر في نهاية 2004 هذا المعدل إلى 6.25%، ثم إلى 08% خلال سنة 2008، ثم 09% خلال سنة 2009، ليرفعه يعدها سنة 2012 إلى 11%، ثم 12% سنة 2013 وإلى غاية نهاية 2015. ولقد ساهمت هذه الأداة وبشكل فعال في امتصاص فائض السيولة.

[1] Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport, 2016, p132.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 23، 02 جويلية 1990، المادة 93.

الفرع الثاني: تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق صندوق ضبط الموارد.

بسبب التطورات الايجابية والهامة في أسعار النفط منذ سنة 2000، والتي ساهمت في رفع مداخيل الجزائر من العملة الأجنبية وتحقيق تراكمات مالية هامة، لجأت الجزائر على غرار الدول التي تعتمد في مدا خيلها على الجباية البترولية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي يعد حسب نص المادة 10 من القانون02/2000 المؤرخ في 2000/06/27 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 كما يلي:[1]

- ✓ يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد.
- ✓ يمول أساسا من الجباية الناجمة عن الفرق بين سعر النفط المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة والسعر الفعلي في الأسواق الدولية.
- ✓ يكمن الهدف الرئيسي للصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية إلى مستويات أقل من تقديرات قانون المالية.
- ✓ يستخدم أيضا لتخفيض الدين العمومي.
- ✓ تستند عملية تسيير صندوق ضبط الموارد إلى وزارة المالية حيث يعتبر وزير المالية هو الآمر بالصرف له.
- ✓ لا يخضع صندوق ضبط الموارد إلى رقابة برلمانية.
- ✓ أدخلت سنة 2004 إضافة على الصندوق تمثّلت في تسبيقات بنك الجزائر الموجّهة إلى التسيير النشط للمديونية الخارجية بسبب التحسّن المستمر في احتياطات العملة الأجنبية لبنك الجزائر، كما شهد تعديلا نظّمته المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهادف إلى تعديل الجزء الخاص بنفقات هذا الصندوق توسعت أهدافه فبعد أن كانت تقتصر فقط على تمويل عجز الموازنة العامة أصبحت تمول عجز الخزينة العمومية.
- ✓ وتمّ استخدام صندوق ضبط الموارد من طرف البنك الجزائري على نطاق واسع خلال الفترة 2000-2015 لتعقيم فائض السيولة من خلال نقل ودائع الخزينة العمومية من البنوك إلى بنك الجزائر، مما جعل الخزينة الدائن الصافي للجهاز البنكي ابتداء من سنة 2004، والجدولين التالين يبين لنا تطور صندوق ضبط الموارد وعلاقتها بأسعار النفط والوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37، 28 جوان 2000، المادة 10 من قانون المالية التكميلي.

الجدول رقم (02-02): رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	رصيد الصندوق	السنوات	رصيد الصندوق	السنوات	رصيد الصندوق	السنوات	رصيد الصندوق
2000	132137	2004	721688	2008	4280073	2012	5633752
2001	171534	2005	1842686	2009	4316465	2013	5563512
2002	279780	2006	2931045	2010	4842837	2014	5284848
2003	320892	2007	3215530	2011	5381703	2015	2072000

المصدر: موقع وزارة المالية http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres.html، تاريخ الاطلاع 2016/09/28، الساعة 19:45.

شكل رقم (02-08): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015

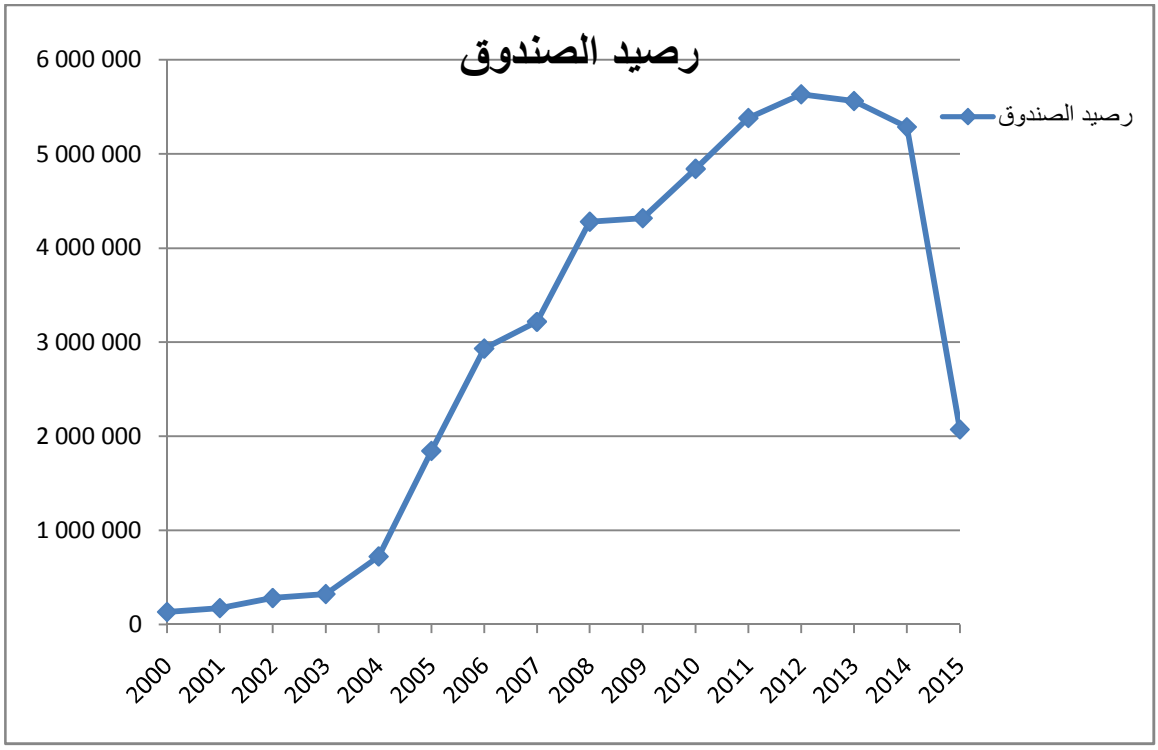

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الجدول رقم 02-02

الجدول رقم (03-02): العجز الموازني خلال الفترة 1990-2015 (الوحدة مليار دح)

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	الرصيد الموازني الاجمالي
2000	404.9	720	1124.9	856.2	321.9	1178.1	54.4-
2001	549.10	840.60	1389.7	963.6	357.4	1321	55.2+
2002	660.30	916.40	1576.7	1097.7	452.9	1550.6	16.1-
2003	689.50	836.10	1524.5	1122.8	567.4	1690.2	10.4-
2004	744.20	862.20	1606.4	1251.1	640.7	1891.8	187.3-
2005	815.00	899.00	1714	1245.1	806.9	2052	472.2-
2006	925.90	916.00	1841.9	1437.9	1015.1	2453	647.3-
2007	976.1	973	1949.1	1673.9	1434.6	3108.6	1282.2-
2008	1187	1715.4	2902.4	2217.8	1973.3	4191.1	1381.2-
2009	1348.3	1927	3275.3	2300	1946.3	4246.3	1113.7-
2010	1572.9	1501.7	3074.6	2659.1	1807.9	4466.9	1496.6-
2011	1960.4	1529.4	3489.8	3879.2	1974.4	5853.6	2468.9-
2012	2284.9	1519	3804	4782.6	2275.5	7058.2	3246.2-
2013	2279.41	1615.9	3895.32	4131.54	1892.6	6024.13	2205.95-
2014	2232.41	1577.30	3809.71	4494.33	2501.44	6995.77	3185.99-
2015	2761.05	1722.94	4483.99	4617.01	3039.32	7656.33	3172.34-

المصـــــدر: **موقـــــع وزارة الماليـــــة http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres.html، تاريخ الاطلاع 2016/09/30، الساعة 15:53.**

من خلال الجدولين السابقين والشكل البياني رقم 08-02 نلاحظ أن الجباية البترولية الموجهة لموازنة الدولة عرفت ارتفاعا عبر سنوات الدراسة ماعدا سنة 2003 و2012 والتي عرفت تراجع طفيف ويمكن القول أن الجباية البترولية ابتداء من سنة 2000 سجلت مبالغ جيدة تفوق التقديرات التي كانت تستهدفها الدولة، هذا الأمر جعل صندوق ضبط الموارد يسجل نمو في رصيده وهو ما يوضّحه الشكل البياني 08-02 بشكل أفضل، إلا في سنة 2015 وهي التي سجل فيها هذا الصندوق تراجع معتبر، وتعد سنة 2012 أفضل السنوات التي سجل فيها الصندوق أكبر قيمة في رصيده وذلك راجع ارتفاع أسعار البترول إلى أعلى مستوياتها خلال هذه السنة، ولكن رغم هذه الوفرة فأن استخدامات الصندوق لم تكن كبيرة إلا خلال السنوات 2007، 2011 و2012 والتي عرفت ارتفاع محسوس في قيمة استخدام مبالغ الصندوق.

والملاحظ أيضا أنه ابتداء من سنة 2014 عرفت الجباية البترولية انخفاضا مقارنة بالفترات السابقة خاصة 2015، والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار البترول حيث انخفضت بمقدار النصف في الربع الأخير من سنة 2014، بعدما كانت في ديسمبر 2013 تقدر بـ 109.1 دولار للبرميل، الأمر الذي جعل صندوق ضبط الموارد ينخفض بدوره إلى 5254848 مليون دج، أما سنة 2015 442290 مليون دج، وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط بداية من جانفي 2015.

نلاحظ أيضا أن الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزا خلال سنوات الدراسة والسبب في ذلك راجع لأسباب نذكر من بينها:

- ✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009).
- ✓ برنامج دعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014).
- ✓ المخطط الخماسي للتنمية (المخطط الخماسي الثالث 2015-2019).

والشكل الموالي يبين لنا تطور عجز الميزانية خلال الفترة 2000-2015.

الشكل رقم 09-02: تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2015

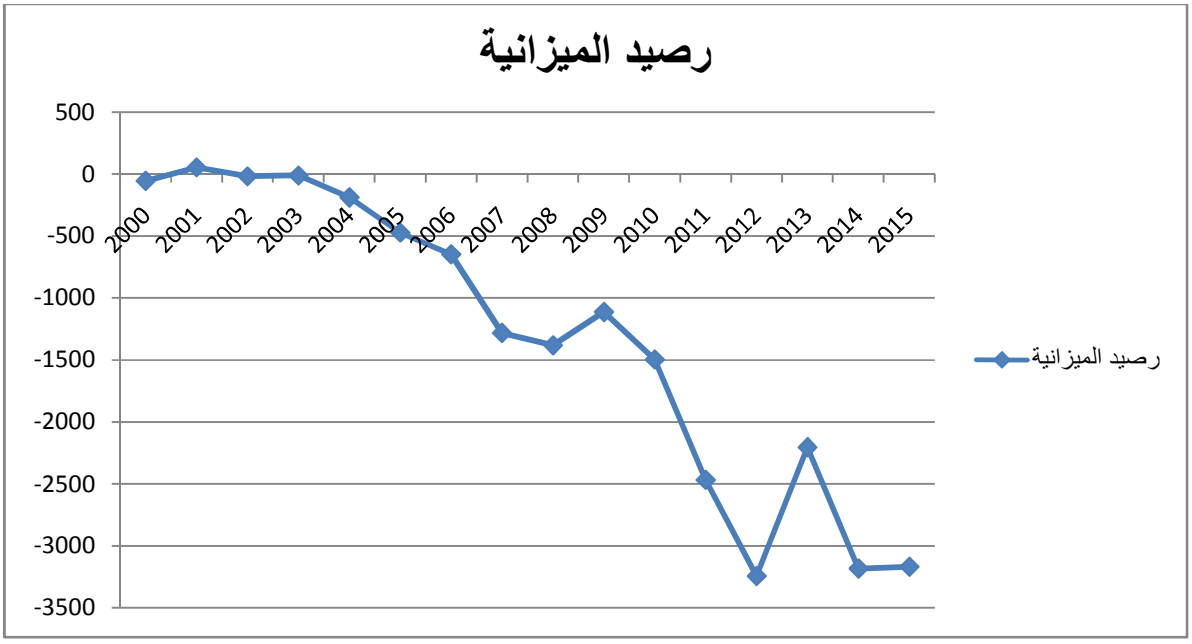

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام الجدول رقم 03-02.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ جيدا أن الميزانية العامة للدولة سجّلت رصيدا سالبا في جميع سنوات الدراسة ما عدا سنة 2001، وقد استمر العجز الموازني في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2014 برصيد سالب يقدّر بـ 1261.2 مليار دج، وما يميّز العجز الموازني الحاصل أنه متعمّد من طرف الحكومة وذلك بسبب تطبيقها للسياسة الكنزية منذ سنة 2000 والتي ترمي إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري.

خلاصة الفصل:

لقد تجلّى من خلال دراستنا هذه أن الجزائر وعلى غرار الدول النامية تتأثّر أيضا بالتضخم المستورد والذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج. فعندما تكون الدولة المصدّرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة، والتي تكون من خلال قنوات متعدّدة، تختلف من بلد لآخر ومن أهم هذه القنوات هي قناة ميزان المدفوعات، قناة الميزان التجاري وأسعار الصرف.

ولهذا تسعى الجزائر إلى تخفيض معدل التضخم المستورد وذلك باعتماد سياسة التعقيم، وذلك بتعقيم التدفّقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق أدوات السياسة النقدية وهذا بالاعتماد على كل من معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري، وتعقيم التدفّقات الداخلة لرؤوس الأموال عن طريق صندوق ضبط الموارد. وتعتبر سياسة التعقيم سياسة فعّالة ذات نتائج هامة على مستوى المؤشرات النقدية كما تطرقنا إليها فيما يخص دور صناديق الموارد، ولقد استطاعت الجزائر من خلال هاتين السياستين الحدّ من التضخم المستورد بشكل معتبر.

ولقد توصّلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن انخفاض القوّة الشرائية للعملة المحلية هو من الأسباب الرئيسية المؤثّرة على الأسعار المحلية، وهذا ما يحدث لعملتنا المحلية والمرتبطة بالدولار عندما ينخفض الدولار مقارنة بالعملات الأخرى. ولذلك يمكن القول إن الطريقة الملائمة والمتاحة اليوم أمامنا لاحتواء التضخم المستورد هو في رفع قيمة الدينار وليس تخفيضه كما يفعل أصحاب القرار الآن، على أن يكون هذا الرفع للقيمة على عدّة مراحل لكي يستطيع الاقتصاد الجزائري أن يتماشى مع هذه الحقبة ولكن بشرط رفع الطلب على العملة المحلية من خلال تدعيم القطاعات الإنتاجية والسياحية ....الخ.

من جهة أخرى، وجدنا أن التضخم المستورد في الجزائر يمكن أن يكون تضخّما بالطلب ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع، وقد يكون تضخّما بالتكاليف ويكون ناجم عن ارتفاع المواد الأولية والنصف مصنعة والتي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج.

الفصل الثالث:

تطور التجارة الخارجية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الآني للهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانيها التجاري ولكن ما نلمسه في هذا المجال أنه وباختلاف الاستراتيجيات والسياسات المتّبعة فإنه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

تختلف الدول من حيث تخصّصها في إنتاج السلع المتنوعة، حسب الإمكانيات التي تحوز عليها لذا فتركيبة كلا من صادرات وواردات الدول تختلف من دولة إلى أخرى، كما تختلف تعاملاتهم فيما بينهم لعدّة أسباب قد تكون تاريخية، سياسية، جغرافية وحتى اقتصادية منها.

ونظرا لارتباط التجارة الخارجية بالتضخم المستورد كما أشرنا إليه سابقا توجّب علينا التطرّق إليها لمعرفة مدى تطوّر التجارة الخارجية في الجزائر، ومن أجل الإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل ثلاث فصول، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهمية، أهداف وأثار التجارة الخارجية على الاقتصاد، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى ميزان المدفوعات وما هي مكوناته، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى تحليل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

المبحث الأول: أهمية، وأثار أهداف التجارة الخارجية على الاقتصاد

تعدّ التجارة من أقدم النشاطات التي عرفها الإنسان، ولقد شهدت تطوّر اكبيرا عبر الزمن ولكن الشيء المتفق عليه أن التجارة تعتبر هي أساس قيام العلاقات الدولية لما توفّره من مزايا. سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم جوانبها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تنوّعت التعاريف المرتبطة بالتجارة الخارجية انطلاقا من وجهة نظر الدارس والهدف من الدراسة، فلقد عرّفت تاريخيا بأنها: "أهمّ صور العلاقات التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات."[1]

كما يمكن تعريفها على أنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدّة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل."[2]

كما تعرف على أنها: "أهم فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثّلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن السياسات التجارية التي تطبّقها الدول للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول."[3]

من خلال جملة هذه التعاريف، نجد أن هناك من يضيّق مفهوم التجارة الخارجية وهناك من يوسّعها لتشمل العديد من عمليات التبادل الدولي المختلفة، لذا فقد فرّق الاقتصاديون بين مفهومين للتجارة وهما التجارة الخارجية والتجارة الدولية:

- ✓ يطلق مفهوم التجارة الخارجية على التجارة الخارجية بمعناها الضيق، الذي يشمل الصادرات والواردات الملموسة وغير الملموسة فقط.
- ✓ أما مصطلح التجارة الدولية فيطلق على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع، الذي يشمل الصادرات والواردات الملموسة وغير الملموسة والهجرة الدولية للأشخاص والحركة الدولية لرؤوس الأموال.

وعليه يمكن القول أن التجارة الدولية تشمل التجارة الخارجية مضافا إليها حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وهي بذلك تشمل:

---

[1] حسام علي داوود وآخرون: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص13.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2001، ص13.

[3] أحمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2009، ص8.

- ✓ الصادرات والواردات السلعية الملموسة؛
- ✓ الصادرات والواردات غير الملموسة؛
- ✓ الهجرة الدولية أي تنقّلات الأفراد بين دول العالم؛
- ✓ الحركات الدولية لرؤوس الأموال.[1]

بالرغم من أن التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية، فهي نتيجة لقيام التخصّص وتقسيم العمل[2]، فلقد ميّز الاقتصاديون بينهما كون أنهما يختلفان عن بعضهما في العديد من النقاط، من حيث المكان والحدود الجغرافية ومن حيث العملة حيث تكون موحّدة في التجارة الداخلية ومتعدّدة في التجارة الخارجية، وكذا اختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والتشريعات واختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثّرة فيه، ومن حيث انتقال عناصر الإنتاج واختلاف العوامل الطبيعية والجوية، وكذا توفّر الفرص الملائمة للتكتلات الاقتصادية في التجارة الخارجية وعدم توفّرها في التجارة الداخلية مع اختلاف طرق وأساليب التمويل[3].

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميّزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، الجوانب، المظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى. ويتمثّل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

أولا– المجال الاقتصادي:

- ✓ تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي؛
- ✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصّص الدولي الذي تقوم عليه؛[4]
- ✓ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية؛

[1] رعد حسن الصرن: **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا، القاهرة، مصر، 2000، ص30.

[2] عادل أحمد حشيش: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص12.

[3] حسن خلف: الاقتصاد الكلي: **عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع**، إربد، الأردن، 2007، ص ص 352– 353.

[4] عبد المطلب عبد الحميد: **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص373.

- ✓ تعتبر مؤشّرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشّر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كلّه على رصيد الدولة من العملات الأجنبية؛[1]
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[2].

ثانيا– المجال الاجتماعي:

- ✓ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخصّ مجال الاستهلاك؛[3]
- ✓ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية؛
- ✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلّبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
- ✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصّلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً؛
- ✓ التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

ثالثا– المجال السياسي:

- ✓ تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[4].

---

[1] رشاد العصار وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 16 .

[2] شعيب بونوة وزهرة بن يخلف: **مدخل إلى التحليل الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص104.

[3] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 29.

[4] يوسف مسعداوي: **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص12 .

المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية فيما يلي:[1]

- ✓ تصريف الفائض من الإنتاج والاستفادة منه، حيث أن التصدير يؤدّي إلى زيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى المعيشة للأفراد وتوفير السلع الضرورية والأساسية، في حين أن ضعف التصدير يقوم بعكس ذلك من عجز في الناتج الوطني وزيادة البطالة وتخفيض مساهمة الدولة؛
- ✓ تحقيق الإشباع من السلع الضرورية الغير منتجة محليا وذلك باستيرادها، حيث أنه ولسبب من الأسباب لا يمكن إنتاج هذه السلع محليا، كاستيراد الآلات لإنشاء المصانع وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وزيادة تصدير وتحقيق مداخيل جديدة للناتج الوطني؛
- ✓ إحلال الواردات الذي يتحدّد انطلاقا من عنصر التكلفة، حيث في حالة كون السلعة تنتج محليا بتكلفة معقولة تحاول الدولة زيادة إنتاجها وبالتالي يمكن تصديرها. أما السلعة التي تفوق تكلفة إنتاجها عن استيرادها تحاول الدولة وبإجراءات حكومية، منع إنتاجها وتعويضها بالاستيراد وهذا الوضع يسود غالبا في الدول النامية؛
- ✓ نقل التقنيات التكنولوجية الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنية التحتية للدولة وتغيير سياستها؛
- ✓ الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، حيث أنه لا سبيل أمام الدول النامية غير هذه التكنولوجيا لتخطي هذه الفجوة القائمة بين دول العالم اليوم، ومنه تهدف التجارة الخارجية إلى تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية والاتجاه نحو مجتمع عالمي للمعلومات، وهذا الاتجاه سوف يكون مكلفا جدا إلا أن عدم الدخول فيه سوف يكلف أكثر؛
- ✓ الاتجاه نحو العولمة وعولمة الأسواق العالمية، وهو ما تقوم به منظمة العالمية للتجارة من حرية التبادل التجاري وحرية حركة رؤوس الأموال، وخصخصة قطاعات الدولة وإلغاء دورها الاقتصادي.

من خلال ما سبق نجد أن التجارة الخارجية تحاول وتهدف إلى جعل العالم قرية صغيرة، ما تنتجه دولة يستهلك في دولة أخرى وبأسهل الطرق وبدون عناء.

[1] عادل أحمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص45- 49.

المطلب الرابع: أثار التجارة الخارجية على الاقتصاد

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد، ولها آثار حاسمة عليه باعتبارها من أهمّ القطاعات، فقد تكون محفّزة كما قد تكون مدمّرة، ويظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيّرات أو المؤشّرات الكبرى للاقتصاد وذلك كما يلي:

أولا– على النموّ الاقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وخططها، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثّر بصورة مباشرة في مؤشرات النموّ الاقتصادي، باعتبار الصادرات إضافة أو "حقن" في الاقتصاد حسب التعبير الكينزي "Injection"[1].

للصادرات دور كبير في النموّ الاقتصادي، فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل الوطني من خلال الموارد المعطلة، وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي، ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات إلى معدلات متزايدة وإلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية، كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النموّ ، وهي بمثابة عملية تسرّب "Leakage"[2]، إلا أنها تساهم في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية، من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، والسلع الاستهلاكية، بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه.

كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي، هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بسدّ العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة الطبيعية والبشرية، وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة، وبهذا يتّضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي، وطبيعة تركيب اقتصادها.

ثانيا– على الدخل القومي:

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على

---

[1] Henri Guitton, Gérard Bramoullé, Economie politique : la monnaie, la répartition, les échanges internationaux, Editions Dalloz, Paris, 1997, p376.

[2] أسامة محمد الفولي وآخرون: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر، 1998، ص109.

الدخل القومي، فيمكن أن نبينه من خلال الإجابة على السؤال الآتي: أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟.

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي، فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج، ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك، كلاهما يجر طلبا على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر، بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه والموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع ويدخل في البنية التحتية للاقتصاد، ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول، وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل الوطني كما يلي:[1]

$$\text{الاستثمار} + \text{الاستهلاك} = \text{الواردات} + \text{الصادرات} - \text{الانتاج}$$

أو

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الانفاق المحلي} \left(\text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}\right) + \text{الانفاق الحكومي} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

ثالثا– على استغلال الموارد:

تمكّن التجارة الخارجية من استغلال أحسن الموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير إستراتيجية مهمة بدونها لا تستطيع المشروعات تحقيق وفورات الإنتاج، وربما تبقى بعض الموارد عاطلة، ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها.

كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل، وكذلك خسارة اقتصادية فادحة، لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي[2].

رابعا– على توزيع الدخل:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثّل في إعادة توزيع الدخل الوطني، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم، ويرجع ذلك إلى التباين في مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة، وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية، حيث أن الدول النامية لا تستطيع أن توقف عمليات التصدير والاستيراد، نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تختص بها الدول

[1] المرجع السابق، ص108 .

[2] أحمد ناشد: **التجارة الخارجية والداخلية – ماهية وتخطيط**–، جامعة حلب، حلب، سوريا، 1997، ص 11.

المتقدمة، فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها، وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الاستيراد.[1]

كما أنها تعمل على إعادة توزيع للدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج، فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك...، وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال الفصل بين فائض المستهلك وفائض المنتج، أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

[1] المرجع السابق، ص13.

المبحث الثاني: أساسيات حول ميزان المدفوعات:

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبن لنا صافي تعامل اقتصاد دولة معينة مع العالم الخارجي، بمعنى آخر هو يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات، لذلك يحظى بالكثير من الاهتمام من قابلي متخذي القرار، وحتى المستثمرين الأجانب وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة، هذا ما دفعنا إلى الإحاطة بأهم جوانبه.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

تعدّدت التعاريف حول ميزان المدفوعات باختلاف الاقتصاد فمنهم من يعرّفه على أنه سجل يشمل جميع المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتمّ بين المقيمين (سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.[1]

كما يعرف على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلية إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريرا يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتمّ بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.[2]

أما صندوق النقد الدولي فيعتبره بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويتمّ تسجيل كل المعاملات وفقا لمبدأ القيد المزدوج في مسك الدفاتر المحاسبية.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة، نجد أنها تتفق على مجموعة من العناصر الأساسية التي بموجبها يتمّ فهمه على نطاق أوسع، وهي:

- ✓ أطراف المبادلات التي يتضمّنها هذا السجل والمتمثلة في المقيمين بالدولة وغير المقيمين فيها، حيث يقصد بالمقيمين جل الأفراد والمنشآت والهيئات الحكومية داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر عن

[1] إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص289.

[2] عبد الرحمان يسري أحد، **الاقتصاديات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص203.

[3] صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، الطبعة 6، 2009، ص9.

جنسياتهم الأصلية[1]، وبالتالي فكل معاملاتهم هي جزء لا يتجزأ من ميزان مدفوعات هذه الدولة التي يقيمون بها. أما غير المقيمين فهم جميع الوحدات الاقتصادية (أفراد وهيئات) التي تمارس نشاطاتها في الدول الأجنبية.

- ✓ المدة الزمنية التي تتمّ فيها هذه المعاملات، حيث أن هذا الميزان يقوم بتسجيل جميع التدفقات من مقبوضات ومدفوعات في فترة معينة دون غيرها من الفترات، ولا يبن وضعية الديون أو السلفيات في فترة محددة.[2]
- ✓ نظام القيد المزدوج والذي يستخدم في تسجيل المعاملات في هذا الميزان، حيث يرتكز النظام المحاسبي المتبع على مستوى فرادى المعاملات على تسجيل القيود المدينة والقيود الدائنة، ويسجل لكل معاملة في ميزان المدفوعات قيدان متساويان ومتقابلان تعبيرا عن عنصري التدفق الداخل والتدفق الخارج لكل عملية تبادل، فعند إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيها قيد دائنا، وقيدا مدينا مقابلا له[3]:
  - القيد الدائن: يتمثل في صادرات السلع والخدمات أو الدخل مستحق القبض أو انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم.
  - القيد المدين: يتمثّل في واردات السلع والخدمات أو الدخل مستحق الدفع أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم.

نشير هنا فقط أن المعلومات أو البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات تستخرج أساسا من التصريحات أو التقارير المالية والبنكية المعدّة بعد كل عملية شراء أو بيع للعملات، ومن التصريحات الجمركية بعد عملية التصدير والاستيراد، وكذلك تبعا للبيانات الإحصائية الدورية التي يتمّ إعدادها من طرف مختلف المؤسسات والهيئات العامة والخاصة الخاضعة لوجوب التصريح الإحصائي.

وتكمن أهمية ميزان المدفوعات في ما يلي:

- ✓ يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملة المحلية.
- ✓ يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

---

[1] موسى سعيد مطر وموسى نوري شقيري: **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص15.

[2] محمود يونس محمد وعلى عبد الوهاب نجا: **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص165.

[3] حسين علي مجيد وعفاف عبد الجبار سعيد: **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص376.

- ✓ أداة هامة تساعد السلطات على تحديدهم السياسة المالية والنقدية. فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العروض النقدية يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيّرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.[1]
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.[2]

وبناءا على ما تقدّم، فإن ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من أجل تخطي العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة الخارجية وإعداد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، بالإضافة إلى الاعتماد على كل العمليات المدوّنة في الميزان من طرف البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وما يمكن استنتاجه بصفة عامة هو أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي ، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

المطلب الثاني: مكوّنات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسيين هما الجانب المدين والجانب الدائن كما تمّ ذكرهما سابقا، أما عموديا فقد تمّ تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح:

الفرع الأول: الحساب الجاري

يعتبر أهم حسابات ميزان المدفوعات وهو يقتفي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني و الخارج بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج و تتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب فيما يلي:

أولا– الميزان التجاري:

ويشمل الصادرات والواردات السلعية (السلع المنظورة أو الملموسة)، بما في ذلك الذهب غير النقدي المتبادل بين المقيمين وغير المقيمين، حيث تقيم الصادرات بالقيمة "F.O.B" أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقيم الواردات بالقيمة "C.I.F" والتي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد

[1] محمد سيد عابد: **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 279 – 280.

[2] ندى عبد المجيد: **مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار هومة للنشر، الجزائر، ص ص 82 - 90.

الدولي بهذا الخصوص أن تقييم كل من الصادرات والواردات بالقيمة "F.O.B" من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل والتأمين[1].

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائض ان كانت قيمة الواردات اقل من قيمة الصادرات، وعجزا إذا كان العكس، وفي حالة التساوي فإن الميزان التجاري يكون متوازن، وسنتطرق بالتفصيل لهذا العنصر في البحث التالي من هذا الفصل.

ثانيا– ميزان الخدمات:

ويشمل جميع الصادرات والواردات غير المنظورة (غير الملموسة) من الخدمات التي يتمّ تقديمها أو تبادلها بين دول العالم مثل الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك للصدرين والمستوردين الأجانب، خدمات السياحة والشحن، خدمات التامين، خدمات البناء والإنشاء التي تقوم بها المؤسسات المحلية في الدول الأجنبية، إضافة إلى نفقات وإيرادات البعثات الدراسية والنفقات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي وغيرها، والجدير بالذكر أن هذا الحساب قد شهد تطوّر ا ملفتا في العديد من الدول الصناعية مؤخرا.[2]

إن الخدمات التي تقدمها الدولة في الخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات، ويمثل الفرق بينها رصيد ميزان الخدمات.

ثالثا– حساب التحويلات الأحادية:

ويضمّ كافة المبادلات التي تتمّ بين الدولة والخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية، أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عليها حق أو دين، ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، والثاني بالهبات والتعويضات العامة، فالخاصة نجد فيها التحويلات النقدية والعينية للأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) والمنظمات، والعامة تندرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية.[3]

[1] محمود يونس محمد وعلى عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص205.

[2] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص164.

[3] Claude Dufloux et Michel Karlin, **La balance de paiement,** Edition Economica, Paris, France, 1994, p48.

الفرع الثاني: حساب رأس المال

يسجّل في هذا الحساب كافة المعاملات التي ينتج عنها تدفّقات نقدية إلى الداخل أو الخارج بغرض الاستثمار، وينقسم هذا الحساب إلى قسمين: قسم يحتوي على معاملات رأس المال طويلة الأجل، والقسم الثاني يحتوي على معاملات قصيرة الأجل.

أولا– حساب رأس المال طويل الأجل:

وهي الحسابات التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من والى الخارج، حيث تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الواردة من الخارج وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية، التي تمّ إقراضها للخارج، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل البلد كلها تسجل في الجانب الدائن، ويحدث العكس بالنسبة للقروض المقدمة للخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية المقترضة من طرف المواطنين، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها المواطنون في الخارج، كلها تسجل في الجانب المدين، فكل المعاملات التي يترتب عليها تحقيق متحصلات ترد من الخارج تسجل في الجانب الدائن، في أنه في حالة أي معاملات يترتب عنها مدفوعات للخارج تسجل في الجانب المدين.[1]

ثانيا– حساب رأس المال قصير الأجل:

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل، كما يتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج، أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين، في حين أنه يترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجل في الجانب الدائن من هذا الحساب.[2]

الفرع الثالث: حساب الاحتياطات الرسمية:

يمثل حساب رأس المال الرسمي ويتشكل من الفرق بين أرصدة القطاع الرسمي والأجنبي من الأصول المحلية واردة القطاع المحلي من الأصول الأجنبية ويسجل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في سنة ما، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، كما يعبر عن التغيير في الاحتياطي للدولي للدولة، حيث أن تسوية المدفوعات الدولية تتمّ عن طريق الصرف الأجنبي والذهب الذي

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط2، 2001، ص101.

[2] إبراهيم محمد ألفار، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص86.

يعتبر منذ القدم من أدوات الدفع الأكثر قبولا للوفاء بالالتزامات الدولية، وعليه تقوم الدولة بتسوية الاختلال في ميزان مدفوعاتها (سواء فائض أو عجز) باستخدام هذه الأرصدة من الذهب شراء أو بيعا.[1]

وعليه فإن الذهب الذي يستخدم في تسوية كل من العجز والفائض في ميزان المدفوعات هو الذي يتمّ الاحتفاظ به لدى السلطات النقدية كغطاء واحتياطي رسمي، ويتضمّن هذا الحساب جانبا دائنا وآخر مدين تقيّد فيهما حركة الذهب والصرف الأجنبي.

وخلاصة ذلك أن هذه التحركات في الاحتياطات الرسمية الدولية تستعمل بغرض إجراء عملية التسوية عند حدوث الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، وتتكون هذه الاحتياطات من:[2]

- ✓ الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (البنك المركزي)؛
- ✓ رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التابعة لها لدى البنوك الأجنبية؛
- ✓ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية)؛
- ✓ الأصول الوطنية قصيرة الآجلة لأذونات خزانة الدولة الأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الأجنبية؛
- ✓ الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية لدى البنوك الوطنية؛
- ✓ مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها؛
- ✓ موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقيات؛
- ✓ القروض التي تنظّم خصيصا للاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات

[1] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, **International economics: theory and policy**, Pearson Addison-Wesly, 8th Edition, 2006, p27.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي: **التمويل الدولي مدخل حديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص238.

الفرع الرابع– التباين الإحصائي – السهو والخطأ–

جميع البنود الواردة في الحسابات الجارية والرأسمالية، لهذا فهي تحتوي على أخطاء كبيرة، لأنه في العادة لا يتمّ تسجيل كل المعاملات الفعلية والتي تنطوي على تبادل الخدمات (خدمة مقابل خدمة)، أو الأنشطة الاقتصادية الغير مصرح بها من غسيل أموال وتهريب ...الخ، لهذا يعامل التباين الإحصائي كجزء من الحساب الرأسمالي على المدى القصير، لأن المعاملات المالية بشكل عام تمثل المصدر الأكثر شيوعا للخطأ،[1] ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجود عدم توازن بين القيدين المدين والدائن نجد:[2]

- ✓ عدم تقييم السلع والخدمات المتبادلة بشكل صحيح، وذلك يرجع إلى الاختلاف في أسعار الصرف؛
- ✓ خلل ينجم عن تغيير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجاريا؛

المطلب الثالث: علاقة ميزان المدفوعات بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

إن ميزان المدفوعات يتأثر بالعديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، وبالمقابل فهو يؤثر فيها أيضا، وسنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة أهم المتغيرات من ناتج محلي، أسعار الصرف، معدلات الفائدة ومعدلات التضخم، وهي تشكل حلقة تفاعلية تتأثر وتؤثر في بعضها وسنقوم بتوضيحها فيما يلي:

أولا– ميزان المدفوعات والنموّ الاقتصادي:

حسب KINDLEBERGER[3] فإن هناك علاقة بين مستوى النموّ الاقتصادي وتطوّر ميزان المدفوعات، حيث يبيّن أن هناك ست مراحل لهذا التطوّر ، إذ أن المراحل الثلاث الأولى تكون عند مستوى ضعيف للنمو ويكون فيها البلد مدينا أو مقترضا، أما المراحل الثلاث الأخيرة تكون عند مستوى نمو جيد ويكون البلد فيها دائنا أو مقرضا.

- ✓ **المرحلة الأولى:** في بداية الأمر يحاول البلد رفع معدل نموه الاقتصادي، وبالتالي يضطر إلى استيراد سلع تجهيزية، هذه الأخيرة لا يمكن لها تغطية قيمتها عن طريق الصادرات وبالتالي يظهر عجز الميزان التجاري، وغالبا ما يكون مرفقا بعجز في حساب الخدمات والمداخيل، وهو ما يجعل المقيمين يلجئون إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل استثماراتهم التي عجز الادخار المحلي عن تغطيتها بسبب نقص الإنفاق على الصادرات، وهو ما يجعل رصيد ميزان رؤوس الأموال موجبا، وهذه الحالة نجدها في البلدان النامية.

[1] Robert J. CARBAUGH, **International economics**, 13th edition, Cengage learning US, 2008, p350.

[2] عرفان تقي الحسني: **التمويل الدولي**، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص119.

[3] Charles. P KINDLEBERGER, Peter H Lindert, **Economie internationale,** Edition Economica, Paris, 1981, p132.

- ✓ **المرحلة الثانية:** مع ارتفاع معدل النموّ الاقتصادي ترتفع الصادرات ويصبح رصيد الميزان التجاري موجبا ويغطي العجز في حساب الخدمات والمداخيل، وهو ما يجعل ميزان العمليات الجارية يميل إلى التوازن أو يكون به عجز خفيف، كما أن ميزان رؤوس الأموال يميل هو الآخر إلى التوازن، حيث تقلّ حركة دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد.
- ✓ **المرحلة الثالثة:** إن معدل النموّ الاقتصادي في هذه المرحلة يجعل الصادرات تفوق الواردات وبالتالي يظهر الفائض في الميزان التجاري ويصبح رصيد ميزان العمليات الجارية موجبا، مما يجعل البلد يتوقف عن الاقتراض وهو ما يفسر كذلك الرصيد السلبي لميزان رؤوس الأموال.
- ✓ **المرحلة الرابعة:** في هذه المرحلة يتحوّل البلد من مقترض إلى مقرض فبعد النموّ الاقتصادي الذي حقّقه في الفترات السابقة يبدأ هذا المعدل في التراجع نوعا ما، حيث أن فرص الاستثمار تنقص ويزداد حجم الادخار المحلي مولدا فائضا في رأس المال المحلي للبلد فيبدأ البلد في تصدير أو إقراض هذا الفائض إلى الخارج، مما يجعل العجز المحقق سابقا في ميزان رؤوس الأموال يتناقص تدريجيا، أما الفائض المحقق في المرحلة الثالثة في ميزان العمليات الجارية فيبدأ هو الآخر في التناقص تدريجيا.
- ✓ **المرحلة الخامسة:** انخفاض وتيرة النموّ يؤدي إلى انخفاض الصادرات، فيظهر العجز في الميزان التجاري، لكنه يغطى بالفائض المحقق في حساب الخدمات والمداخيل (كون أن البلد في الفترة السابقة قدّم قروضا للخارج) وبالتالي يميل رصيد ميزان العمليات الجارية في هذه المرحلة إلى التوازن، و نفس الشيء بالنسبة لميزان رؤوس الأموال الذي يميل هو الآخر إلى التوازن.
- ✓ **المرحلة السادسة:** ي هذه المرحلة يظهر عجز حاد في الميزان التجاري يتسبب في ظهور عجز كذلك في ميزان العمليات الجارية، بينما يصبح رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال موجبا، وهكذا يجد البلد نفسه مجبرا لإعادة دورة جديدة لنموه الاقتصادي.

ثانيا– ميزان المدفوعات وأسعار الصرف[1]:

يمكن أن يكون لميزان المدفوعات أثر جوهري على مستوى سعر الصرف للدولة والعكس صحيح، حيث أن لسعر صرف العملة المحلية أثر في ميزان مدفوعاتها وهذا تبعا لنظام الصرف المتّبع من طرف الدولة والسلطات النقدية.

[1] بسام الحجار: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص64.

العلاقة التفاعلية بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف يمكن توضيحها عن طريق المعادلة التالية:

$$BOP = FXB + (FI - FO) + (CI - CO) + (X - M)$$

حيث أن:

BOP: رصيد ميزان المدفوعات **FXB: الاحتياطات النقدية الرسمية**

FI: التدفقات المالية الداخلة **FO: التدفقات المالية الخارجة**

CI: التدفقات الرأس مالية الداخلة **CO: التدفقات الرأسمالية الخارجة**

M: الواردات السلعية والخدمية **X: الصادرات السلعية والخدمية**

إن أثر عدم التوازن في الدولة المعنية يعمل إلى حد ما بصورة مختلفة بالاعتماد على شكل نظام الصرف المعتمد من قبل الدولة، فيما إذا كانت تتبع نظام صرف ثابت أو أنها تتبع نظام صرف معوّم، أو أنها تعتمد على أسعار الصرف المتحكّم فيها، حيث أنه في ظل نظام سعر الصرف الثابت تتولّى الحكومة المسؤولية الكاملة للتأكد من أن ميزان مدفوعاتها يكون في حالة توازن أو قريب منها، وذلك بالتدخّل المباشر في سوق الصرف الأجنبي عن طريق شراء وبيع الاحتياطات الرسمية.

أما إذا كانت الدولة تنتهج نظام الصرف المعوم فإن السلطات النقدية فيها لا تمتلك السلطة أو المسؤولية للتحكم في سعر الصرف الأجنبي، ومن هذا المنظور فإن كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي لن يكون مجموعهما مساويا للصفر (حالة اللاتوازن) وسوف يتغير سعر الصرف بشكل آلي في الاتجاه الضروري لجعل ميزان المدفوعات في حالة توازن عام.

ثالثا– ميزان المدفوعات ومعدلات الفائدة:

بما أن جزءا من استخدام معدلات الفائدة يدخل في إطار عملية الدخول إلى أسواق الصرف الأجنبي، فإن المستوى العام لأسعار الفائدة السائدة في الدولة مقارنة مع معدلات الفائدة في دول العالم الأخرى يمتلك تأثيرا في وضع الحساب المالي من ميزان المدفوعات، فمعدلات الفائدة المنخفضة نسبيا في العادة تحفز عملية انتقال رؤوس الأموال (التدفقات الخارجة) اتجاه الدول الأخرى بالعملات الأجنبية، أين تسود معدلات فائدة مرتفعة نسبيا، وفي الحالة العكسية أي معدلات فائدة مرتفعة، فإنها تحفز عملية انتقال رؤوس الأموال (تدفقات داخلة) إلى داخل الوطن.

رابعا– ميزان المدفوعات والتضخم:

إن الواردات يمكن أن تؤدي تخفيض معدلات التضخم في الدولة المعنية، وبدقة أكثر فإن الواردات تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات المحلية، وبناءا عليه فإن إحلال المنافسة الأجنبية بدلا عن المنافسة الداخلية (المحلية) يعزز معدلات التضخم نحو الانخفاض مقارنة مع حالة عدم وجود واردات.

ومن جانب آخر فإن ارتفاع أسعار الواردات يؤدّي إلى حد ما استبدالها بالإنتاج والعمالة المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب على المنتوج المحلي واشتداد الأسعار في نهاية المطاف، وهو الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، الشيء الذي ينعكس على رصيد الحساب الجاري ممثلا في الميزان التجاري، وهو ما ينتج عنه الأثر السلبي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

خامسا– ميزان المدفوعات والناتج المحلي:

إن رصيد الحساب الجاري الموجب أو الفائض يساهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الرصيد السالب للحساب الجاري يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وبلغة التدفق النقدي فإن زيادة أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يساهمان في تصحيح العجز أو الفائض للحساب الجاري من ميزان المدفوعات، فعندما يتجه الناتج المحلي الإجمالي إلى النموّ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كل من الدخل والاستثمار الرأس مالي، وان زيادة الاستهلاك في آخر الأمر ستقود إلى زيادة الاستثمار.

كما أن النموّ في النتاج المحلي الإجمالي يقود في آخر الأمر إلى ارتفاع معدلات الاستخدام أو التوظيف، وبناءا على هذا فإن أي زيادة نظرية في الاستخدام قد تكون غير محسوسة من طرف المصدر الأجنبي (شراء السلع والخدمات من شركات أجنبية).

المبحث الثالث: تحليل التجارة الخارجية للفترة 1990-2015

يمثل الميزان التجاري أهم العناصر في ميزان المدفوعات، وذلك نظرا لاحتوائه على بند الصادرات والواردات، والذي من خلاله يمكننا معرفة بنية النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوّعه، أو ضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد فتلجأ الدولة إلى الاستيراد لسد حاجياتها، وبالإضافة إلى هذا فإن الدولة في هذه الحالة لا تستطيع التصدير بسبب عدم توفير فائض في الميزان التجاري وسنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة مفصلة لهذا العنصر من خلال إعطاء مفاهيم وحوله، ثم نقوم بدراسة للميزان التجاري الجزائري لمعرفة نقاط القوة والضعف فيه.

المطلب الأول: مفاهيم حول الميزان التجاري

يمثّل الميزان التجاري نوعا من المعاملات التجارية، والمتمثّلة في المبادلات من السلع والخدمات. تتمثّل هذه المبادلات في الصادرات والواردات، فإذا زادت الصادرات عن الواردات فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، وفي حالة العكس فإن هناك عجزا في الميزان التجاري. وإذا تساوت قيمة كل من الصادرات الواردات فإن الميزان هنا في حالة توازن، وهي ظاهرة نادرة الحدوث.

وتعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي، وبعابرة أخرى هي جزء من الطلب على الناتج الوطني[1]، فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات تباع إلى دول خارجية، حيث يشمل هيكل الصادرات جانبين هما التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يعبر التركيب السلعي طبيعة السلعة التي يتمّ تصديرها إلى الخارج، حيث كلما تنوعت كلما كان ذلك أفضل للبلد ودلت إلى تطوّر الهيكل الإنتاجي للبلد، وعلى عكس ذلك فكلما كانت الصادرات مرتكزة على منتوج معين فقط، دلت على ضعف الهيكل الإنتاجي وزيادة المخاطر التي تواجه الدولة، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك كلما كانت الصادرات موجهة نحو أسواق محدودة كلما زادت درجة الخطورة للاقتصاد بالإضافة إلى حالة التبعية[2].

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها جزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتمّ استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتمّ بيع هذه

[1] عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص130.

[2] جيمس جوارتني وريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد: **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر الرياض،1999، ص543.

السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع الخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات ستؤدي إلى تخفيض الطلب على السلعة والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المحلي[1].

إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، وهو يعبر أيضا عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية، وهذا ما بيناه في الفصل السابق عند دراستنا لمؤشرات التضخم المستورد.

المطلب الثاني: تحليل تطوّر التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

سنتعرّض خلال هذه الفترة إلى تحليل تطوّر النتائج الكلية للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر المتمثلة في تطوّر التجارة الخارجية لكل من الصادرات والواردات وعلاقتهما بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك بهدف تحليل تطوّر الميزان التجاري، والبنية السلعية للواردات والصادرات، ثم بنية التوزيع الجغرافي لهما ومعرفة الاتجاهات التي اتخذتها هذه البنية، وذلك خلال الفترة محل الدراسة.

الفرع الأول: تطوّر العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري

أولا- تطوّر الناتج المحلي الإجمالي:

بملاحظة الشكل رقم 01-03 نجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي قد عرف منحى تصاعديا من حيث تطوّره، إذ بلغ في سنة 2000 نحو 4123513,90 مليون دج أما سنة 1990 فكان 554388,10 مليون دج أي بفارق يقدر بـ 3569125,80 مليون دج.

و بملاحظة الشكل رقم 02-03 والمتعلّق بمعدل نمو الناتج المحلي، نجد أن السلسلة غير مستقرة في اتجاه واحد، حيث نجد أن معدل النموّ في الناتج المحلي الإجمالي مختلف من سنة إلى أخرى حيث يقدر في سنة 1991ب 55.51% ونجده في السنة الموالية 24.66% وهذا على مدار فترة الدراسة هناك تذبذب كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص 131.

شكل رقم (03-01): تطوّر الناتج المحلي الإجمالي

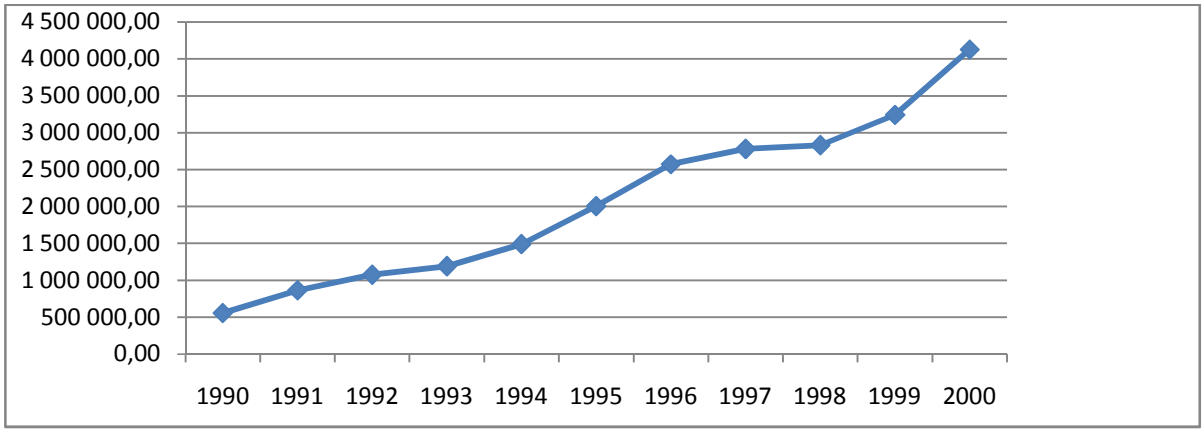

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم 01

شكل رقم (03-02): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

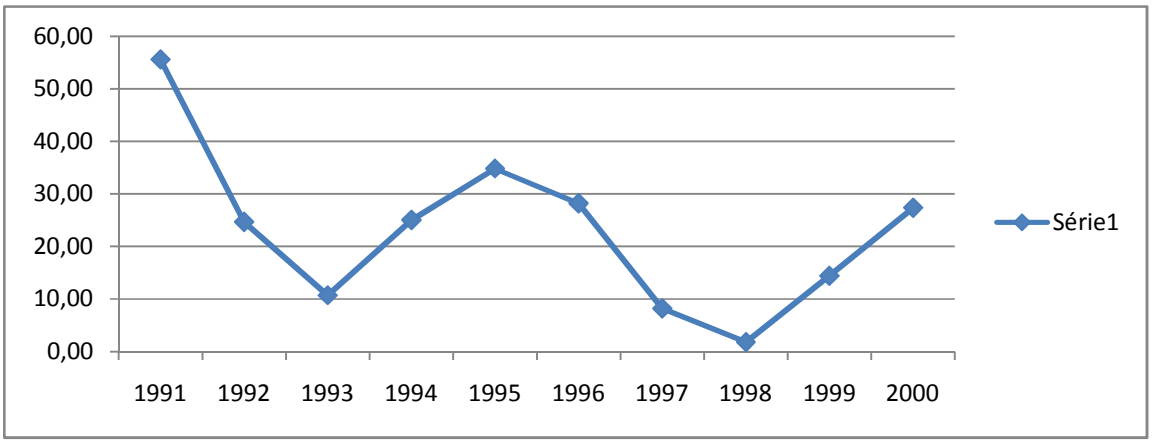

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم 08

ثانيا- مؤشر القدرة على التصدير:

يقصد بهذا المؤشر نصيب الصادرات من الناتج الوطني، بمعنى نمو الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ويحسب بالعلاقة التالية: $\frac{X}{\text{PIB}} \times 100$.

وباستخدام الملحق رقم 08 نجد أن مؤشر القدرة على التصدير عرف معدل نمو غير مستقر من سنة لأخرى حيث انه كان يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى حيث شهد هذا المؤشر أقل نسبة له وتقدر بـ 23.03 % وهذا خلال هذا خلال سنة 1994 ليرتفع هذا المؤشر سنة 2000 إلى غاية 42.07%. بالنظر إلى هذا المؤشر نجد أن معدله جيد، غير أن هذه النسبة تعتبر كلها عبارة صادرات طاقوية، ولا تمثّل منتجات حقيقية وهذا ما يؤثّر

سلبا على الاقتصاد الوطني وكثرة تعرضه للصدمات نظرا لاقتصاره على منتج واحد فقط وهو ميدان الطاقة متمثلا في البترول والغاز.

ثالثا– معدل اختراق الواردات:

يمكن قياس المنافسة من خلال السوق الداخلية، وذلك بمعرفة ما هي نسبة الطلب الداخلي للجزائر المضمونة من السلع المستوردة أو تلك النسبة من السلع المنتجة محليا.

فمعدل اختراق السوق الداخلية هو عبارة نصيب المشتريات من الخارج (الواردات) على استهلاك السوق الداخلي، المعبّر عنها بالناتج المحلي زائد الواردات مطروحا منها الصادرات، علما أن مقام الكسر هذا يسمى بالطلب الداخلي، ويمكن التعبير عنها بالقانون التالي: $TC = \frac{M}{PIB+M-X} * 100$.

ومن خلال الملحق رقم 08 نجد أن أكبر قيمة لهذا المعدل كانت سنة 1995 حيث قدّرت بـ 29.51%، أما أقل قيمة فكانت 23.15% وذلك سنة 1998. في باقي السنوات، فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حسب كل سنة بين هاذين المعدلين المذكورين سابقا، وهو يعني أن حركة متغيّرات التجارة الدولية هي أكبر من حركة متغيّرات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل معدل الاختراق يرتفع، ولقد تميز هذا الارتفاع بحركته البطيئة في البلدان المتقدمة، وتذبذبه بالنسبة للدول النامية خاصة منها الدول المصدرة للبترول، وهو ما نلاحظه في معدلنا هذا في الجزائر حيث أنه يتذبذب من سنة لأخرى، والسبب في ذلك راجع للتذبذب في أسعار البترول.

الفرع الثاني: تطوّر الميزان التجاري خلال الفترة 1990–2000

عانت الجزائر خلال هذه المرحلة إختلالات هيكلية خاصة بداية التسعينيات، تمثل أهمها في زيادة المديونية الخارجية وعجز الميزانية، الأمر الذي دفع الجزائر إلى القيام بعدّة إصلاحات اقتصادية في جميع القطاعات، حيث قامت الدولة بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها قصد النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة، و قامت بالإمضاء على اتفاقية stand-by (أفريل 1994 إلى غاية مارس 1995) واتفاقية تسهيل التمويل الموسع (22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998)، ومن أبرز ما جاء في هاتين الاتفاقيتين هو تحرير التجارة ورفع القيود على الاستيراد بالإضافة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وخلال هذه المرحلة، سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال سنة 1990 ليتحسن بعد ذلك ويسجل فائض خلال السنوات 1991 و1992 وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة أسعار البترول وانخفاض الواردات نتيجة التضييق على الواردات في هذه الفترة، ثم يتراجع الميزان التجاري مرة أخرى ليحقق عجزا خلال السنوات

1993-1994- و1995، وذلك راجع لتزايد قيمة الواردات نتيجة الشروع في تحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى التساهل في الشروط التي تخصّ الأعوان الاقتصاديين المستوردين للمواد الأساسية، أيضا محدودية نشاط الإنتاج المحلي والذي لم يساهم في تغطية الطلب المحلي. كما لا ننسى الظروف السياسية والأمنية العسيرة التي مرّت بها الجزائر خلال تلك الفترة. أما الفترة ما بعد 1996 فقد عرف الميزان التجاري تحسّن في رصيده وتحقيق فائض خلال الفترات اللاحقة، ويرجع ذلك إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت (راجع إلى نقص الدخل الفردي بشكل خاص)، وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي الوطني، لكن سرعان ما زادت نسبة التغطية بعد زيادة قيمة الصادرات بسبب تسديد الجزائر لديونها بتصدير منتجات، ورغم انخفاض النسبة سنة 1998 بسبب انخفاض أسعار البترول إلا أنها عاودت الارتفاع سنة وبلغت ذروتها سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط واستقرار الواردات والشكل الموالي يوضح تطوّر رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة.

شكل رقم (03-03): تطوّر الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2000

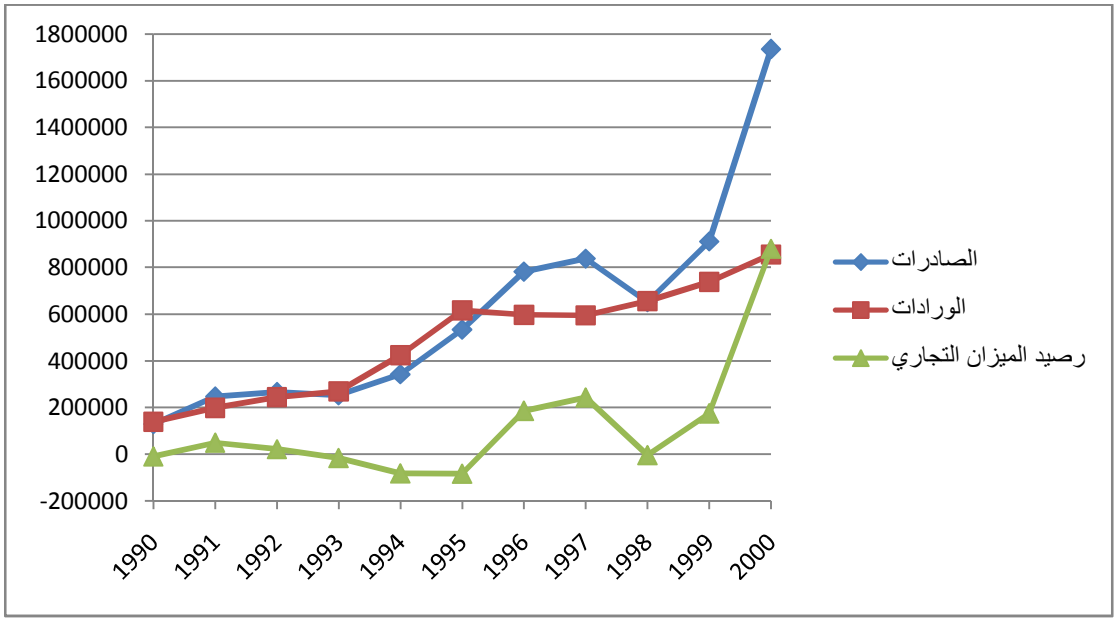

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق رقم 08

ونلاحظ من خلال الشكل ان تطوّر الواردات لمعدل نمو بطيء أما الصادرات فعرفت تطوّر كبير خاصة في نهاية الفترة، أما الميزان التجاري فقد كان متذبذب خاصة في بداية الفترة ليعرف بعد سنة 1995 رصيد موجب كما بيناه سابقا.

الفرع الثالث: تحليل تطوّر البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 1990-2000

سوف نقوم بتقسيم هذه المرحلة إلى فترتين حيث تبدأ الفترة الأولى من 1990 إلى 1996 أما الفترة الثانية فمن 1997 إلى 2000.

أولا: تحليل البنية السلعية للصادرات خلال الفترة الأولى 1990- 1996

بملاحظة الجدول رقم 01-03 يمكن القول أن هناك سيطرة تكاد تكون كاملة للبند الثالث المتعلّق بالمواد الأولية ونصف المصنعة، على باقي بنود الصادرات الأخرى حيث تراوحت نسبته ما بين97 % و98.3% من إجمالي الصادرات الجزائرية. أما من حيث القيمة فنسجّل تزايدا مضطردا إذ حقّقت99.187 مليون دج سنة 1991، ليبلغ 592.121 مليون دج سنة 1996، وكان نصيب المحروقات فيها يتراوح ما بين 92.2% و96.9 % من إجمالي الصادرات، أما من حيث القيمة، فقد عرفت تزايدا في الغالب، إذ بلغت96.906 مليون دج سنة 1990، لتبلغ 562.372 مليون دج في سنة 1996.

يأتي بعد ذلك في الترتيب الثاني البند الأول السلع الاستهلاكية التي سجلت نسب تتراوح ما بين 1% و2.6% خلال الفترة 1990-1996، حيث حقّقت أعلى قيمة سنة 1996 لتبلغ 16.037 مليون دج بنسبة 2.6% من إجمالي الصادرات، أمّا البند الثاني فهو يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة لا تصل 1% وقيمة ضئيلة للغاية خلال الفترة 1990-1996.

الجدول رقم(01-03):يمثل البنية السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2000) الوحدة:مليون دينار جزائري

بنية الصادرات السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
1 - سلع استهلاكية - النسبة (%)	1.045 1	1.754 0.8	2.762 1.14	3.474 1.4	2.006 0.6	8.771 1.9	16.037 2.6	3.538 0.4	3.048 0.53	2.899 0.35	3.376 0.2
منها: مواد غذائية	451	990	1.767	2.305	1.209	5.255	7.432	2.147	1.974	1.566	2.429
2 - سلع التجهيز - نسبتها (%)	712 0.71	1.196 0.56	1.525 0.63	412 0.17	412 0.03	1.100 0.25	2.491 0.41	1.131 0.14	1.107 0.19	4.841 0.58	4.403 0.27
3 -مواد أولية ونصف مصنعة - النسبة (%)	99.187 98.2	216.431 98.6	238.800 98.2	231.561 98.3	306.354 99.2	436.514 97.7	592.121 97	797.298 99.4	573.599 99.2	826.942 99	1.650.744 99.5
منها: - الطاقة - النسبة (%)	96.906 96	212.592 96.9	233.009 95.8	224.241 95.2	298.751 96.7	421.596 994.4	562.372 92.1	791.220 98.6	555.893 96.2	805.341 96.4	1.612.765 97.2
4 - سلع غير محددة	–	–	–	--	--	–	–	–	1	2	–
قيمة الصادرات (10^6 $) قيمة الصادرات(10^6 $)	100.944 11.804	219.381 12.101	243.087 10.837	235.448 10.091	308.771 8.440	446.385 13.375	610.649 13.889	801.967 13.723	577.753 10.22	834.682 12.480	1.658.523 21.718
الصادرات غير المحروقات (10^6) - النسبة (%)	4.301 4.2	3.430 1.5	9.172 3.7	11.206 4.8	10.021 3.3	25.612 5.7	48.418 7.9	29.488 3.6	21.066 3.6	29.189 3.5	45.925 2.7
متوسط سعر البرميل من النفط $*	22,26	18,62	18,44	16,33	15,53	16,86	20,29	18,68	12,28	17,48	27,6

Source: http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html, Date de consultation 20/12/2016

* : WWW.IMF.ORG , Date de consultation 20/12/2016.

في حين سجلت الصادرات من غير المحروقات النسب تتراوح ما بين1.5% و7.9% من إجمالي الصادرات حيث حقق أعلى قيمة سنة 1996 بمقدار 48.418 مليون دج وأقل قيمة كانت سنة 1991 بمقدار 3.430 مليون دج كما هو مبيّن في الشكل التالي:

الشكل رقم(04-03): تطوّر الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1990-1996)

الوحدة:مليون دينار جزائري

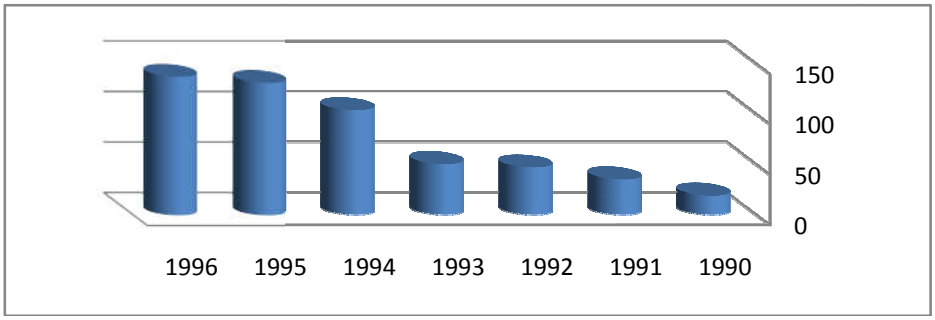

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم3-01

حيث تشتمل الصادرات خارج المحروقات على المنتجات التالية:

- ✓ **المنتجات الخام**: منها الفوسفات، الكالسيوم الذي يمثل حوالي 46.5%من إجمالي الصادرات من خارج المحروقات، وكذلك أنواع الحديد والمنتجات نصف المصنعة.
- ✓ **المنتجات الغذائية**: فتتضمن بالأساس التمور الطازجة واليابسة (47.7%)، الطماطم المصبرة (16%) خمور (9.8%) العجائن الغذائية (9.1%).
- ✓ **المواد الاستهلاكية غير الغذائية**: وتتمثل في أحواض الحمامات والمرشات34.7% والأغطية 15.2%، كما تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الصادرات خارج المحروقات سنة1995بقيمة 25.612 مليون دج يرجع إلى زيادة الصادرات نحو روسيا في إطار تسديد الديون على الجزائر من هذا البلد وذلك بموجب الاتفاق الموقع في 22-12-1992[1]، حيث كانت مناسبة للمنتجين الجزائريين للتعريف عن أنفسهم في الأسواق الخارجية، كما يفسّر توقيف الصادرات خارج المحروقات الموجهة بموجب الاتفاقيات المبرمة لتسديد الديون إلى حد كبير في انخفاضها إلى مستواها الأول.

ثانيا: تحليل البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 1997- 2000

انطلاقا من الجدول رقم 3-01 نلاحظ استمرار هيمنة البند الثالث مواد أولية ونصف مصنعة على الصادرات الكلية حيث تمثل نسب تتراوح ما بين 99% و99.5% من إجمالي الصادرات،بقيمة

[1] عجة الجيلالي: **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص263.

تقدر797.289مليون دج سنة 1997 لتنخفض سنة 1998 مسجلة 573.599 مليون دج منها 96.2% محروقات بقيمة قدّرت ب555.893 مليون دج مقابل 791.220 مليون دج سنة 1997.

يمكن إرجاع هذا الانخفاض في قيمة الصادرات من المحروقات إلى الهبوط الشديد في سعر البترول من 18.68$ للبرميل إلى12.28 $ للبرميل، وبارتفاع سعر البترول من12.28$ إلى18$ تقريبا في 1999 إلى 28$ تقريبا في 2000 شهدنا مجددا ارتفاع لقيمة الصادرات من المحروقات.

أما نسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبتها 3.6% خلال الفترة 1997-2000من إجمالي الصادرات، وحقّقت أعلى قيمة سنة 2000 لتبلغ 45.925 مليون دج، حيث تشكل المنتجات المصدرة بالأساس بعد المحروقات كلا من المواد نصف المصنعة 2.50%ثم المواد الاستهلاكية والغذائية بـ 0.35% من إجمالي الصادرات.

يمكن القول أنّه نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي في توفير عرض قابل للتصدير وهذا باعتراف حتى السلطات العمومية التي ما فتئت أن تسعى إلى ترقية الصادرات من غير المحروقات من خلال إتباعها لمجموعة من الإجراءات لكن دون جدوى.

وعليه يجب البحث في حلول تخص إجراءات أمامية في قطاع الإنتاج الموجه للتصدير، كما يمكن تعزيز إمكانية تنافسية المؤسسات الجزائرية لاختراق الأسواق الخارجية، حيث أن سوء معرفة تقنيات التصدير وأسواق التجارة الخارجية يعد عائقا لابد من تجاوزه، وذلك من خلال تكوين إطارات متخصصة في هذا المجال، ولكي تتمكن الهيئات التي تتكلف بتحفيز وترقية الصادرات مثل PROMEX[*] والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX[**] من أن تلعب دورها بصورة فعالة على السلطات العمومية أن توليها الرعاية الكافية، كما تجدر الإشارة إلى أنه يجب على القنصليات الدبلوماسية في الخارج أيضا أن تلعب دورا مهما وفعالا على المستوى التجاري، ومواكبة متطلبات الاقتصاد العالمي لترقية المنتجات خاصة من خلال نشر المعلومات الاقتصادية والتجارية والجمركية وعرضها على المتعاملين الأجانب من خلال مواقع هذه القنصليات.

الفرع الرابع: تحليل البنية السلعية للواردات خلال الفترة 1990-2000

تتميز البنية السلعية للواردات بأنها ثابتة تقريبا أغلبها موجهة للاستهلاك خاصة السلع الغذائية، والباقي موجهة للصناعة خاصة منها سلع التجهيز، الأمر الذي يبين مدى تبعية الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من ذلك فقد

[*] الديوان الوطني لترقية التجارة أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 96-327 الصادر في 01 أكتوبر 1996.

[**] الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:أنشأت بموجب الأمر 96-06 الصادر في 10 جانفي 1996.

استطاعت الجزائر أن تبين مدى مرونتها وقدرتها على تقليص الواردات في حالة انخفاض مواردها من الصادرات، ولقد تمّ التطرق إلى هذا العنصر في الفصل السابق حيث وجدنا أن الجزائر تستورد في المرتبة الأولى المواد ذات الاستهلاك النهائي مثل المواد الغذائية ومواد التموين الصناعي لتأتي بعدها التجهيزات الخاصة بالإنتاج، وقد وجدنا أيضا ارتفاع نسبة التجهيزات الاستثمارية خلال السنوات الأخيرة من الدراسة وذلك بسبب سياسة دعم الاستثمار.

وحسب ما ورد في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي[1]، أن الانخفاض في الواردات المسجل في السداسي الثاني سنة 1997 بالنسبة لنفس السداسي 1996 يرجع إلى ما يلي:

أولا– التباطؤ في نشاط جهاز الإنتاج قد أدى إلى انخفاض الواردات في المواد الأولية ونصف المصنعة، وانطلاق جهاز الإنتاج لم يتمّ وفق الأهداف المرجوة للأسباب التالية:

- ✓ حل العديد من المؤسسات العمومية؛
- ✓ غلق وحدات إنتاج القطاع الخاص نتيجة المنافسة المفروضة من قبل المستوردين على إثر إجراءات تحرير التجارة الخارجية.

ثانيا– استمرار اتجاه نقص الاستثمار: فبالرغم من وضع شروط مشجعة لترقية الاستثمار في الجزائر، فإن النتائج المسجلة خلال 1997 مقارنة بـ1996 كانت في تراجع، وعلى أساس الأرقام المعلنة من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار"L'A.N.D.I" فإن عدد المشاريع المعلنة خلال سنة 1997 كانت 4989 مشروعا مقابل 2075 مشروعا في 1996 وقيمة مجموع المشاريع تقدر 437.8 مليون دج مقابل 178.2 مليون دج في 1996.

فإذا كانت هذه الأرقام تقتصر على الرغبة في الاستثمار فإنها تعتبر مشجعة، غير أن الإنجازات المسجلة على مستوى مصالح الجمارك بالنسبة للذين استفادوا بقرارات امتيازية من قبل "L'A.N.D.I" التي تصل إلى 122 مليون دولار، مقابل ذلك نجد أن معدل الإنجاز ضعيف جدا.

تجدر الإشارة إلى أن صدمة الانفتاح الاقتصادي التي تعرّض لها جهاز الإنتاج الوطني الذي لم يكن مهيأ لها وعوائق المنافسة التي كانت في الغالب غير شرعية، جعلته يفقد جانبا هاما من أسواقه، مما أدّى إلى تقهقر في نموه، لذلك فهو يتطلّب إجراءات رفع مستوى التأهيل التي يجب أن تكون مرفقة بتلك التي تم اتخاذها من أجل ضمان حمايته.

[1]CNES, conjoncture du second semestre, 1997, P 53.

فعلى مستوى الممارسات التجارية، نجد أن تحرير التجارة الخارجية قد تمّ دون وجود هيكل مناسب لتأطيرها، مما خلق آثارا سلبية على نمو الاقتصاد الوطني بصورة عامة وعلى قطاع التجارة الخارجية بصورة خاصة، وذلك بالرغم من الإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من تلك الآثار السلبية، الأمر الذي يبين عدم فعالية وعدم كفاية وكفاءة سلسلة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية المرافقة لانفتاح السوق.

إن استمرار وجود السوق غير الرسمي، بل وحتى نموه من شأنه أن يشكل المثل الواضح لمحدودية الإجراءات المشار إليها سابق، فالممارسات غير الشرعية على مستوى قطاع التجارة قد استمرت في طرحها في السوق لمنتجات مستوردة مشكوك في نوعيتها، وهي ممارسات تجارية غير شفافة، والتي من شأنها تسهيل بروز عمليات الغش والتهرب الضريبي.

الفرع الخامس: تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 1990-2000

سنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول ولتسهيل عملية التحليل سنقوم بتقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من 1990 إلى 1997، أما الثانية فمن 1998 إلى 2000.

أولا- تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 1990-1997

1- مجموعة الاتحاد الأوروبي

بملاحظة الملحق رقم 10 نجد أن هذه المجموعة تحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر فيما يخص الصادرات خلال الفترة 1990-1997 بنسبة تتراوح ما بين 67.1% و74.5% من إجمالي الصادرات، كما نلاحظ أن الصادرات نحو هذه المجموعة قد شهدت ارتفاعا هاما ومستمرا حيث بلغت قيمتها إلى 71.329 مليون دج في سنة 1990، لتتجاوز حد 500 مليون دج سنة 1997.

تعتبر إيطاليا من أهم زبائن الجزائر حيث احتلت المرتبة الأولى محققة نسب تتراوح ما بين 17.8% و25%من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-1997، ورصيد الجزائر إيجابي ومتزايد قدر 25.031 مليون دج سنة 1990 وصولا إلى163633.9 مليون دج سنة 1997.

تأتي فرنسا كثاني زبون للجزائر محققة نسب تتراوح ما بين 15.5% و18.7% بقيم متزايدة في الغالب إذ بلغت 21.212 مليون دج في سنة 1990 لتصل إلى 124.746 مليون دج سنة 1997، ثم بعد ذلك تأتي كل من إسبانيا، ألمانيا وبريطانيا.

2- دول أمريكا الشمالية

بالرجوع إلى الملحق رقم 10 نجد أن دول أمريكا الشمالية قد امتصت نسب تتراوح ما بين 14.5%و23.7%من إجمالي الصادرات الجزائرية خلل الفترة سنة 1990-1997، محققة قيم متزايدة إذ بلغت سنة 1990 مقدار 23.918 مليون دج لتبلغ 153.410 مليون دج في سنة 1997.

حيث نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد احتلت الصدارة في هذه الدول من حيث امتصاصها للصادرات الجزائرية والتي تتكون بصورة أساسية من المنتجات البترولية وذلك بالنسب التالية:27.7%، 16%، 18.5% و15.7% وذلك خلال السنوات 1990، 1993، 1995 و1997 على التوالي.

3- دول أمريكا الجنوبية:

تنحصر الصادرات الجزائرية نحو دول أمريكا الجنوبية الممثل في الأساس بالبرازيل، البرغواي وكوبا وبنسبة متوسطة في حدود 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية وذلك على طول الفترة 1990-1997.

4- دول المغرب العربي

تتراوح نسبة صادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي ما بين 1.6% و2.9%، وتنحصر في الأساس مع كلا من تونس والمغرب وذلك بنسبة 93% من إجمالي الصادرات الموجهة نحو دول المغرب العربي خلال سنة1992[1]، كما نلاحظ أن هذه النسبة لا تختلف وذلك خلال الفترة 1990-1997، أما نصيب كلا من ليبيا وموريتانيا من الصادرات الجزائرية لا يكاد يذكر.

5- أما مجموعة الدول العربية وباقي مجموعات دول مناطق التوزيع الجغرافي مثل دول أوروبية أخرى كبلجيكا وهولندا، والدول الإفريقية ودول آسيا، فهي لا تشكل سوى نسبة محدودة من الصادرات.

ثانيا:تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 1998-2000

استمر التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي خلال الفترة 1998-2000 وذلك على غرار الفترة السابقة بسيطرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث الصادرات يشكل نصيب مجموعة الاتحاد الأوروبي منها حصة الأسد، فدول أمريكا الشمالية ثم دول أمريكا الجنوبية، فدول المغرب العربي، ثم مجموعة الدول العربية (دون بلدان المغرب العربي) وذلك كما يلي:

[1]C.N.I.S : Commerce Extérieur de l'Algérie : Analyse des résultats de l'année 1992.

1- مجموعة الإتحاد الأوروبي:

بالرجوع إلى الملحق رقم10 نجد أن نسبة التراجع التي حدثت في صادرات الجزائر نحو هذه المجموعة سنة 1998 تقدر بـ22.3%والتي ترجع بالأساس إلى انخفاض في سعر النفط من 18.68$ سنة 1997إلى12.28$ سنة 1998، وبارتفاع هذا السعر إلى18$ تقريبا بلغت الصادرات 537.510 مليون دج في1999 ، وبارتفاع هذا السعر مرة أخر إلى 28$تقريبا سنة 2000 وصلت حينها الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة إلى 1036.588 مليون دج، وما تجدر الإشارة إليه خلال هذه الفترة أن هناك استمرار لهيمنة مجموعة الدول الأوروبية على هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات.

وعليه تستمر إيطاليا كزبون رئيسي، إذ تستحوذ على ما يزيد عن 21% من إجمالي الصادرات بقيمة 110.109 مليون دج في سنة 1998، بنسبة تراجع 20.8% عن سنة 1997، لتشهد تزايدا مستمرا في السنتين المواليتين، لتحقق قيمة 332.272 مليون دج سنة 2000 وذلك بنسبة 20% من إجمالي الصادرات.

تأتي فرنسا ثانيا من حيث استيعابها للصادرات الجزائرية بمعدل متوسط قدر بـ 14.4% من إجمالي الصادرات، ثم تليها إسبانيا من حيث استيعابها للصادرات الجزائرية وذلك بالقيم متزايدة إذ حقّقت 57.710 مليون دج سنة 1998 لتبلغ 175.168.دج سنة 2000 بنسب تقترب من 11%، لتأتي بعد ذلك بعض الدول الأوروبية الأخرى كبلجيكا، بريطانيا، هولندا، وغيرها.

2- دول أمريكا الشمالية

تبقى مجموعة دول أمريكا الشمالية تحتل المرتبة الثانية من حيث امتصاصها للصادرات الجزائرية، حيث تميزت بارتفاع مستمر خلال هذه الفترة، حقّقت 112.475 مليون دج سنة 1998 من لتبلغ سنة 2000 مقدار 316.362 مليون دج، بنسب تتراوح ما بين 14% و15.7% من إجمالي الصادرات.

حيث تشكل الولايات المتحدة في هذه المجموعة حصة الأسد بـ 90.981 مليون دج بنسبة تزيد عن 80% من إجمالي صادرات الجزائر إلى هذه المجموعة في 1998، حيث عرفت اتجاها متصاعدا إلى غاية 2000 لتحقق قيمة 257.697 مليون دج.

3- دول المغرب العربي:

سنة 1998 شهدت تراجعا للصادرات الجزائرية نحو بلدان المغرب العربي بمقدار 4.241 مليون دج حيث انخفضت من 11.896 مليون دج في سنة 1997 إلى 7.655 مليون دج في السنة الموالية وذلك بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 30%، والذي يعكسه انخفاض موازي للصادرات اتجاه كل من تونس والمغرب، لتعرف هذه

الصادرات اتجاها تصاعديا ابتداء من سنة 1999 بقيمة 4.118 مليون دج و5.635 مليون دج سنة 2000 بالنسبة لتونس و6.219 مليون دج و12.761 مليون دج بالنسبة للمغرب سنتي 1999 و2000، وتأتي موريتانيا في المرتبة الثالثة من حيث الصادرات بقيم معتبرة كما يشير إليها الملحق رقم 10.

تجدر الإشارة إلى أنه من النادر إيجاد حجم صادرات بهذه الضآلة بين البلدان المجاورة عبر العالم خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية والتجمعات الجهوية والإقليمية، هذه الوضعية من شأنها أن تبيّن مدى الهشاشة الاقتصادية لهذه المنطقة وبالتالي عدم نجاعة الاتفاقات المبرمة من طرف دول اتحاد المغرب العربي.

4- أما مجموعة الدول العربية وباقي مجموعات دول مناطق التوزيع الجغرافي مثل دول أوروبية أخرى، ودول إفريقيا ودول آسيا، فهي لا تشكل سوى نسبة محدودة تكاد تكون معدومة من الصادرات.

الشكل رقم (05-03): التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (1998-2000)

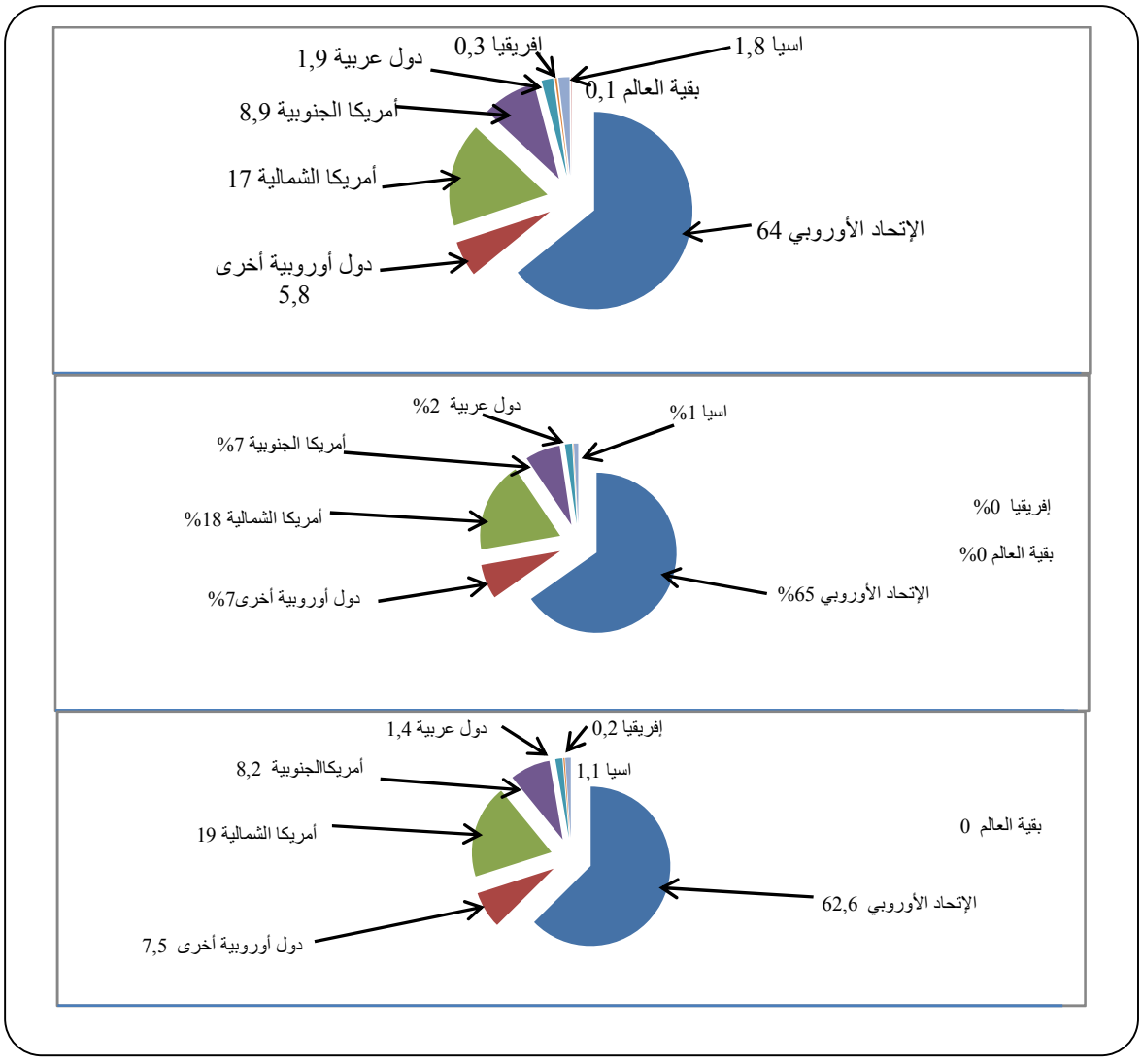

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق 10

الفرع السادس: التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1990-2000

كما ذكرنا سابقا في الفصل الثاني أن الواردات الجزائرية كان نسبتها الكبرى من الاتحاد الأوروبي بنسبة تفوق 50 % في مقدمتها فرنسا وبعدها ايطاليا، ثم تليها بعد ذلك دول أمريكا الشمالية ممثلة في الولايات م أ، وبعدها تأتي دول أمريكا الجنوبية، ثم تأتي باقي الدول بعد ذلك، والملاحظ ضعف الواردات من طرف الدول العربية ودول المغرب العربي والسبب في ذلك يرجع إلى:

- ✓ كون السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة، وفي نفس الوقت قليلة الحجم، سواء منها المصنعة أو الغذائية مما يصعب تسويقها؛
- ✓ الحواجز الجمركية بين الدول العربية تحد من حرية المبادلات؛
- ✓ كما أن العامل الجغرافي يلعب دورا كبيرا في المنافسة عل الأسواق الخارجية، لذلك على الدول العربية أن تقيم سياسات مبنية على التعاون التجاري قدر الإمكان، والعمل على تحسين مستوى التبادل من خلال القيام بدراسة الأسواق الخارجية والتقرب منها للاستفادة من فرص حرية التبادل.

المطلب الثالث: تحليل تطوّر التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2015

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطوّر الميزان التجاري، ومعرفة كيفية توزيع كلا من الصادرات والواردات ومعرفة مدى تركزها أو تنوعها أي معرفة البنية السلعية للواردات والصادرات، ثم بنية التوزيع الجغرافي لهما ومعرفة الاتجاهات التي اتخذتها هذه البنية، وذلك خلال الفترة المعنية بالدراسة.

الفرع الأول: تطوّر العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية

أولا- تطوّر الناتج المحلي الإجمالي:

بملاحظة الشكل رقم 06-03 والملحق رقم 09 نجد أن منحنى تطوّر الناتج المحلي الإجمالي أخذ منحى تصاعديا كما هو حال بالنسبة للفترة السابقة حيث بلغ 4227113,10 مليون دج في سنة 2001 أما سنة 2010 فكان 11991600,00 مليون دج ليصل سنة 2015 إلى 16702100,00 مليون دج.

بملاحظة الشكل رقم03-07 نجد أن السلسلة غير مستقرة، حيث نجد أن معدل النموّ في الناتج المحلي الإجمالي مختلف من سنة إلى أخرى حيث يقدر في سنة 2001 بـ 2.51% ونجده في السنة الموالية 6.97 % ليرتفع سنة يعدها 16.05% و16.95% ثم ينخفض بعد ذلك ، وهذا على مدار فترة الدراسة هناك تذبذب كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهي نفس مميزات الفترة السابقة.

شكل رقم 06-03: تطوّر الناتج المحلي 2001-2015

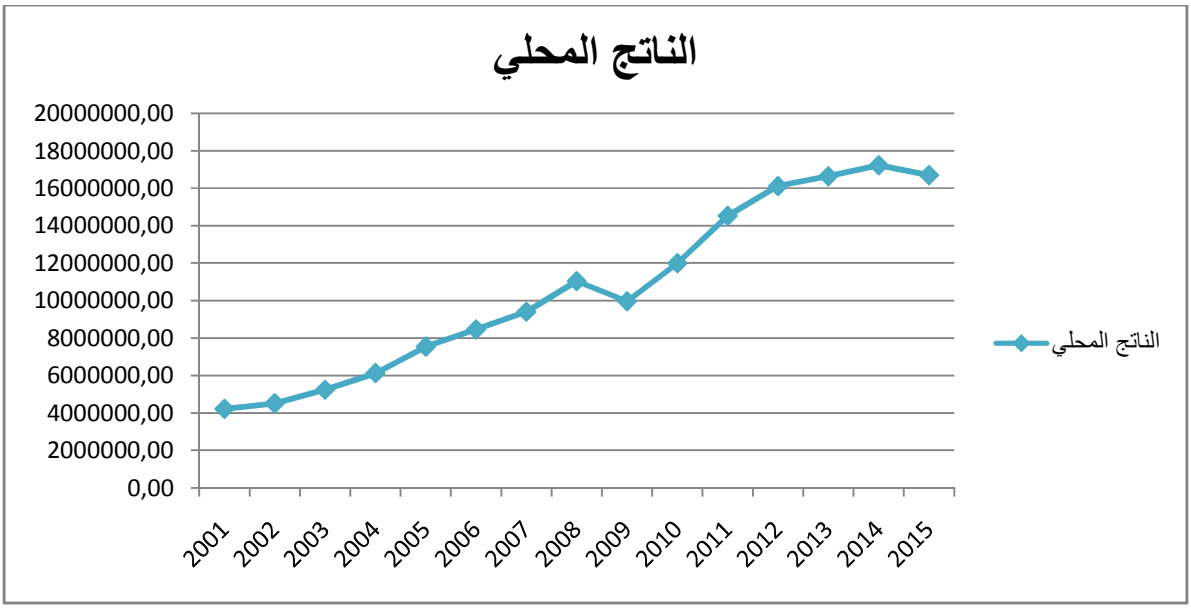

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق 09

شكل رقم (07-03): تطوّر معدل نمو الناتج المحلي 2001-2015

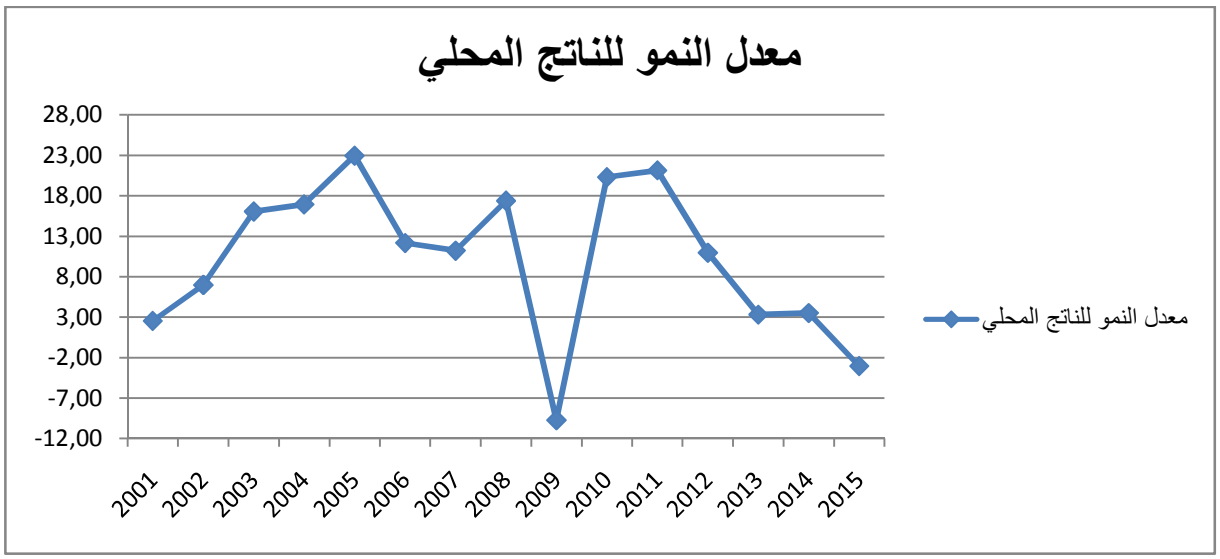

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام الملحق 09

ثانيا- مؤشر القدرة على التصدير:

بملاحظة الملحق 09 نجد أن معدل الصادرات قد حقق نسبة له سنة 2006 حيث حقّقت نسبة 46.75 % بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة.

وبملاحظة قيم مؤشر القدرة على التصدير نجد أنه يتميز بالتذبذب خلال هذه الفترة حيث حقق سنة 2001 نسبة 36.69 % بينما شهد انخفاضا سنة 2002 ليحقق نسبة 35.51 % وبعد ذلك حقق ارتفاعا ملحوظا خلال الأربع سنوات الموالية ليحقق النسب التالية: 38.28%، 40.14%، 47.32%، 49.02%، ثم شهد انخفاضا سنة 2007 ليعاود الارتفاع حيث حقق سنة 2011 أكبر نسبة له ب 50.81%، لينخفض في بقية السنوات والى غاية سنة 2015 ويحقق معدل قيمته 21.04، والسبب في ذلك ارتفاع الناتج المحلي من جهة وانخفاض قيمة الصادرات من جهة أخرى.

وبصفة عامة يرجع هذا التذبذب إلى الاقتصاد الجزائري ذو الطبيعة الريعية، فبالاعتماد على مادة واحدة في التصدير ألا وهي المحروقات فإن تذبذب مداخليها يؤدي إلى تذبذب مؤشر القدرة على التصدير.

ثالثا– معدل اختراق الواردات:

من خلال الملحق رقم 09 نجد أن معدل الاختراق المقدر 42.03% في سنة 2009 يعتبر أكبر معدل خلال الفترة المدروسة، ممّا يعني أن حركة متغيّرات التجارة الدولية هي أكبر من حركة متغيّرات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل معدل الاختراق يرتفع، حيث يتميز بتذبذبه بالنسبة للدول النامية خاصة منها الدول المصدرة للبترول كما ذكرناه سابقا، وعلى اعتبار الجزائر من هذه الدول نلاحظ أيضا تذبذب في هذا المعدل والسبب راجع تذبذب أسعار البترول فبعد أن كانت مرتفعة في بداية الفترة بدا في الارتفاع حتى بعد سنة 20012 أين بدا بالانخفاض وهو ما أثر في هذا المعدل، كما نلاحظ أن أقل معدل اختراق قد كان في سنة 2001 ويقدر 25.80%.

الفرع الثاني: تحليل تطوّر الميزان التجاري خلال الفترة 2001–2015

نجد أنه عرف فترات الرخاء وسجل في معظم سنواته رصيد موجب وفائض ماعدا السنة الأخيرة من الدراسة، ففي سنة 2000 وصل الرصيد إلى 879528,8 مليون دج، لنخفض بعد ذلك سنة 2001 و2002، وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول وانخفاض حجم صادرات البترول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي وقعت في الولايات م أ ليرتفع سنة 2003، ليتمّ تحقيق أكبر معدلات تغطية خلال السنوات 2005، 2006، 2007 و2008، وهذا راجع لارتفاع قيمة الصادرات بالنسبة للواردات بسبب الارتفاع الكبير في أسعار البترول بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث تضاعف سعر البرميل من 40 دولار في فيفري 2003 إلى 82.9 دولار في أكتوبر 2007، وبعد ظهور ملامح الأزمة المالية العالمية في نهاية 2007 تضاعف سعر البترول إلى سقف 140 دولار للبرميل، وفي سنة 2009 تدهور الميزان التجاري إلى 618000,0 مليون دج، بعدما كان في

سنة 2008 يقدر بـ 2140476,0 مليون دج، كتبعة للأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد الحقيقي على مستوى الجزائر، وعلى حجم الاستثمار وحجم الاستهلاك والطلب العالمي، كما أن تضخم الأسعار على الصعيد العالمي والناتج أساسا عن ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في البنوك والأسواق المالية، والتي لا يقابلها إنتاج حقيقي، زادت فاتورة الواردات الجزائرية، ثم عاود الميزان التجاري في الارتفاع خلال السنوات 2010 و2011، بسبب سياسة الدعم التي قدمتها الدولة خاصة بالنسبة إلى مادتي السكر والزيت، وبالمقابل ارتفاع حجم الصادرات متمثلة في تحسن أسعار البترول خلال الفترة، وابتداء من سنة 2012 بدأ الميزان التجاري في الانخفاض التدريجي إلى غاية وصوله سنة 2015 إلى رصيد سالي وهو يبينه كل من الملحق رقم 09 والشكل البياني رقم 03-08.

شكل رقم (03-08): تطوّر رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2015

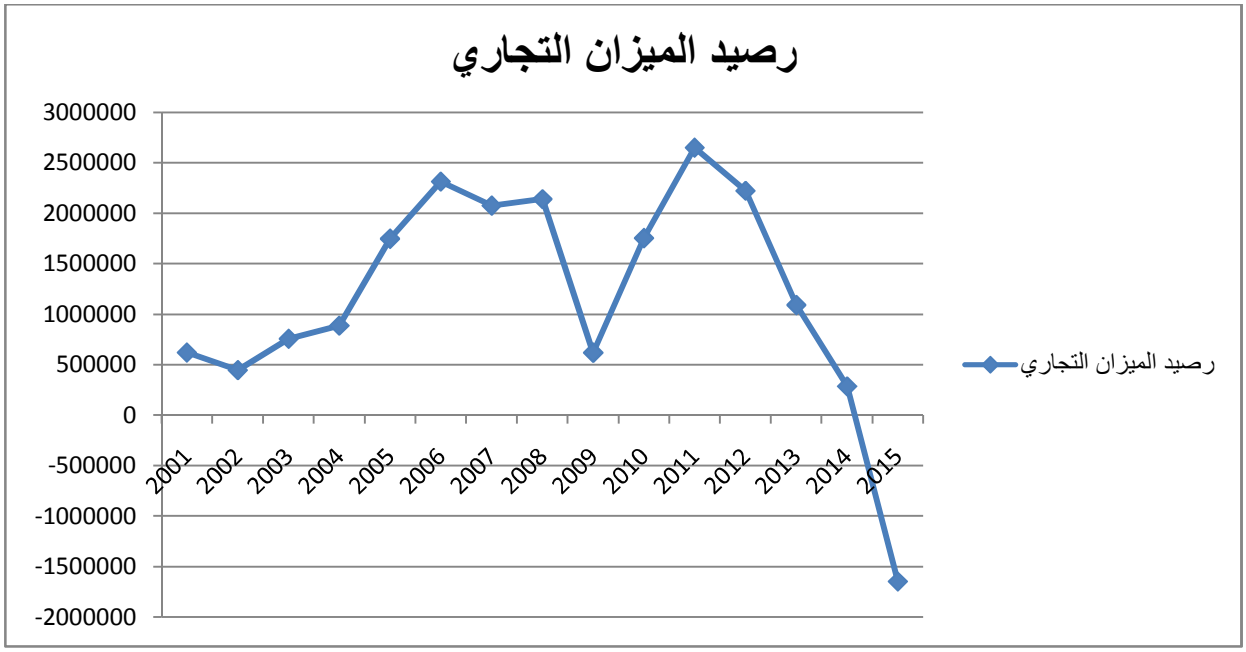

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام معطيات الملحق رقم 09

الفرع الثالث: تحليل تطوّر البنية السلعية للصادرات خلال الفترة2001-2015

من خلال الملحق رقم 05 نلاحظ سيطرة المواد الأولية على مجمل الصادرات في مقدمتها الوقود ومواد التشحيم حيث في سمة 2000 بلغت قيمتها 118600 مليون دج يليها بعد ذلك التموين الصناعي بمبلغ يقدر بـ2216 مليون دج لتأتي بعدها بقية السلع والملاحظ ان معظم الصادرات هي صادرات متعلقة بالطاقة والمناجم ومعظمها صادرات بترولية وهو ما يؤثر على طبيعة الصادرات نظرا لتمركزها في منتوج واحد، ونفس الوقت ملاحظ خلال جميع السنوات ففي سنة 2010 نجد أن الصادرات من الوقود ومواد التشحيم هي التي

تسيطر على حجم الصادرات بقيمة تقدر 4220106 مليون دج، تليها بعد ذلك التموين الصناعي بقيمة 86219.4 مليون دج لتأتي بعدها بقية السلع وبنفس ضئيلة جدا، ونفس الشيء خلال السنوات الأخيرة من الدراسة حيث في 2015جد ن الوقود ومواد التشحيم تسيطر على الصادرات بقيمة 3339435 مليون دج تليها بعد ذلك التموين الصناعي بقيمة تقدر 171540 مليون دج، ونلاحظ زيادة طفيفة في صادرات الأغذية والمشروبات حيث بلغت خلال سنة 2015 ما قيمته 23723 مليون دج.

وعليه فإن هيمنة قطاع المحروقات تكاد شبه مطلقة على الصادرات الجزائرية، وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، وبملاحظة الملحق 09 يمكن أن نستخلص النتيجتين التاليتين:

- ✓ استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية رغم المحاولات الجادة للدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ هذه الفترة جاءت مباشرة بعد الإصلاحات الكبرى التي مست قطاع التجارة الخارجية وكافة القطاعات الأخرى، هنا يمكن طرح التساؤل التالي: هل هذه الإصلاحات أفادت في إخراج الجزائر من سيطرة المحروقات كسلعة أحادية في تمويل نفقاتها؟، والجواب هو للأسف لم تستطع الجزائر إخراج نفسها من سيطرة المحروقات نظرا للسياسات الغير ناجحة من جهة، وعدم وجود هيئات مراقبة صارمة تقوم بتطبيق القوانين بشكل صارم بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري والذي كان حاجز منيع من أجل تطوير الإنتاج المحلي وتنويعه، لأن المستثمرين وجدوا مصلحتهم في عملية الاستيراد أكثر من الإنتاج المحلي، ورغم وجود العديد من المصانع الإنتاجية إلاّ أنها مجرد مصانع للتركيب وليس الإنتاج.

الفرع الرابع: تحليل تطوّر البنية السلعية للواردات خلال الفترة2001-2015

تتميز البنية السلعية للواردات بنفس مميزاتها في الفترة السابقة حيث نجد أن النسبة الأكبر منها موجهة للصناعة خاصة منها سلع التجهيز، وبدرجة أقل موجهة للاستهلاك خاصة السلع الغذائية، الأمر الذي يبين استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، ومن تتبعنا للملحق رقم 05، نجد أن هناك سيطرة للبند الثاني التموين السلعي على الواردات خلال الفترة 2001-2015 حيث حقق نسبة تتراوح ما بين 35% 40%، حيث حقق أكبر نسبة سنة، تليها بعد ذلك سلع التجهيز بنسبة تتراوح بين 25%، 35%.

يمكن تفسير الارتفاع الملحوظ لحجم الواردات لسلع التجهيز خلال سنة 2002 إلى حد كبير بزيادة حجم تموين المدخلات الموجهة للنشاطات الصناعية وسلع التجهيز لتلبية الحاجات الناجمة عن نفقات ميزانية

التجهيز وتلك المتعلّقة بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي[1]، ليليه البند الخاص بالسلع الاستهلاكية حيث حقّق نسبة تتراوح ما بين 15% و25 %، من إجمالي الواردات خلال الفترة.

يمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة التي تحتلها المواد الاستهلاكية بصفة عامة والمواد الغذائية بصفة خاصة إلى مجموع الواردات إلى سببين رئيسيين:من جهة زيادة الطلب عليها من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة عدد السكان، ومن جهة أخرى ضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء تسييره وضعف إنتاجه الراجع إلى عدم تحديثه بالشكل المناسب.

الفرع الخامس: تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 2001-2015

أولا- مجموعة الإتحاد الأوروبي:

يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية (اتفاقيات التعاون)، فمن خلال ملاحظة الملحق رقم 10 نلاحظ أن أكثر من50% من صادرات الجزائر موجهة لدوله، حيث كانت الصادرات نحو هذه المجموعة متزايدة خلال الفترة حيث قدرت سنة 2001 بـ 943862 مليون دج، لترتفع سنة 2010 الى غاية 2127478 مليون دج، وتوصل الارتفاع سنة 2011 لتصل إلى 2725125 مليون دج. حيث نجد في مقدمتها ايطاليا ثم فرنسا ثم اسبانيا.

تأتي إيطاليا في المرتبة الأولى وذلك بتحقيقها نسب تتراوح مابين 15.9% و22.5% من إجمالي الصادرات، أما فرنسا فتأتي في المرتبة الثانية لأسباب تاريخية وجغرافية، إذ حقّقت نسب تتراوح ما بين 10% و15.1%، إذ شهدت انخفاضا من حيث نسبتها من الصادرات الإجمالية تمثيلها، ومن ثم تأتي إسبانيا في المرتبة الثالثة، حيث عرفت تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة نسبتها 11.7% سنة 2001 وصولا إلى نسبة 11.0% سنة 2005 لتحتل المرتبة الثانية بدلا من فرنسا.

بالإضافة إلى المتعاملين الرئيسين تتعامل الجزائر مع العديد من الدول الأوروبية منها ألمانيا، بلجيكا، هولندا، البرتغال وبريطانيا ولكن بنسب ضئيلة ومتفاوتة.

ثانيا- دول أمريكا الشمالية

تعتبر هذه الدول ثاني أكبر مستورد من الجزائر بعد الإتحاد الأوروبي، إذ عرفت صادرات الجزائر إليها تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة، حيث حقّقت سنة 2001 نسبة 17.8% وصولا إلى نسبة 28.0% سنة 2005، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بالنسبة لهذه المجموعة حيث تستحوذ تقريبا على حوالي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، ص56.

ربع صادرات الجزائر، حيث بلغت سنة 2001 ما قيمته 210.208 مليون دج بنسبة 14.2% وشهدت هذه النسبة ارتفاعا مستمرا خلال سنوات الفترة لكن مع انخفاض القيمة نظرا لانخفاض قيمة الصادرات، حيث بلغت 1107032 مليون دج سنة 2011، وصولا إلى 224.237 مليون دج سنة 2005 بنسبة 20.0% من إجمالي الصادرات لهه المنطقة.

ثالثا– دول أسيا

تعتبر دول آسيا ثالث مستورد من الجزائر، في هذه المرحلة حيث زادت الصادرات نحوها إذ حقّقت نسب تتراوح ما بين 5% و10% خلال هذه الفترة، ولقد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال جميع السنوات.

رابعا– دول أمريكا الجنوبية:

تعتبر دول أمريكا اللاتينية رابع أكبر مستورد من الجزائر، إذ كانت نسبة صادرات الجزائر إليها تتراوح ما بين 4% و7.0%، حيث نجد البرازيل الشريك التجاري الأول للجزائر من دول أمريكا اللاتينية خلال هذه الفترة، إذ بلغت الصادرات الجزائرية إليها سنة 2001 حوالي 79.198مليون دج،لتنخفض سنة 2002 فقد بلغت 71.356مليون دج لتشهد تطوّر ا مستمرا137.733وصولا 214.372مليون دج سنة 2005، و150636 مليون دج سنة 2015.

خامسا– دول المغرب العربي:

الصادرات نحو هذه المجموعة بقيت تتميز بنفس الخصائص الفترة السابقة حيث تنحصر صادرات الجزائرية نحو هذه دول المغرب العربي في الأساس مع كلا من تونس والمغرب وذلك بنسبة 93%من إجمالي الصادرات الموجهة نحو دول المغرب العربي خلال سنة2001، وحتى سنة 2015، كما نلاحظ أن هذه النسبة لا تختلف وذلك خلال الفترة، أما نصيب كلا من ليبيا وموريتانيا من الصادرات الجزائرية لا يكاد يذكر، بالرغم من تحسن حجم الصادرات نحو هذه الدول إلا أنها ضئيلة مقارنة بتطلعات دول المغرب العربي.

سادسا– مجموعة الدول العربية:

شهدت الصادرات الموجهة للدول العربية تحسنا نوعي بسبب الاتفاقيات المبرمة مع عدة دول عربية غير أن هذه النسبة لم تكن كبيرة جدا، حيث أن معظمها موجهة إلى مصر والسعودية والأردن.

الفرع السادس: تحليل التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2001-2015

كما تمّ ذكره في الفصل السابق فإن ما يميز التوزيع الجغرافي للواردات خلال هذه الفترة هو هيمنة الإتحاد الأوروبي ونجد على رأسها كل من ايطاليا ثم فرنسا وبعدها تأتي بقية دول الاتحاد الأوروبي، ثم تأتي دول أمريكا الشمالية تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتأتي بعدها دول أمريكا الشمالية ودول آسيا.

وبالنظر لأهم الموردين العشر حسب الملحق رقم 10 نجد أن الصين تعتبر أكبر مورد تليها بعد ذلك فرنسا ثم ايطاليا، وسبب هيمنة الصين بسبب توجه المستثمرين الجزائريين إلى هناك بسبب تعدد الخيارات الموجودة ووجود سلع ذات نوعية متوسطة ورديئة في بعض الوقت تكلف المستثمر أقل تكلفة، أما احتلال فرنسا للمرتبة الثانية فهو راجع إلى التاريخ الاستعماري وتعلق الدول النامية بالمستعمر. لتأتي بعدها بقية الدول، ونلاحظ أيضا خلال السنوات الأخيرة ظهور دول مصدرة للجزائر مثل تركيا والهند.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي تطرقنا فيه لعموميات حول التجارة الخارجية ثمّ تطرقنا إلى أساسيات حول ميزان المدفوعات حيث عرفنا مكوناته وما هي العوامل الاقتصادية المؤثرة فيها من معدل نمو وتضخم وأسعار فائدة وأخيرا تطرقنا إلى تحليل بنية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

لقد توصّلنا من خلال تحليل التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2015 إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في تمويله على تصدير مادة واحدة ألا وهي المحروقات، هذه الأخيرة التي تهيمن على الصادرات الجزائرية حيث تمثل نسبة أكبر من98% من إجمالي الصادرات هذا ما أدى بالميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب في غالب السنوات وذلك نظرا لارتفاع أسعار المحروقات خلال سنوات هذه الفترة، لكن بمجرد انخفاض أسعار البترول سجل الميزان تراجع كبير حتى انه سجل رصيد سالب سنة 2015، ولقد لاحظنا أن الصادرات خارج المحروقات لا تكاد تذكر بالرغم من المجهودات المبذولة للترقية الصادرات خارج المحروقات.

كذلك توصلنا من خلال تحليل التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة 1990-2015 أن أغلب وارداتنا غنية بالعوامل التالية: العامل المؤهل ورأس المال وبنسبة كبيرة من التكنولوجيا التي تعتبر بمثابة عوامل نادرة عندنا، لذ نجد أن السلع المهيمنة على واردات الجزائر هي سلع التجهيز الصناعي والمواد الاستهلاكية خاصة الغذائية منها، هذا ما يدّل أن الجزائر تابعة تكنولوجيا وغذائيا للموردين الرئيسين لها.

كما توصّلنا من خلال تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات خلال الفترة 1990-2015 أن هناك هيمنة شبه مطلقة لدول الاتحاد الأوروبي على السوق الجزائرية وذلك لأسباب تاريخية، جغرافية واقتصادية سواء من خلال استقبال الصادرات أو توجيه الواردات مع ظهور منافسين جدد على السوق الجزائرية وهي الصين، اليابان وتركيا.

كما توصّلنا إلى أن حجم التبادل التجاري مع الدول العربية بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة ضئيلة جدّا، ويرجع ذلك إلى التشابه الذي يميّز اقتصاديات هذه الدول مع غياب تنظيم المبادلات وخاصة مع هذه الأخيرة.

رغم تحسن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة إلاّ أن نتائجه كانت وخيمة على الاقتصاد، حيث تراجع الإنتاج عامة و الإنتاج الصناعي خاصة، مع استثناء قطاع المحروقات الذي تحكمه اعتبارات خاصة.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تعتمد الدراسات القياسية للعلاقة بين المتغيّرات الاقتصادية على النظرية الاقتصادية والتوقّعات المرتقبة ، حيث تعمل على تبسيط هذه العلاقة وتحديد نوعها، والتي غالبا ما تتّصف بكونها مركبة وتنطوي على العديد من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، وتعدّ النماذج ذات الانحدار المتعدّد من بين النماذج الأكثر ملائمة لوصف وتحليل هذا النوع من الظواهر، كون أننا بحاجة لنموذج يحتوي على عدد من المتغيّرات والتي يكون من ضمنها التضخم المستورد والميزان التجاري، فإن نموذج الانحدار المتعدد هو من بين أحسن النماذج لمعرفة أهم المتغيّرات المؤثرة فيه، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل القيام ببناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي ثمّ على الميزان التجاري في الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015، وذلك من خلال بناء نموذج للتضخم المحلّي، ثم نموذج لرصيد الميزان التجاري، ومعرفة أهم محدداتهما وهل يعتبر التضخم المستورد من أهم محدداتهما أم لا، وعلى هذا الأساس ستشمل دراستنا خلال هذا الفصل نقاط متعددة.

سنتطرق أولا إلى معرفة كيفية بناء أفضل نموذج من خلال معرفة أهم فرضيات وشروط بناء نموذج معين، وكذلك أهم المشاكل التي تتعرض إليها النماذج القياسية، وبعد ذلك سنقوم ببناء نموذج يبين لنا أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر؛ حيث نقوم ببناء نموذج للتضخم المحلي كمتغيّر تابع ومعرفة أهم المتغيّرات التي يؤثر فيه مع إدراج أسعار الواردات كمؤشر للتضخم المستورد، أما المبحث الثالث فسنقوم ببناء نموذج يبين لنا أثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري وذلك بوضع ميزان التجاري كمتغيّر تابع ودارج بعض المتغيّرات الأخرى كمتغيّرات مستقلة.

المبحث الأول: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي ونماذج الانحدار

يعدّ الاقتصاد القياسي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية، سنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم الاقتصاد القياسي مع إعطاء فكرة مركزة عن أهداف ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي وكذا التطرّق لنماذج الانحدار بنوعيها والمشاكل التي تتضمنها مع الحلول التي ينتهجها الباحث لمواجهتها.

المطلب الأول: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهتمّ الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيّرات الاقتصادية، وهذا يتطلّب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيّرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغيّر في بعض المتغيّرات يحدث أثرًا في المتغيّرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

أولا: مرحلة تعيين النموذج: تعدّ مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيّرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه[1].

وبهدف تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيّرات تعبيرًا دقيقًا (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية[2]:

1. إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي تقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدا.
2. التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
3. جمع المعومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
4. التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتمّ ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغيّر التابع وكل متغيّر مستقل على حدا، عن طريق إسقاط ثنائيات المتغيّرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيّرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها[3].

---

[1] سمير محمد عبد العزيز: **الإقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص28.

[2] علي مكيد: **الاقتصاد القياسي– دروس ومسائل محلولة–**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007، ص ص12، 13.

[3] وليد إسماعيل السيف وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص23

5. اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو ثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.

بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتمّ إدخال المتغيّر العشوائيu_i، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

ثانيا: مرحلة تقدير معلمات النموذج: يتمّ في هذه المرحلة معالجة المعلومات المتوفّرة عن المجتمع والعينة رياضيًا وإحصائيًا لاستخراج قيم المعلمات والمتغيّر العشوائي والتي تتفق منطقيًا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدّة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.

تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية :

1. تجميع البيانات حيث يتمّ تجميع البيانات عن المتغيّرات التي يحتويها النموذج[1].

2. اختيار طريقة القياس المناسبة.

ثالثا: مرحلة تقييم المقدرات: بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات، ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيّم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية والتي تأخذ كأساس لعملية التقييم[2]:

- ✓ معايير اقتصادية.
- ✓ معايير إحصائية.
- ✓ معايير القياسية.

رابعا: مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج: بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتمّ تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ[3].

المطلب الثاني: نماذج الانحدار

يعتبر الانحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية بين متغيّر تابع ومتغيّر أو عدة متغيّرات تسمى بالمتغيّرات التفسيرية أو المستقلة، وعليه فيمكن تقسيم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نماذج الانحدار البسيط، ونماذج الانحدار المتعدد، فبالنسبة لنموذج الانحدار البسيط فهو عبارة عن نموذج

[1] للتوسع أكثر أنظر: نعمة الله نجيب إبراهيم: **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2002، ص23 .

[2] للتوسع أكثر أنظر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، السكندرية، مصر، 2006 ،ص44 .

[3] حسين علي بخيت وسحر فتح الله: **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص30.

يتكون من متغيّر مستقل واحد، قد يكون هذا النموذج خطيًا إذا كانت العلاقة بين المتغيّرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر.

أما نموذج الانحدار المتعدد، هو الذي يتكون من أكثر من متغيّر مستقل يكون نموذج الانحدار المتعدد بدوره خطيًا أو غير خطي، وقبل تقدير العلاقة بين المتغيّر التابع والمتغيّر المستقل- أو المتغيّرات المستقلة-، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيراً دقيقاً.

قبل التطرّق إلى أنواع الانحدار، سوف نحاول معرفة مختلف الصيغ الرياضية التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتمّ استخدام معادلة(دالة) ذات متغيّر مستقل واحد لعرض ست صيغ رياضية مختلفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-04): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الأثر النسبي $\frac{\Delta y}{\Delta x}/\frac{y}{x}$
الصيغة الخطية	/	$y = \beta_0 + \beta_1 x$	β_1	$\beta_1 \left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة العكسية	/	$y = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{x}\right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{x^2}\right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{xy}\right)$
الصيغة التربيعية	/	$y = \beta_0 + \beta_1 x + \beta_2 x^2$	$\beta_1 + 2\beta_2 x$	$(\beta_1 + 2\beta_2 x)\left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة	$y = \beta_0 + x^{\beta_1}$	$\ln y = \ln\beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 \left(\frac{y}{x}\right)$	β_1
الصيغة نصف اللوغاريتمية	$e^y = e^{\beta_0} x^{\beta_1}$	$y = \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 \left(\frac{1}{x}\right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{y}\right)$
الصيغة الآسية	$y = e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 x$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\beta_1 x$

المصدر: أموري هادي كاظم الحسناوي،**مرجع سبق ذكره**، ص60.

حيث:

β_0: معامل ثابت، وهو عبارة عن مقدار y عندما x=0 ؛

β_1: معامل الانحدار عبارة عن التغير فيy نتيجة تغيرx بوحدة واحدة.

الفرع الأول: الانحدار الخطي البسيط

أولا: نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعًا في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج،

ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيّر التابع yi وكذا المتغيّر المستقل x_i ويأخذ الشكل الرياضي التالي[1]:

$$y = a + bx_i + u_i$$

حد الخطأ — المتغير المستقل — المتغير التابع

ثانيا:فرضيات النموذج الخطي البسيط

من أجل الحصول على علاقة دقيقة بين المتغيّرات انطلاقا من نموذج الانحدار الخطي البسيط، يتطلب الأمر تحقق فروض صعبة بعضها يتعلق بتوزيع قيم المتغيّر العشوائي والأخرى بالعلاقة بين المتغيّر التابع والمتغيّر المفسر وتتمثل فيما يلي:

1. توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي: $u_i \rightsquigarrow N(0.\delta^2)$[2]؛
2. التوقع الرياضي للأخطاء معدوم: $E(u_i) = 0$[3]؛
3. تجانس تباين الأخطاء معدوم $E(u_i^2) = \delta^2 = cste$؛
4. عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:$Cov(u_i u_j) = E(u_i u_j) = 0$ ، حيث $i \neq j$ ؛.
5. عدم وجود ارتباط بين x_iوu_i وهذه الفرضية تتعلّق بقيم المتغيّر المستقلx_i حيث[4]:

$$\begin{aligned} Cov(u_i\, x_i) &= E\left(u_i - E(u_i)\right)E\left(x_i - E\,(x_i)\right) \\ &= E\left(u_i - \left(x_i - E(x_i)\right)\right) \\ &= E(u_i\, x_i) - E(u_i)\, E(x_i) \\ &= E(u_i\, x_i) \end{aligned}$$

ثالثا:تقدير معلمات النموذج واختبار فرضياته

1. تقدير معلمات النموذج

مما هو متعارف عليه أن هناك مجموعة من الطرق التي يمكن استعمالها لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيّرات الاقتصادية، إلا أن أهمها وأكثرها استعمالا طريقة المربعات الصغرى، والمبدأ الرئيسي لهذه الطريقة هو تصغير مجموع مربع انحرافات القيم المشاهدة عن وسطها الحسابي.

---

[1] Cadoret. I et Benjamin. C et autres: **Econométrie appliquée: Méthodes, applications corrigés**, Edition De Boeck, Bruxelles, 2004, p 15.

[2] أموري هادي كاظم الحسناوي: **طرق القياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص12.

[3] Bendib. R, **Econométrie - Théorie et Applications-**, OPU, Alger, 2001, p 33.

[4] Gujarati. N. D, **Econométrie**, 1ère édition, De Boeck, Bruxelles, 2004, p 73.

فإذا رمزنا لقيم المقدرة ـ Y_i بـ$\hat{Y}_i$، حيث نفترض وجود علاقة بينx وy مصاغة في شكل المعادلة التالية:

$$y = a + bx_i + u_i .$$

وكما نعلم أن طريقة المربعات الصغرى تعتمد على مبدأ تخفيض قيمة مجموع مربعات الانحرافات الناجمة عن معادلة الانحدار المستخدمة في إيجاد المعلمات أي[1]:

$$\boldsymbol{Min \rightarrow \sum_{i=1}^{n} e_i^2 \qquad / e_i = Y_i - \hat{Y}_i}$$

نسمي القيمة $\sum_{i=1}^{n} e_i^2$ بـ SCR حيث أن $\mathrm{SCR} = \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = \mathrm{F(a,b)}$

الشرط اللازم لتخفيض SCR هو أن تكون المشتقة الجزئية لa وb معدومة أي:

$$\begin{cases} \frac{\delta(\sum e_i^2)}{\delta_a} = -2\sum(y - \hat{a} - \hat{b}x) = 2\sum e_i = 0 \\ \frac{\delta(\sum e_i^2)}{\delta_b} = -2\sum(y - \hat{a} - \hat{b}x) = 2\sum x e_i = 0 \end{cases}$$

بحل جملة المعادلتين نتحصل على ما يلي:

$$\begin{cases} \hat{a} = \bar{y} - b\bar{x} \\ \hat{b} = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2} \end{cases}$$

وعليه تكون معدلة الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى كالتالي:

2. اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

سوف نعتمد في اختبار النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية، وذلك باختبار معنوية الإحصائيات بتطبيق مجموعة من الاختبارات تتمثل في اختبار قيمة إحصائية "t" ستيودنت واختبار فيشر"F" وكذا اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد R^2 .

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن الانحدار الخطي البسيط، يعتمد على دراسة العلاقة بين متغيّرين، ولكنه كثيرا ما تصادف الباحث ظاهرة أو متغيّر لا يرتبط بظاهرة أو متغيّر واحد فقط ولكنه يتأثّر بعدّة عوامل، لذلك لابد من توسيع الانحدار البسيط ليشمل الانحدار للمتغيّر التابع y، العديد من المتغيّرات المستقلة $x_1, x_2, \dots\dots\dots x_k$، ويسمى بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص96.

أولا– الشكل العام للنموذج الخطي المتعدد:

بصفة عامة تكون الصيغة العامة للنموذج الخطي العام كالآتي[1]:

$$\boldsymbol{Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \cdots + \beta_k X_{ki} + U_i}$$

حيث تتكوّن هذه المعادلة من متغيّر تابع i ، ومجموعة من المتغيّرات المستقلة $x_k \dots \dots, x_2, x_1$، وحدّ عشوائي U_i، حيث n عدد المشاهدات و k عدد المتغيّرات المستقلة.

ثانيا– فرضيات النموذج الخطي المتعدد:

يمكن تلخيص الفرضيات التي يقوم عليها النموذج الخطي المتعدد فيما يلي[2]:

1. وجود علاقة خطية بين المتغيّر التابع Y والمتغيّرات المستقلة، أي أن Y هو دالة خطية للمتغيّرات المفسرة.
2. القيمة المتوقعة لمصفوفة حدود الخطأ تساوي المصفوفة الصفرية أي: $E(U) = 0$
3. عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الداخلة في دالة الانحدار المتعدد أو انعدام التغاير بينهما ويعبر عنها رياضيا كما يلي: $E(U_i U_j) = 0$
4. ثبات تباين المتغيّرات العشوائية والتباين المشترك لها يساوي الصفر أي:

$$\boldsymbol{Cov(U) = E(U\acute{U}) = \sigma^2 In} \quad / \quad \boldsymbol{Var(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma_u^2}$$

حيث:

In: مصفوفة أحادية. $\acute{U}$: مقلوب المصفوفة.

$\sigma^2 In$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ[3].

5. حد الخطأ غير مرتبط بالمتغيّرات المفسرة؛ $\boldsymbol{Cov(U_i, X_{ij}) = 0}$
6. الشعاع U_i يتوزع توزيعا طبيعيا.

ثالثا– تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد:

تتم عملية التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وتتم عملية التقدير كما يلي:

$$\boldsymbol{Min \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min(\grave{e}e) = Min(Y - X\beta)'(Y - X\beta) = Min\, S}$$

حيث:

$\grave{e}$: عبارة عن شعاع البواقي

e: منقول شعاع البواقي

---

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2] William. H Greenes, **Econométrie**, 5ème édition, Pearson, Paris, France, 2005, P10.

[3] أموري هادي كاظم الحسناوي: مرجع سبق ذكره، ص74.

يتمّ تخفيض مجموع مربعات الانحرافات بالاشتقاق بالنسبة للشعاع $\hat{\beta}$ نحصل على:

$$\frac{\delta S}{\delta \hat{\beta}} = -2\grave{X}Y + X\grave{X}\hat{\beta} = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \hat{\beta} = (X\grave{X})^{-1} . \grave{X}Y$$

حيث:

X: مصفوفة المتغيّرات المستقلة ذات بعد n سطر تمثل عدد المشاهدات، و$(k+1)$ عمود تمثل عدد المعلمات، وعلى هذا الأساس تكتب الصيغة التقديرية للنموذج الخطي المتعدد كما يلي:

$$Y_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_{1i} + \hat{\beta}_2 X_{1i} + \cdots + \hat{\beta}_k X_{ki} + U_i$$

نشير فقط إلى أن عملية اختبار النموذج الخطي المتعدد تتم بنفس الطريقة التي كانت في نموذج الخطي البسيط.

المطلب الثالث: مشاكل الانحدار

إن الدارس في مجال الاقتصاد القياسي، يتعرض لعدة مشاكل تصادفه في بنائه للنماذج الاقتصادية لقياسية، وخاصة عند انتفاء الفروض المبني عليها هذا النموذج، ولعل من أهم هذه المشاكل مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ.

الفرع الأول: مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

لعلّ من أهم فرضيات الانحدار الخطي هو ثبات تباين الخطأ $Var(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma_u^2$، وأن سقوط هذه الفرضية يؤدّي إلى عدم تجانس حدود الخطأ.

أولا– أسباب مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ وأثاره

1. أسباب مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ[1]

من أهم الأسباب المؤدية إلى مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطأ ما يلي

أ) وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيّرات المستقلة؛

ب) استخدام البيانات المقطعة بدلا من بيانات السلسلة الزمنية؛

ت) استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كذلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سبق ذكره، ص496.

2. الآثار المترتبة عن مشكلة عدم تبت تباين الخطأ

يترتّب عن عدم تجانس تباين الخطأ عدّة آثار يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ) تبقى معلمات المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية غير متحيزة ومتسقة لكن تصبح غير فعالة (تفقد خاصية الكفاءة)؛

ب) انحرافات المعاملات المقدّرة متحيزة، وبالتالي يسوء الوضع عند استعمال اختبارات فيشر وستيودنت المعتمدة أساسًا على فرضية ثبات التباين؛

ت) تصبح فترات الثقة أكثر اتساعًا كما تقل قوة الاختبارات المعنوية نظرًا لاختفاء خاصية أدنى تباين؛

ث) التنبؤ باستخدام نتائج تقدير يكون فيه التباين غير ثابت لن يكون ممكناً.

ثانيا– طرق الكشف عن عدم ثبات تباين الخطأ

هناك عدة اختبارات لاكتشاف وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ، نذكر منها اختبار معمل الرتب لسبيرمان واختبار وايت[2].

ثالثا– طرق معالجة مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ

بعد إجراء الاختبارات والتأكد من وجود عدم تجانس التباين ونوعيته، فالحل يكمن في تحويل النموذج الأصلي بطريقة ما تضمن الحصول على نتائج تحمل من التباين ثابتاً ومتجانساً، ومن ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لتوفيق النموذج المحول، ويمكن تحويل النموذج بالاعتماد على نوع عدم التجانس ومنه على علاقة البواقي e_{ui}^2 مع المتغيّر لمفسر، حيث أنه دالة لهذا المتغيّر أي $\sigma_{ui}^2 = F(x_i)$ ويتمّ التحويل بشكل عام عن طريق قسمة النموذج الأصلي على الجذر التربيعي لقيم المتغيّر المسبب لعدم التجانس[3].

بافتراض لدينا نموذج من الشكل: $y = \beta_0 + \beta_1 x_i + u_i$ وأن هناك مشكل عدم تجانس تباين الخطأ، لنفترض أن تباين قيمu_i تتناسب تربيعيا مع قيم المتغيّر المستقل$E(u_i^2) = \sigma^2 x^2$، طبقا لهذا الفرض يتمّ تحويل النموذج الأصلي كما يلي: $\frac{y_i}{x_i} = \frac{\beta_0}{x_i} + \beta_1 + \frac{u_i}{x_i} = \frac{1}{x_i}\beta_0 + v_i$

حيث أن v_i: حد الخطأ المحول ويحقق فرض ثبت التباين $v_i = \frac{u_i}{x_i}$

و $E(v_i^2) = E\left(\frac{u_i}{x_i}\right)^2 = \frac{1}{x_i^2}E(u_i^2) = \sigma^2$

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] أموري هادي كاظم الحسناوي: مرجع سبق ذكره، ص175.

[3] Gujarati. N. D, OP CIT, p 422.

وبهذا يتمّ إدخال متغيّر جديد هو σ^2 والذي يتحدد من النموذج، وبعد ذلك نقوم بتطبيق الطريقة التقليدية وهي طريقة المربعات الصغرى على النموذج المحول.

الفرع الثاني– مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

يشير مصطلح الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيّرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وبذلك يتمّ خرق أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد أي أن لا يكون هناك ارتباطًا خطيًا متعددًا بين المتغيّرات المستقلة، ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد[1].

أولا– أسباب التعدد الخطي وأثاره

1. أسباب التعدد الخطي:

ينشأ التعدد الخطي من عدة أسباب نذكر أهمها[2]:

- ❖ تميل المتغيّرات الاقتصادية لأن تتغير معًا عبر الزمن نظرًا لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل؛
- ❖ استخدام متغيّرات ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها؛
- ❖ التغير المتداخل لعدم جمع بيانات كافية من عينات كبيرة؛
- ❖ التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد ولنفس الفترة الزمنية؛
- ❖ عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة والتجربة.

2. الآثار المترتبة عن التعدد الخطي

إن التعدد الخطي كأي من المشاكل الأخرى يِدي ظهره إلى عدة أثار وتتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ زيادة تباين وتغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبير؛P
- ✓ الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعلمات الانحدار تصبح كبيرة جداً؛
- ✓ قيم المعلمات المقدرة تكون غير محددة وغير دقيقة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سبق ذكره، ص 468.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] امتثال محمد حسن ومحمد علي محمد أحمد: **مبادئ الاستدلال الإحصائي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص354

ثانيا– طرق اكتشاف التعدد الخطي

هناك عدة طرق للكشف عن التعدد الخطي نذكر منها طريقة التحليل الترافدي "Frisch" واختبار كلاين، وسوف نتطرق إليها كالتالي:

1. اختبار كلاين[1]:

حسب كلاين فإن مشكلة التعدد الخطي لا تكون صعبة إلا إذا تحقق الشرط التالي:

$$r^2 x_i x_j \geq r^2 y x_i x_j$$

حيث: $r^2 x_i x_j$: تمثل معامل الارتباط بين متغيّرين مستقلين.

$r^2 y x_i x_j$: معامل التحديد لمعدلة الإنحدار.

تكون وفقًا لهذا الاختبار إذا كان لدينا عدد من المتغيّرات المستقلة k فإن مشكلة الارتباط الخطي خطيرة إذا كان مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيّرين مستقلين أكبر من معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار.

2. طريقة التحليل الترافدي

تكمن هذه الطريقة في إجراء انحدار للمتغيّر التابع على كل متغيّر مستقل على حدى، ومنه نحصل على كل الانحدارات الأولية، ثم نختار الانحدار الأولي الذي يعطي أفضل النتائج وفق المعايير المتفق عليها، ثم نضيف تدريجيا متغيّرات مفسرة أخرى ونختبر أثارها على الأخطاء المعيارية وكذا معامل التحديد، ويكون المتغيّر المضاف للانحدار ذا معنوية إذا تحققت فيه الشروط التالية[2]:

- ✓ نحتفظ بهذا المتغيّر إذا حسن المتغيّر المستقل المضاف قيمة معامل التحديد بدون أن يؤثر في دقة المعلمات، نحتفظ بالمتغيّر ونعتبره كمتغيّر مستقل، أما إذا لم يحسن قيمة معامل التحديد ولا يؤثر على قيم معاملات الانحدار فإن هذا المتغيّر يجب حذفه من معادلة الانحدار.
- ✓ إذا أثر المتغيّر المستقل المضاف بشكل واضح على إشارات وقيم معلمات الانحدار لتكون قيم غير مقبولة اقتصاديًا فإنه يمكننا القول بأن هذا مؤشر على وجود التعدد الخطي بشكل معقد.

ثالثا– طرق معالجة مشكل التعدد الخطي

هناك العديد من الطرق لمعالجة مشكلة التعدد الخطي يمكن تلخيصها في ما يلي[3]:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سبق ذكره، ص 478.

[2] فيصل مفتاح وآخرون: **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص101.

[3] Gujarati. N. D, OP CIT, P 422.

1. محاولة توسيع حجم العينة من خلال إضافة بيانات كافية عن متغيّرات الظاهرة المدروسة، لأنه يساعد على تخفيض حجم التباينات نظرا لوجود علاقة عكسية بين حجم العينة وقيمة التباين؛
2. حذف المتغيّر المستقل أو المتغيّرات المستقلة التي تتسبب في ظهور المشكلة لكن غالبًا ما يستبدل هذا الحل بمشكلة أخرى، إذ يوقع الباحث بمشكلة التوصيف (عدم إدخال المتغيّرات المهمة في النموذج)؛
3. تحويل شكل الدالة باستعمال النسب والفروقات عوضًا عن المتغيّرات؛
4. استخدام أسلوب الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

الفرع الثالث– الارتباط الذاتي للأخطاء

يمكن تعريف الارتباط على أنه الارتباط بين عناصر لسلسلة من المشاهدات رتبت في بيانات سلسلة زمنية أو في بيانات المقطع العرضي[1].

أولا– أسباب ظهور الارتباط الذاتي للأخطاء وأثاره

1. أسباب ظهور الارتباط الذاتي للأخطاء

يمكن ذكر أهم سباب ظهور مشكلة ارتباط الذاتي للأخطاء في النقاط التالية[2]:

- ✓ إهمال بعض المتغيّرات المستقلة من النموذج المراد تقدره؛
- ✓ الصياغة الرياضية غير الدقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره؛
- ✓ سوء توصيف المتغيّر العشوائي؛
- ✓ عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية؛
- ✓ أثر الارتباط الذاتي، حيث أن لحيز الارتباط الذاتي دور في ظهور مشكلة الارتباط الذاتي خاصة في بيانات المقطع العرضي مثل الأزمات أو الاضطرابات التي تحدث في أحد الأقاليم هذه الأخيرة تؤثر على الميزانية الاقتصادية في الأقاليم الأخرى المجاورة.

2. الآثار المترتبة عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

يترتب على مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء مجموعة من الآثار يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- ✓ تكون المعاملات المقدرة غير دقيقة، وتكون لها تباينات كبيرة نسبيا؛
- ✓ يكون تباين القيم لمعلمات نموذج الانحدار متحيزا نحو الأسفل؛

---

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار : **الاقتصاد القياسي– النظرية والتطبيق–**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص447

[2] المرجع نفسه، ص448.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

✓ عدم دقة التنبؤات المستحيلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

ثانيا– طرق الكشف عن لارتباط الذاتي للأخطاء

هناك عدة طرق للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء نخص بالذكر لا الحصر طريقة داربين واطسون واختبار فان نيومان N، وسوف نخص بالتفصيل طريقة ديربين واطسون DW.

❖ **طريقة داربين وطسون**

تعتبر هذه الطريقة من أهم الطلاق التي يتمّ الاعتماد عليه في اكتشاف وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء[1].

بمقارنة القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية، التي يتمّ استخرجها أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات وعدد المتغيّرات المستقلة، ومن خلالها يتمّ استخراج الحدين الأعلى والأدنى، ومن خلالهما يتمّ تحديد مساحة القبول والرفض بين 0 و4 كما يلي:

الشكل رقم (01–04): توزيع مناطق وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

0	d_L	d_u	2	$4-d_u$	$4-d_L$	4
وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء	**منطقة غير محسومة**	**عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء**		**منطقة غير محسومة**	**وجود ارتباط ذاتي للأخطاء**	

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار : الاقتصاد القياسي– النظرية والتطبيق–، ص 233.

نلاحظ من الشكل أنه إذا كانت:

✓ إحصائية داربين واطسون DW تنمي للمنطقة الأولى أو لخامسة فإنه يوجد ارتباط ذاتي للخطاء؛

✓ إحصائية دربين واطسون DW تنتمي للمنطقة الثنية والرابعة فإن أمر وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه غير محسوم؛

✓ إحصائية داربين واطسون DW تنتمي للمنطقة الثالثة فإنه لا يوجد ارتبط ذاتي للأخطاء.

[1] جيلالي جلاطو: **الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص103.

المبحث الثاني: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بمعرفة محددات التضخم المحلي وهل التضخم المستورد هو أحد هذه المحددات، وذلك خلال الفترة 1990-2015، حيث سنقوم بالتعريف بأهم المتغيّرات المؤثرة في التضخم وبعد ذلك بناء نموذج قياسي وتفسيره إحصائيا واقتصاديا بغية الوصول إلى الهدف المنشود، وستكون من بين محددات النموذج مؤشرات متعلقة بالتضخم المستورد.

المطلب الأول: بناء نموذج التضخم المحلي في الجزائر

الفرع الأول: تحديد متغيّرات النموذج

بالنسبة للتضخم المحلي يعتبر نفسه التضخم العادي الموجود داخل البلد، وحسب ما تناولناه في الفصول السابقة، ومن خلال النماذج المعدّة من طرف الاقتصاديين فإنه من المتوقع أن تكون المتغيّرات الاقتصادية المفسرة لسلوكه متمثلة في:

- ✓ **معدل التضخم** :ونرمز له بالرمز ipc، وهو المتغيّر التابع في النموذج، يعبر عن معدل التغير في الأسعار المحلية للاقتصاد ككل و يعتمد في ذلك على تقدير التغير في مؤشر الأسعار.
- ✓ **معيار السيولة النقدية**: نرمز له بـ F_t، وهو عبارة عن النسبة بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام، حيث أن الكتلة النقدية والتي نرمز لها بالرمز m2 ، أي الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، ويمزج هذا المجتمع بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح و الفوائد من جهة، و السيولة من جهة ثانية،أما الناتج الداخلي الخام فهو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس قيمة ما تنتجه مختلف القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد خلال سنة.
- ✓ **متوسط الأجر الحقيقي**: نرمز له بالرمز w تم قياسها على سنة أساس سنة 2000.
- ✓ **حجم الواردات**: نرمز له بـ imp، وهو عبارة عن الوحدات المستوردة من الخارج معبر عنها بالأسعار الثابتة لسنة 1980.
- ✓ **سعر الصرف**: ونرمز له بالرمز Neer، وهو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

- ✓ **السعر الوحدوي للواردات:** نرمز له بالرمز ivu، ونقوم باستخدامه لمعرفة مدى تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي، وذلك لانفتاح الاقتصاديات الصغيرة على الأسواق العالمية للسلع والخدمات والتي تتحكم في أسعارها الدول المتقدمة والصناعية.
- ✓ **أسعار النفط:** نرمز لها بالرمز oil، وتم اعتماد أسعار صحاري بلاند، وعلى اعتبار أن أسعار النفط من بين المتغيّرات المتحكمة في الأسعار العالمية، وهي تشكل أيضا نسبة كبيرة من صادرات الجزائر فد تم اعتمادها كمتغيّر مستقل.

الفرع الثاني: تحديد شكل النموذج:

لتحديد شكل النموذج سنقوم بتقدير مختلف النماذج الممكنة، حيث أن العلاقة بين التضخم المحلي والمتغيّرات المتوقع أن تكون متغيّرات مفسرة له غير محددة، وفيما يلي جميع النماذج الممكنة:

- ➢ **النموذج الأول (M01):** وهو نموذج نفترض فيه خطية العلاقة بين التضخم المحلي والمتغيّرات المفسرة له، وعملا بهذا الافتراض يمكن صياغة نموذج التضخم المحلي وفق الشكل التالي:

$$Ipc_t = A + \beta_1 F_t + \beta_2 W_t + \beta_3 Imp_t + \beta_4 neer_t + \beta_5 Ivu_t + \beta_6 Poil_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- ➢ **النموذج الثاني (M02):** وهو نموذج نفترض فيه أن العلاقة تكون بين لوغاريتمّ التضخم المحلي ولوغاريتم المتغيّرات المفسرة، عملا بهذا الافتراض يمكن صياغة نموذج التضخم المحلي وفق الشكل التالي:

$$LIpc_t = A + \beta_1 LF_t + \beta_2 LW_t + \beta_3 LImp_t + \beta_4 Lneer_t + \beta_5 LIvu_t + \beta_6 LPoil_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- ➢ **النموذج الثالث (M03):** في هذا النموذج نفترض أن العلاقة تكون بين لوغاريتم التضخم المحلي والبيانات الأصلية للمتغيّرات المفسرة، وهو ما يمكن التعبير عليه بالشكل التالي:

$$LIpc_t = A + \beta_1 F_t + \beta_2 W_t + \beta_3 Imp_t + \beta_4 neer_t + \beta_5 Ivu_t + \beta_6 Poil_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- **النموذج الرابع (M04):**ونفترض فيه أن العلاقة تكون بين التضخم المحلي ولوغاريتم المتغيّرات المفسرة، حيث أن شكل النموذج يكون كما يلي:

$$Ipc_t = A + \beta_1 LF_t + \beta_2 LW_t + \beta_3 LImp_t + \beta_4 Lneer_t + \beta_5 LIvu_t + \beta_6 LPoil_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- **النموذج الخامس (M05):**وهو نموذج نفترض فيه أن العلاقة تكون بين معدل نمو التضخم المحلي ومعدلات نمو المتغيّرات المفسرة، والذي يمكن صياغته وفق الشكل التالي:

$$\frac{Ipc_t - Ipc_{t-1}}{Ipc_{t-1}} = A + \beta_1 \left[\frac{F_t - F_{t-1}}{F_{t-1}}\right] + \beta_2 \left[\frac{W_t - W_{t-1}}{W_{t-1}}\right] + \beta_3 \left[\frac{Imp_t - Imp_{t-1}}{Imp_{t-1}}\right] + \beta_4 \left[\frac{neer_t - neer_{t-1}}{neer_{t-1}}\right] + \beta_5 \left[\frac{Ivu_t - Ivu_{t-1}}{Ivu_{t-1}}\right] + \beta_6 \left[\frac{Poil_t - Poil_{t-1}}{Poil_{t-1}}\right] + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- **النموذج السادس (M06):**ونفترض فيه أن العلاقة تكون بين سلاسل الفروق من الدرجة الأولى، أي أن النموذج يأخذ الشكل التالي:

$$Ipc_t - Ipc_{t-1} = A + \beta_1[F_t - F_{t-1}] + \beta_2[W_t - W_{t-1}] + \beta_3[Imp_t - Imp_{t-1}] + \beta_4[neer_t - neer_{t-1}] + \beta_5[Ivu_t - Ivu_{t-1}] + \beta_6[Poil_t - Poil_{t-1}] + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

ومن خلال النماذج السابقة سوف نقوم بالمفاضلة بين نماذج التضخم المحلي، ومن أجل اختيار العلاقة الأنسب والتي تربط التضخم المحلي بمحدداته، فإننا سنعتمد على بعض المعايير الإحصائية والاقتصادية، حيث سنأخذ معامل التحديد المصحح وعدد المعلمات المقبولة اقتصاديا وإحصائيا كمعايير للمفاضلة بين النماذج المقدرة.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن وضع الجدول الموالي:

[1]-أنظر الملحق رقم 11.

الجدول(02-04):نتائج المفاضلة بين نماذج التضخم المحلي

النموذج		عدد المعلمات المقبولة اقتصاديا	عدد المعلمات المقبولة احصائيا
M01	*0.9500*	*05 من 06*	*05 من 06*
M02	*0.9944*	*06 من 06*	*06 من 06*
M03	*0.9786*	*05 من 06*	*04 من 06*
M04	*0.0.9875*	*03 من 06*	*05 من 06*
M05	*0.6800*	*05 من 06*	*01 من 06*
M06	*0.5059*	*05 من 06*	*01 من 06*

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج التقدير

عملا بهذه المعايير فإننا سنختار العلاقة التي تعطي أكبر تفسير لتغيرات التضخم المحلي والتي يكون ضمنها أكبر عدد ممكن من المعلمات المقبولة اقتصاديا وإحصائيا، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النموذج M02 يمتاز بأكبر قدرة تفسيرية، حيث أن 99.44%من تغيرات لوغاريتم التضخم المحلي مفسر بلوغاريتم المتغيّرات المفسرة، وأن كل المعلمات ضمن هذا النموذج (06) مقبول اقتصاديا وإحصائيا.

وعليه فإن العلاقة الأنسب لتفسير سلوك التضخم المحلي في الجزائر هي العلاقة اللوغاريتمية، والتي يمكن التعبير عليها بالشكل التالي:

$$LIpc_t = A + \beta_1 LF_t + \beta_2 LW_t + \beta_3 LImp_t + \beta_4 Lneer_t + \beta_5 LIvu_t + \beta_6 LPoil_t + \varepsilon_t$$

ومن أجل تحسين النموذج، قمنا بحساب درجة الإبطاء لكل متغيّر، فوجدنا أن درجة الإبطاء للأجور والسعر الوحدوي للواردات بفترة واحدة حيث أن تغيير نمط الاستهلاك ومواكبة تطورات الأسعار العالمية يستلزم سنة حتى نكون في وضع التوازن الجديد، وعليه يصبح شكل النموذج كما يلي:

$$LIpc_t = A + \beta_1 LF_t + \beta_2 LW_{t-1} + \beta_3 LImp_t + \beta_4 Lneer_t + \beta_5 LIvu_{t-1} + \beta_6 LPoil_t + \varepsilon_t$$

الفرع الثالث: تحديد نموذج التضخم المحلي

بناءا على ما سبق فإننا وجدنا أن أفضل نموذج هو:

$$LIpc_t = A + \beta_1 LF_t + \beta_2 LW_{t-1} + \beta_3 LImp_t + \beta_4 Lneer_t + \beta_5 LIvu_{t-1} + \beta_6 LPoil_t + \varepsilon_t$$

وبتقدير النموذج السابق، وباستخدام برنامج Eviews 4 نجد:

الشكل رقم (02-04): تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.937630	0.643526	7.672773	0.0000
LF	0.252285	0.023166	10.89032	0.0000
LIMP	-0.133357	0.054980	-2.425551	0.0294
LNEER	-0.462427	0.106645	-4.336148	0.0007
LPOIL	-0.059029	0.014705	-4.014286	0.0013
LIVU(-1)	0.320839	0.046969	6.830873	0.0000
LW(-1)	0.090351	0.041689	2.167287	0.0479

R-squared	0.996124	Mean dependent var	4.742434
Adjusted R-squared	0.994463	S.D. dependent var	0.239530
S.E. of regression	0.017824	Akaike info criterion	-4.955352
Sum squared resid	0.004448	Schwarz criterion	-4.607177
Log likelihood	59.03119	F-statistic	599.6636
Durbin-Watson stat	1.808110	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

من خلال الشكل السابق نجد أن النموذج يمكن صياغته كما يلي:

$$Ln\ Ipc_t = 4.93 + 0.25LnF_t + 0.09LnW_{t-1} - 0.13\ Ln\ Imp_t - 0.46Lnneer_t + 0.32\ Ln\ Ivu_{\ t-1} - 0.06\ Ln\ poil_{\ t-1}$$

من خلال النموذج نجد:

- ✓ المقدار الثابت A والذي يقدر بـ 4.93 وهو يمثل باقي العوامل المحددة للتضخم المحلي في الجزائر والعوامل التي لا يمكن قياسها.
- ✓ الإشارة السالبة لكل من حجم الواردات وسعر الصرف تدلّ على العلاقة العكسية مع التضخم المحلي خلال فترة الدراسة. أما الإشارة الموجبة لباقي المتغيّرات فهي تدلّ على العلاقة الطردية مع التضخم المحلي خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: تقييم نموذج التضخم المحلي في الجزائر

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بتقييم النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية ثم تقييمه من الناحية الاقتصادية

الفرع الأول: التقييم الإحصائي للنموذج

1- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم: تستخدم إحصائية ستودنت **t** لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيّرات المفسرة على المتغيّر التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم $H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \ldots = \beta_6 = 0$

الفرضية البديلة $H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \ldots = \beta_6 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية ستيودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتمّ استخرج هذه الأخيرة من جدول ستيودنت عند معنوية 5% وبدرجة حرية مساوية لـ (n-k) وتساوي 26-7=19 لنجد: $t^{\alpha/2}_{n-k}=t^{0.025}_{19}=2.093$

الجدول رقم (03-04): نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج

المقدرات	المعلمات	القيمة الجدولية	القيم المحسوب	الاحتمال	المقارنة	القرار
A	β_0	2.093	07.67	0.0000	2.093 < 7.67	نقبل H_1
LF	B_1	2.093	10.89	0.0000	2.093 <10.89	نقبل H_1
LIMP	B_2	2.093	02.43	0.0294	2.093 < 2.43	نقبل H_1
LNEER	B_3	2.093	04.34	0.0007	2.093 < 4.34	نقبل H_1
LPOIL	B_4	2.093	04.01	0.0013	2.093 < 4.01	نقبل H_1
LIVU(-1)	B_5	2.093	06.83	0.0000	2.093 < 6.83	نقبل H_1
LW(-1)	B_6	2.093	02.16	0.0479	2.093 < 2.16	نقبل H_1

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات Eviews 4 (ملحق رقم 11) والجداول الإحصائية.

من خلال هذا الجدول وجدنا أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لجميع المعلمات أكبر من قيمتها الجدولية، واحتمال الخطأ أقل من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا يعني أن جميع المقدرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير التضخم المحلي خلال الفترة محل الدراسة، وبالتالي فهي متغيّرات مؤثرة على التضخم المحلي.

2- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**: لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم معامل التحديد **R-squared** واختبار فيشر **F** وذلك كما يلي:

- ✓ **معامل التحديد (R-squared)**: من خلال مخرجات برنامج Eviews نجد أن معامل التحديد يساوي 0.99، وهي قريبة جدا من الواحد، حيث أن التضخم المحلي مفسر بنسبة 99.61% من طرف المتغيّرات المفسرة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين التضخم المحلي والمتغيّرات المفسرة، أما الباقي 0.39% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

✓ **اختبار فيشرF**: يهدف هذا الاختبار، لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار وذلك في ظل الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنصّ على انعدام العلاقة بين المتغيّرات المفسرة والمتغيّر التابع $H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_6 = 0$

الفرضية البديلة: تنصّ على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم $H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \dots = \beta_6 \neq 0$

يتمّ مقارنة قيمة **F** المحسوبة والتي تقدر بـ599.66 بقيمة **F** الجدولية التي يتمّ استخراجها من جدول فيشر عند معنوية 5%، وبدرجة حرية للبسط والمقام كما يلي:

$$F^{k}_{n-k-1} = F^{6}_{26-6-1} = F^{6}_{19} = 2.63$$

ومنه نلاحظ أن **F** المحسوبة أكبر من **F** الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنصّ على كل معاملات المتغيّرات المفسرة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود على الأقل معامل واحد من المعاملات التي يتضمنها النموذج لا تساوي للصفر، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيّر التابع والمتغيّرات المفسرة وعليه فإن للنموذج ككل معنوية إحصائية، وهو ما يدل على أن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين المستوى العام للأسعار والمتغيّرات المفسرة (على الأقل مقدرة واحدة للنموذج معنوية إحصائيا).

الفرع الثاني: التقييم القياسي للنموذج

1- **اختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ**: من المفترض أنه ليس هناك ارتباط بين عناصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، غير أن هذا الافتراض يصعب تحقيقه دائما خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيانات على شكل سلسلة زمنية، وبالتالي يجب معالجة هذه الوضعية حتى يكون النموذج أكثر دقة، ولاكتشاف هذا الخلل يتمّ الاعتماد على اختبار داربين واطسون "DW"، والذي يفترض وجود الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنصّ على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء $H_0: \rho = 0$

الفرضية البديلة: تنصّ على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء $H_1: \rho \neq 0$

حيث من خلال الاختبار نقوم بالمقارنة بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي DW=1.81، وقيمة إحصائية داربين واطسون المستخرجة من الجدول أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=26 وعدد المتغيّرات المفسرة k=6، لنجد قيم كلا من d_U وd_L وهما مساويان لـ 0.90 و1.99 على التوالي.

ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه نقوم بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (03-04): نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

0	d_L=0.90	d_u=1.99	2	2.01	3.10	4
	DW=1.81					
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة غير محسومة	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء		منطقة غير محسومة	وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS4

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية داربين واطسون المحسوبة تقع في منطقة اللاحسم، لذلك نستعين باختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للتأكّد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

- ✓ **اختبار Breusch-Godfrey**: يتركز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد لنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء وتتمثل فرضيلته في:

فرضية العدم: تنصّ على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_p = 0$

الفرضية البديلة: تنصّ على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء $H_1: \rho_1 \neq \rho_2 \neq \cdots \neq \rho_p \neq 0$

فإذا كان(nR^2) > ($X^2_{k,\alpha}$) نقبل فرضية العدم وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين للأخطاء.

من خلال الشكل الموالي نجد أن (nR^2=26*0.032488=0.85) > ($X^2_{6,0.05}$=12.59)، وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وتؤكده إحصائية F_c=0.20 وهي قيمة غير معنوية إحصائيا عند 5% (Prob F-statistic =0.82 إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

الشكل رقم (04-04): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج Ipc باستخدام Breusch-Godfrey (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.201471	Probability	0.820237
Obs*R-squared	0.682239	Probability	0.710974

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/31/18 Time: 08:16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.071315	0.709721	0.100483	0.9216
LF	0.002452	0.025323	0.096843	0.9244
LIMP	-0.001821	0.058483	-0.031141	0.9757
LIVU(-1)	-0.003841	0.050276	-0.076408	0.9404
LNEER	-0.007234	0.116047	-0.062336	0.9513
LPOIL	-0.000826	0.016881	-0.048917	0.9618
LW(-1)	-0.002927	0.045018	-0.065024	0.9492
RESID(-1)	0.072053	0.302053	0.238543	0.8155
RESID(-2)	-0.198585	0.337166	-0.588982	0.5668

R-squared	0.032488	Mean dependent var	-9.96E-16
Adjusted R-squared	-0.612521	S.D. dependent var	0.014913
S.E. of regression	0.018937	Akaike info criterion	-4.797902
Sum squared resid	0.004303	Schwarz criterion	-4.350250
Log likelihood	59.37797	F-statistic	0.050368
Durbin-Watson stat	1.923824	Prob(F-statistic)	0.999877

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

2- **اختبار ثبات التباين**: من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومنه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية وهذا بالقيام باختبارات عدم تجانس التباين وسنقوم للتحقق من هذا بالاعتماد على اختبار وايت white، حيث يعتمد هذا الأخير على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيّرات المستقلة وكذا مربعاتها، وتتمثب فرضيات النموذج في:

H_0: **فرضية العدم**: تنصّ على ثبات التباين (التجانس)

H_1: **الفرضية البديلة**: تنصّ على عدم ثبات التباين

ويتمّ مقارنة إحصائية wh عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية k، مع قيمة كاي تربيع الجدولية، فإذا كانت قيمة كاي تربيع أقل من قيمة إحصائية wh فإننا نرفض فرضية العدم، وهذا يعني عدم ثبات التباين.

ومن خلال الشكل الموالي نجد أن ($X^2_{6,0.05}$=12.59) > (wh=8.73) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي ثبات التباين.

الشكل رقم (05–04): اختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية وايت

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.660162	Prob. F(6,14)	0.2034
Obs*R-squared	8.730048	Prob. Chi-Square(6)	0.1893
Scaled explained SS	4.712205	Prob. Chi-Square(6)	0.5812

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/02/18 Time: 16:32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000164	0.005338	0.030661	0.9760
LF^2	-0.000161	0.000108	-1.490206	0.1584
LIMP^2	0.000344	0.000129	2.659383	0.0187
LNEER^2	-3.13E-05	0.000190	-0.164481	0.8717
LPOIL^2	-3.30E-05	3.29E-05	-1.005653	0.3316
LIVU(-1)^2	-1.37E-05	8.44E-05	-0.162243	0.8734
LW(-1)^2	-0.000113	7.31E-05	-1.550549	0.1433

R-squared	0.415717	Mean dependent var	0.000212
Adjusted R-squared	0.165309	S.D. dependent var	0.000338
S.E. of regression	0.000309	Akaike info criterion	-13.06515
Sum squared resid	1.34E-06	Schwarz criterion	-12.71698
Log likelihood	144.1841	Hannan-Quinn criter.	-12.98959
F-statistic	1.660162	Durbin-Watson stat	2.702100
Prob(F-statistic)	0.203387		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

3- **اختبار نوع توزيع البواقي**: للتأكد من البواقي هل تتوزع طبيعيا هناك العديد من الاختبارات التي يمكن الاعتماد عليها، ولعل أهم هذه الاختبارات اختبار Jarque-Bera، حيث تتمثل فرضياته في:

فرضية العدم: تنصّ على تتوزع توزيعا طبيعيا

الفرضية البديلة: تنصّ على لا تتوزع توزيعا طبيعيا

حيث يتمّ قبول الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera أكبر من 05% وفي حالة العكس يتمّ رفضها.

والشكل الموالي يوضح لنا النتائج التي تم التوصل إليها وفق هذا الاختبار:

الشكل رقم (06-04): اختبار Jarque-Bera لتوزيع البواقي

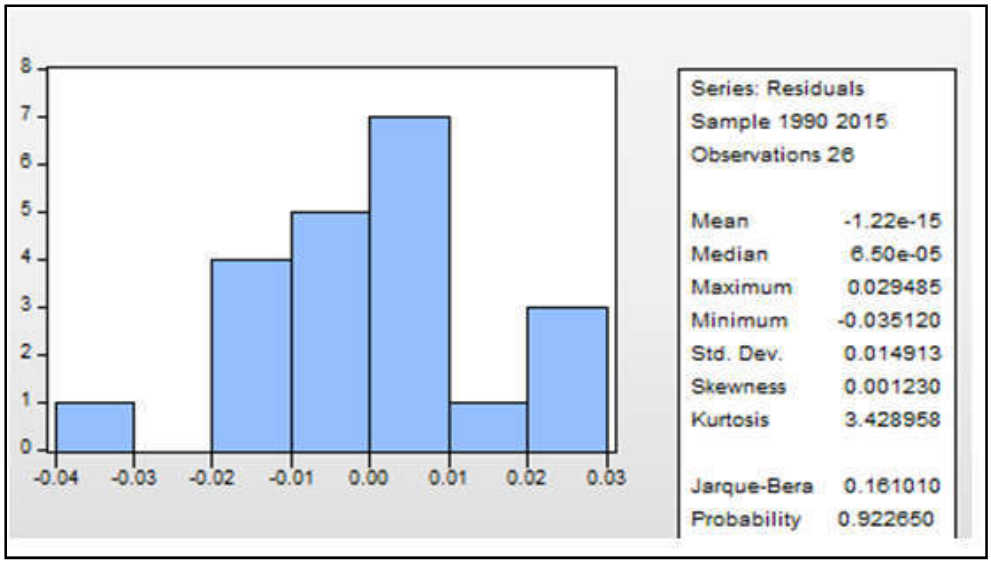

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن احتمال **Jarque-Bera** هو 0.99265، وهي نسبة أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول أن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

4- **اختبار الامتداد الخطي المتعدد:** باستخدام طريقة فريش كلاين Klein حيث تقوم هذه الطريقة على المقارنة بين معامل التحديد R_j لكل متغيّر مستقل مع المتغيّرات المستقلة الأخرى، ثم مقارنتها بمعامل التحديد للنموذج ككل، فإذا وجدنا أن معامل التحديد لأحد هذه المتغيّرات أكبر من معامل التحديد الخاص بالنموذج نقول أن هناك امتداد خطي وعلى هذا الأساس قمنا بـ حساب مصفوفة الارتباط بين متغيّرات النموذج وكانت كما يلي:

شكل 04-07: مصفوفة الارتباط بين متغيّرات النموذج

Correlation

	IPC	F	W	POIL	IVU	NEER	IMP
IPC	1.000000	0.975182	0.875324	0.816877	0.954963	-0.820834	0.940912
F	0.975182	1.000000	0.931469	0.878813	0.971934	-0.717105	0.980475
W	0.875324	0.931469	1.000000	0.812291	0.932000	-0.530764	0.912097
POIL	0.816877	0.878813	0.812291	1.000000	0.897138	-0.642102	0.866274
IVU	0.954963	0.971934	0.932000	0.897138	1.000000	-0.750086	0.945926
NEER	-0.820834	-0.717105	-0.530764	-0.642102	-0.750086	1.000000	-0.672741
IMP	0.940912	0.980475	0.912097	0.866274	0.945926	-0.672741	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

من خلال معطيات النموذج السابق وجدنا أن معامل التحديد الخاص بالنموذج ككل هو R^2= 99.61، وبمقارنة هذه القيمة مع بقية القيم في مصفوفة الارتباط بين المتغيّرات نجد أن جميع القيم أقل من معامل التحديد الإجمالي وبالتالي لا يوجد امتداد خطي.

إن النموذج المقدر يحقق المعنوية الإحصائية لجميع المعاملات، كما أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يدفع مبدئيا باتجاه قبوله إحصائيا وقياسيا والانتقال إلى المرحلة الثالثة من الاختبارات والتي تُعْنى بمدى مطابقته للنظرية الاقتصادية.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي للنموذج:

اقتصاديا تبدو أن الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعّم هذا التوجّه:

- ✓ إشارة الحدّ الثابت الموجبة: Ln A=4.94، تعني بأنه في حالة ثبات المتغيّرات المفسّرة فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بـ 4.94% كنتيجة لسرعة دوران النقود وهو ما يتلاءم والنظرية الاقتصادية.
- ✓ إشارة مقدرة معيار السيولة ($F_t = {M_{2t}}/{Pib_t}$) الموجبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.25 بما يعني أن أي زيادة في السيولة النقدية بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار(معدل التضخم) بمقدار 0.25%.
- ✓ إشارة مقدرة الواردات في حجمها الحقيقي السالبة والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية، حيث أنها تعزز جانب العرض المحلي في مقابل الطلب المتزايد، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -0.13 بما يعني أن أي زيادة في الحجم الحقيقي للواردات بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بمقدار 0.13%.
- ✓ إشارة مقدرة سعر الصرف الفعلي العكسية والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية، حيث أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري سيرفع من قيمة الواردات وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.46- مما يعني أن أي انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.46%.
- ✓ إشارة مقدرة سعر البترول العكسية والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية، حيث تُعدّ الجزائر من بين الدول المصدرة للبترول وسعره يُشكّل المحقق الأكبر لمختلف توازناتها الداخلية والخارجية، لذلك فأي انخفاض في أسعار النفط عالميا سيؤدّي إلى اختلالات تنعكس في جزئية منها على عدم مقدرة الدولة الجزائرية في إحداث التوازن المطلوب بين الطلب والعرض المحليين مما يؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد قدرت قيمة

تلك المعلمة بـ (−0.06) بما يعني أن أي انخفاض في أسعار النفط بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.06%.

- ✓ إشارة مقدرة السعر الوحدوي للواردات المبطئة بفترة واحدة الطردية والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين في الزمن tسيؤدّي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ولكن في الفترة اللاحقة، ذلك أنه لما كان من الصعوبة إيجاد بديل للسلع المستوردة (خصوصا في الدول النامية) ولما كانت أوامر الاستيراد عادة ما تتطلب سنة مسبقا فإنه حتى ولو بقي حجم السلع والخدمات المستوردة ثابتا خلال السنة الأولى أو ما يقارب ذلك فإن السعر يكون أعلى، ولما كانت أوامر الشراء التي طُلبت لا يمكن إلغاؤها ولما كان من العادة أن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت لإيجاد بديل للسلع المستوردة، فإن نفس الحجم من السلع والخدمات سوف يستورد بسعر أعلى حتى الفترة $(t + t_1)$، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.32 بما يعني أن أي ارتفاع في السعر الوحدوي للواردات بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.32%.
- ✓ إشارة مقدرة الأجر الحقيقي الطردية والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية، حيث أن رفع الأجر الحقيقي يعني الرفع من الطلب الكلي الفعال مما يرفع المستوى العام للأسعار، لكن ذلك الطلب يكون في ذروته بعد ما يقارب السنة تقريبا ذلك أن تغير سلوك الاستهلاك عادة ما يتطلب فترة زمنية معينة، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.09 بما يعني أن أي ارتفاع الأجر الحقيقي بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.09%.

المبحث الثالث: أثر التضخم المستورد على الميزان التجاري الجزائري

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بمعرفة محددات التي تؤثر في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2015، وهل التضخم المستورد هو أحد هذه المحددات، حيث سنقوم بالتعريف بأهم المتغيّرات المؤثرة في التضخم وبعد ذلك بناء نموذج قياسي وتفسيره إحصائيا واقتصاديا بغية الوصول إلى الهدف المنشود. نشير فقط إلى أننا سنستخدم مؤشرات متعلقة بالتضخم المستورد كمحددات للنموذج.

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بمعرفة محددات التضخم المحلي وهل التضخم المستورد هو أحد هذه المحددات، وذلك خلال الفترة 1990-2015، حيث سنقوم بالتعريف بأهم المتغيّرات المؤثرة في التضخم وبعد ذلك بناء نموذج قياسي وتفسيره إحصائيا واقتصاديا بغية الوصول إلى الهدف المنشود،.

المطلب الأول: بناء نموذج للميزان التجاري في الجزائر

الفرع الأول: تحديد متغيّرات النموذج

حسب ما تناولناه في الفصول السابقة، ومن خلال النماذج المعدة من طرف الاقتصاديين فإنه من المتوقع أن تكون المتغيّرات الاقتصادية المفسرة لسلوكه متمثلة في:

- ✓ **رصيد الميزان التجاري:** ونرمز له بالرمز bc_t، وهو المتغيّر التابع في النموذج، يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات في الجزائر، وبالتالي فهذا الرصيد قد يكون موجب وقد يكون سالب.
- ✓ **سعر الصرف:** ونرمز له بالرمز Neer، وهو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية.
- ✓ **السعر الوحدوي للواردات:** نرمز له بالرمز ivu، ونقوم باستخدامه لمعرفة مدى تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي، وذلك لانفتاح الاقتصاديات الصغيرة على الأسواق العالمية للسلع والخدمات والتي تتحكم في أسعار ها الدول المتقدمة والصناعية.
- ✓ **أسعار النفط:** نرمز لها بالرمز oil، وتم اعتماد أسعار صحاري بلاند، وعلى اعتبار أن أسعار النفط من بين المتغيّرات المتحكمة في الأسعار العالمية، وهي تشكل أيضا نسبة كبيرة من صادرات الجزائر فد تم اعتمادها كمتغيّر مستقل.
- ✓ **الميل المتوسط للاستيراد:** نرمز له بـ M_t، وهو عبارة عن النسبة بين قيمة الواردات والناتج الداخلي الخام، حيث أن الواردات والتي نرمز لها بالرمز IMPO، وهو عبارة عن الوحدات المستوردة من الخارج معبر عنها

بالأسعار الثابتة ،أما الناتج الداخلي الخام فهو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس قيمة ما تنتجه مختلف القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد خلال سنة.

الفرع الثاني: تحديد شكل النموذج:

لتحديد شكل النموذج سنقوم بتقدير مختلف النماذج الممكنة، حيث أن العلاقة بين رصيد الميزان التجاري والمتغيّرات المتوقع أن تكون متغيّرات مفسرة له غير محددة، وفيما يلي جميع النماذج الممكنة:

- **النموذج الأول (M01):**وهو نموذج نفترض فيه خطية العلاقة بين رصيد الميزان التجاري والمتغيّرات المفسرة له، وعملا بهذا الافتراض يمكن صياغة نموذج التضخم المحلي وفق الشكل التالي:

$$BC_t = A + \beta_1 M_t + \beta_2 Ivu_t + \beta_3 neer_t + \beta_4 Poil_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- **النموذج الثاني (M02):**وهو نموذج نفترض فيه أن العلاقة تكون بين لوغاريتم رصيد الميزان التجاري ولوغاريتم المتغيّرات المفسرة، عملا بهذا الافتراض يمكن صياغة نموذج التضخم المحلي وفق الشكل التالي:

$$lBC_t = A + \beta_1 lM_t + \beta_2 lIvu_t + \beta_3 lneer_t + \beta_4 lPoil_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- **النموذج الثالث (M03):**في هذا النموذج نفترض أن العلاقة تكون بين لوغاريتم رصيد الميزان التجاري والبيانات الأصلية للمتغيّرات المفسرة، وهو ما يمكن التعبير عليه بالشكل التالي:

$$LBC_t = A + \beta_1 M_t + \beta_2 Ivu_t + \beta_3 neer_t + \beta_4 Poil_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- **النموذج الرابع (M04):**ونفترض فيه أن العلاقة تكون بين رصيد الميزان التجاري ولوغاريتم المتغيّرات المفسرة، حيث أن شكل النموذج يكون كما يلي:

$$BC_t = A + \beta_1 lM_t + \beta_2 lIvu_t + \beta_3 lneer_t + \beta_4 lPoil_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- **النموذج الخامس (M05):**وهو نموذج نفترض فيه أن العلاقة تكون بين معدل نمو الميزان التجاري ومعدلات نمو المتغيّرات المفسرة، والذي يمكن صياغته وفق الشكل التالي:

$$\frac{BC_t - BC_{t-1}}{BC_{t-1}} = A + \beta_1\left[\frac{M_t - M_{t-1}}{M_{t-1}}\right] + \beta_2\left[\frac{IVU_t - IVU_{t-1}}{IVU_{t-1}}\right] + \beta_3\left[\frac{neer_t - neer_{t-1}}{neer_{t-1}}\right] + \beta_4\left[\frac{Poil_t - Poil_{t-1}}{Poil_{t-1}}\right] + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

- **النموذج السادس (M06):** ونفترض فيه أن العلاقة تكون بين سلاسل الفروق من الدرجة الأولى، أي أن النموذج يأخذ الشكل التالي:

$$BC_t - BC_{t-1} = A + \beta_1[M_t - M_{t-1}] + \beta_2[Ivu_t - Ivu_{t-1}] + \beta_3[neer_t - neer_{t-1}] + \beta_4[Poil_t - Poil_{t-1}] + \varepsilon_t$$

حيث يمثل A الثابت و ε_t مقدار الخطأ.

ومن خلال النماذج السابقة سوف نقوم بالمفاضلة بين نماذج الميزان التجاري، ومن أجل إختيار العلاقة الأنسب والتي تربط الميزان التجاري بمحدداته، فإننا سنعتمد على بعض المعايير الإحصائية والاقتصادية، حيث سنأخذ معامل التحديد المصحح وعدد المعلمات المقبولة اقتصاديا وإحصائيا كمعايير للمفاضلة بين النماذج المقدرة.[1]

ومن خلال ما سيق يمكن وضع الجدول الموالي:

الجدول(04-04):نتائج المفاضلة بين نماذج الميزان التجاري

النموذج		عدد المعلمات المقبولة اقتصاديا	عدد المعلمات المقبولة احصائيا
M01	0.9500	05 من 05	05 من 05
M02	لا يمكن إدخال اللوغاريتم بسبب أن رصيد الميزان التجاري سالب		
M03	لا يمكن إدخال اللوغاريتم بسبب أن رصيد الميزان التجاري سالب		
M04	0.8415	04 من 05	02 من 05
M05	0.5729	03 من 05	03 من 05
M06	0.9222	03 من 05	02 من 05

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التقدير في الملحق رقم 11

عملا بهذه المعايير، فإننا سنختار العلاقة التي تعطي أكبر تفسير لتغيرات الميزان التجاري والتي يكون ضمنها أكبر عدد ممكن من المعلمات المقبولة اقتصاديا وإحصائيا، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النموذج M01 يمتاز بأكبر قدرة تفسيرية، حيث أن 95.00%من تغيّرات الميزان التجاري مفسرة بالمتغيّرات المفسرة، وأن عدد معلماته المقبول اقتصاديا وإحصائيا ضمن هذه العلاقة هو 05 معلمات على التوالي من أصل 04 معلمات ضمن هذا النموذج.

[1]-أنظر الملحق رقم 11.

وعليه فإن العلاقة الأنسب لتفسير سلوك التضخم المحلي في الجزائر هي العلاقة اللوغاريتمية، والتي يمكن التعبير عليها بالشكل التالي:

$$BC_t = A + \beta_1 M_t + \beta_2 Ivu_t + \beta_3 neer_t + \beta_4 Poil_t + \varepsilon_t$$

ومن أجل تحسين النموذج قمنا بحساب درجة الإبطاء لكل متغيّر، فوجدنا أن درجة الإبطاء للسعر الوحدوي للواردات بفترة واحدة حيث أن تغيير نمط الاستهلاك ومواكبة تطورات الأسعار العالمية يستلزم سنة حتى نكون في وضع التوازن الجديد، وعليه يصبح شكل النموذج كما يلي:

$$BC_t = A + \beta_1 M_t + \beta_2 Ivu_{t-1} + \beta_3 neer_t + \beta_4 Poil_t + \varepsilon_t$$

الفرع الثالث: تحديد نموذج الميزان التجاري

بناءا على ما سبق فإننا وجدنا أن أفضل نموذج هو:

$$BC_t = A + \beta_1 M_t + \beta_2 Ivu_{t-1} + \beta_3 neer_t + \beta_4 Poil_t + \varepsilon_t$$

وبتقدير النموذج السابق، وباستخدام برنامج Eviews 4 نجد:

الشكل رقم (04-08): تقدير نموذج الميزان التجاري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4753.654	757.8759	6.272338	0.0000
IVU(-1)	11.30037	5.020808	2.250708	0.0388
NEER	-41.93062	7.374153	-5.686162	0.0000
M	-641.8833	80.25667	-7.997881	0.0000
POIL	42.77942	3.091055	13.83975	0.0000

R-squared	0.960012	Mean dependent var	903.5121
Adjusted R-squared	0.950015	S.D. dependent var	1004.633
S.E. of regression	224.6100	Akaike info criterion	13.87086
Sum squared resid	807194.4	Schwarz criterion	14.11956
Log likelihood	-140.6441	Hannan-Quinn criter.	13.92484
F-statistic	96.02923	Durbin-Watson stat	1.541785
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

من خلال الشكل السابق نجد أن النموذج يمكن صياغته كما يلي:

$$BC_t = 4753.654 - 641.88 M_t + 11.30 Ivu_{t-1} - 41.93 neer_t + 42.77 Poil_t$$

من خلال النموذج نجد:

- ✓ المقدار الثابت A والذي يقدر بـ 4753.654 وهو يمثل باقي العوامل المحددة لرصيد الميزان التجاري في الجزائر والعوامل التي لا يمكن قياسها.

- ✓ الإشارة السالبة لكل من الميل المتوسط للواردات وسعر الصرف تدل على العلاقة العكسية مع التضخم المحلي خلال فترة الدراسة، أما الإشارة الموجبة لباقي المتغيّرات فهي تدل على العلاقة الطردية مع التضخم المحلي خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: تقييم نموذج الميزان التجاري في الجزائر

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بتقييم النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية ثم تقييمه من الناحية الاقتصادية

الفرع الأول: التقييم الإحصائي للنموذج

1- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم: تستخدم إحصائية ستودنت **t** لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيّرات المفسرة على المتغيّر التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم $H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_4 = 0$

الفرضية البديلة $H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \dots = \beta_4 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية ستيودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتمّ استخرج هذه الأخيرة من جدول ستيودنت عند معنوية 5% وبدرجة حرية مساوية لـ (n-k) وتساوي 26-4=22 لنجد: $t^{\alpha/2}_{n-k}=t^{0.025}_{19}=2.074$

الجدول رقم (05-04): نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج

المقدرات	المعلمات	القيمة الجدولية	القيم المحسوب	الاحتمال	المقارنة	القرار
A	β_0	2.074	06.27	0.0000	2.074<6.27	نقبل H_1
M	B_1	2.074	8.00	0.0000	2.074<8.00	نقبل H_1
LIVU(-1)	B_2	2.074	02.25	0.0388	2.074<2.25	نقبل H_1
LNEER	B_3	2.074	05.69	0.0007	2.074<5.69	نقبل H_1
LPOIL	B_4	2.074	13.84	0.0013	2.074<13.84	نقبل H_1

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات Eviews 4 والجداول الإحصائية

من خلال الجدول السابق وجدنا أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لجميع المعلمات أكبر من قيمتها الجدولية، واحتمال الخطأ أقل من 5%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا يعني أن جميع المقدرات ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير التضخم المحلي خلال الفترة محل الدراسة، وبالتالي فهي متغيّرات مؤثرة على التضخم المحلي.

2- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**: لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم معامل التحديد **R-squared** واختبار فيشر **F** وذلك كما يلي:

- ✓ **معامل التحديد (R-squared)**: من خلال مخرجات برنامج Eviews نجد أن معامل التحديد يساوي 0.96، وهي قريبة جدا من الواحد، حيث أن رصيد الميزان التجاري مفسر بنسبة 96.00% من طرف المتغيّرات المفسرة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين رصيد الميزان التجاري والمتغيّرات المفسرة، أما الباقي 4.00% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.
- ✓ **اختبار فيشرF**: يهدف هذا الاختبار، لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار وذلك في ظل الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنصّ على انعدام العلاقة بين المتغيّرات المفسرة والمتغيّر التابع $H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \ldots = \beta_4 = 0$

الفرضية البديلة: تنصّ على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم $H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \ldots = \beta_4 \neq 0$

يتمّ مقارنة قيمة **F** المحسوبة والتي تقدر بـ96.03 بقيمة **F** الجدولية التي يتمّ استخراجها من جدول فيشر عند معنوية 5%، وبدرجة حرية للبسط والمقام كما يلي:

$$F^{k}_{n-k-1} = F^{6}_{26-4-1} = F^{6}_{21} = 2.57$$

ومنه نلاحظ أن **F** المحسوبة أكبر من **F** الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنصّ على كل معاملات المتغيّرات المفسرة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود على الأقل معامل واحد من المعاملات التي يتضمنها النموذج لا تساوي للصفر، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيّر التابع والمتغيّرات المفسرة وعليه فإن للنموذج ككل معنوية إحصائية، وهو ما يدل على أن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين رصيد الميزان التجاري والمتغيّرات المفسرة (على الأقل مقدرة واحدة للنموذج معنوية إحصائيا).

الفرع الثاني: التقييم القياسي للنموذج

1- **اختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ**: من المفترض أنه ليس هناك ارتباط بين عناصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، غير أن هذا الافتراض يصعب تحقيقه دائما خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيانات على شكل سلسلة زمنية، وبالتالي يجب معالجة هذه الوضعية حتى يكون النموذج أكثر دقة، ولاكتشاف هذا الخلل يتمّ الاعتماد على اختبار داربين واطسون "DW"، والذي يفترض وجود الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنصّ على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء $H_0: \rho = 0$

الفرضية البديلة: تنصّ على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء $H_1: \rho \neq 0$

حيث من خلال الاختبار نقوم بالمقارنة بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي DW=1.54، وقيمة إحصائية داربين واطسون المستخرجة من الجدول أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=26 وعدد المتغيّرات المفسرة k=4، لنجد قيم كلا من d_U وd_L وهما مساويان لـ 1.76 و1.06 على التوالي.

ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه نقوم بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (09-04): نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

0	d_L=1.04	d_u=1.76	2	2.24	2.96	4
	DW=1.54					
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة غير محسومة	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء		منطقة غير محسومة	وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS4

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية داربين واطسون المحسوبة تقع في منطقة اللاحسم، لذلك نستعين باختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

اختبار Breusch-Godfrey: يتركز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد لنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء وتتمثل فرضيته في:

فرضية العدم: تنصّ على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء $\mathbf{H_0:}\quad \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_p = 0$

الفرضية البديلة: تنصّ على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء $\mathbf{H_1:}\quad \rho_1 \neq \rho_2 \neq \cdots \neq \rho_p \neq 0$

فإذا كان$(nR^2) > (X^2_{k,\alpha})$ نقبل فرضية العدم وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين للأخطاء.

من خلال الشكل الموالي نجد أن $(nR^2=26*0.039318=1.022) > (X^2_{4,0.05}=09.488)$، وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وكذلك تُبين إحصائية F_c=0.095 وهي قيمة غير معنوية إحصائيا عند 5% (ProbF-statistic =0.99) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

الشكل رقم (10-04): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج Ipc باستخدام Breusch-Godfrey (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.286489	Prob. F(2,14)	0.7552
Obs*R-squared	0.825674	Prob. Chi-Square(2)	0.6618

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 16:34
Sample: 1995 2015
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-221.1960	953.9778	-0.231867	0.8200
IVU(-1)	0.453215	5.297036	0.085560	0.9330
NEER	1.470852	8.733457	0.168416	0.8687
M	-2.684966	84.57163	-0.031748	0.9751
POIL	-0.026587	3.263019	-0.008148	0.9936
RESID(-1)	0.219709	0.290453	0.756436	0.4619
RESID(-2)	-0.010291	0.324284	-0.031735	0.9751

R-squared	0.039318	Mean dependent var	-1.29E-12
Adjusted R-squared	-0.372403	S.D. dependent var	200.8973
S.E. of regression	235.3504	Akaike info criterion	14.02123
Sum squared resid	775457.3	Schwarz criterion	14.36940
Log likelihood	-140.2229	Hannan-Quinn criter.	14.09679
F-statistic	0.095496	Durbin-Watson stat	1.894656
Prob(F-statistic)	0.995730		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

2- **اختبار ثبات التباين**: من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومنه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية وهذا بالقيام باختبارات عدم تجانس التباين وسنقوم للتحقق من هذا بالاعتماد على اختبار وايت white، حيث يعتمد هذا الأخير على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيّرات المستقلة وكذا مربعاتها، وتتمثب فرضيات النموذج في:

فرضية العدم: تنصّ على ثبات التباين (التجانس) H_0

الفرضية البديلة: تنصّ على عدم ثبات التباين H_1

ويتمّ مقارنة إحصائية wh عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية k، مع قيمة كاي تربيع الجدولية، فإذا كانت قيمة كاي تربيع أقل من قيمة إحصائية wh فإننا ترفض فرضية العدم، وهذا يعني عدم ثبات التباين.

من خلال الشكل الموالي نجد أن ($\chi^2_{6,0.05}$=12.59) > (wh=5.67) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي ثبات التباين.

الشكل رقم (11-04): اختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية وايت

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.480449	Prob. F(4,16)	0.2546
Obs*R-squared	5.672787	Prob. Chi-Square(4)	0.2250
Scaled explained SS	2.493095	Prob. Chi-Square(4)	0.6459

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/02/18 Time: 16:52

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-42889.39	71783.61	-0.597482	0.5585
M^2	1258.903	1123.135	1.120883	0.2789
IVU(-1)^2	-3.455824	2.716071	-1.272361	0.2214
NEER^2	10.56519	5.109676	2.067684	0.0552
POIL^2	3.792886	4.067941	0.932385	0.3650

R-squared	0.270133	Mean dependent var	38437.83
Adjusted R-squared	0.087666	S.D. dependent var	48466.20
S.E. of regression	46293.07	Akaike info criterion	24.52763
Sum squared resid	3.43E+10	Schwarz criterion	24.77632
Log likelihood	-252.5401	Hannan-Quinn criter.	24.58160
F-statistic	1.480449	Durbin-Watson stat	2.232884
Prob(F-statistic)	0.254556		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

3- **اختبار نوع توزيع البواقي**: للتأكد من البواقي هل تتوزع طبيعيا هناك العديد من الاختبارات التي يمكن الاعتماد عليها، ولعل أهم هذه الاختبارات اختبار Jarque-Bera، حيث تتمثل فرضياته في:

H_0: **فرضية العدم**: تنصّ على تتوزع توزيعا طبيعيا

H_1: **الفرضية البديلة**: تنصّ على لا تتوزع توزيعا طبيعيا

حيث يتمّ قبول الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera أكبر من 05% وفي حالة العكس يتمّ رفضها.

والشكل الموالي يوضح لنا النتائج التي تمّ التوصل إليها وفق هذا الاختبار:

الشكل رقم (12-04): اختبار Jarque-Bera لتوزيع البواقي

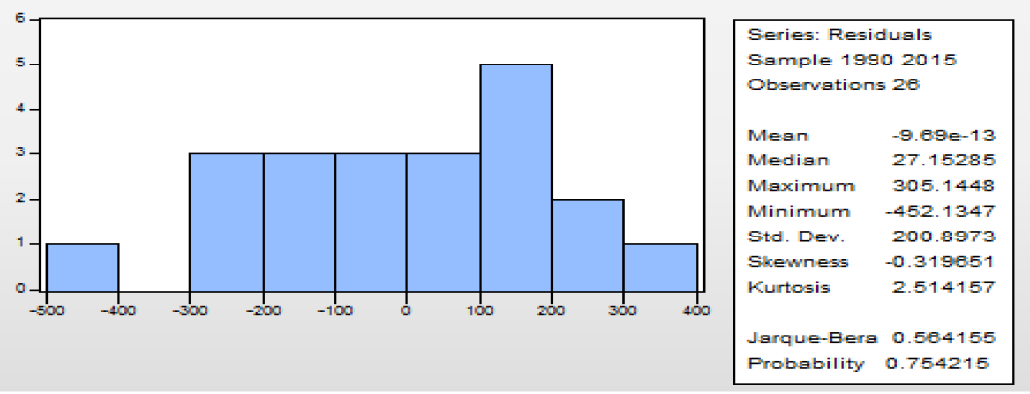

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 4

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن احتمال **Jarque-Bera** 0.754215، وهي نسبة أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول أن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

4- **اختبار الامتداد الخطي المتعدد:** نستخدم طريقة كلاين klien في معرفة وجود امتداد خطي أم لا، وعلى هذا الأساس قمنا بحساب مصفوفة الارتباط بين متغيّرات النموذج وكانت كما يلي:

شكل 13-04: مصفوفة الارتباط بين متغيّرات النموذج الثاني:

	BC	NEER	IVU	M	POIL
BC	1.000000	-0.702318	0.862100	0.490683	0.914167
NEER	-0.702318	1.000000	-0.750086	-0.260776	-0.642102
IVU	0.862100	-0.750086	1.000000	0.573884	0.897138
M	0.490683	-0.260776	0.573884	1.000000	0.428564
POIL	0.914167	-0.642102	0.897138	0.428564	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 4

من خلال معطيات النموذج السابق وجدنا أن معامل التحديد الخاص بالنموذج ككل هو R^2= 96.00، وبمقارنة هذه القيمة مع بقية القيم في مصفوفة الارتباط بين المتغيّرات نجد أن جميع القيم أقل من معامل التحديد الإجمالي وبالتالي لا يوجد امتداد خطي.

إن النموذج المقدر يحقق المعنوية الإحصائية لجميع المعاملات، كما أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يدفع مبدئيا باتجاه قبوله إحصائيا وقياسيا والانتقال إلى المرحلة الثالثة من الاختبارات والتي تُعْنى بمدى مطابقته للنظرية الاقتصادية.

الفرع الثاني: التقييم الاقتصادي للنموذج:

اقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- ✓ إشارة الحد الثابت السالبة:A=-221.19، والتي تشير إلى ضعف مركز الجزائر أمام التبادل الخارجي.
- ✓ إشارة مقدرة الميل المتوسط للإستيراد($M_t = {IMP_t}/{Pib_t}$) السالبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 2.68- مما يعني أن أي زيادة في الميل المتوسط للإستيراد بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بمقدار 2.68 مليار دج.
- ✓ إشارة مقدرة سعر الصرف الفعلي العكسية والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية، حيث أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري سيرفع من قيمة الواردات وبالتالي ينخفض رصيد الميزان التجاري، وقد قدرت قيمة تلك

المعلمة بـ -41.93 بما يعني أن أي انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى انخفاض في الميزان التجاري بمقدار 41.93 مليار دج.

- ✓ إشارة مقدرة سعر البترول الطردية والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، حيث تُعد الجزائر من بين الدول المصدرة للبترول وسعره يُشكل المحقق الأكبر لمختلف توازناتها الداخلية والخارجية، لذلك فأي ارتفاع في أسعار النفط عالميا سيؤدّي إلى ارتفاع حصيلة الصادرات، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 42.78بما يعني أن أي ارتفاع في أسعار النفط بمقدار 1 دولار للبرميل مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى تحسن الميزان التجاري الجزائري بمقدار 42.78 مليار دج.
- ✓ إشارة مقدرة السعر الوحدوي للواردات المبطأة بفترة واحدة الطردية والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين في الزمن tسيؤدّي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ولكن في الفترة اللاحقة، وبالتالي يقل الطلب عليها وينخفض حجم الواردات ويتحسن رصيد الميزان التجاري، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 11.3بما يعني أن أي ارتفاع في السعر الوحدوي للواردات بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى تحسن وضعية الميزان التجاري بـ 11.3 مليار دج.
- ✓ فيما يتعلّق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 96%من التغيّرات الحاصلة في الميزان التجاري مفسرة من طرف أسعار البترول والميل المتوسط للواردات والسعر الوحدوي للواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكّل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغيّر التابع والمتغيّرات المستقلة.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية لأثر التضخم المحلي على التضخم المحلي وعلى الميزان التجاري، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2015، حيث بدأنا هذه الدراسة في مرحلة أولى بالتطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالاقتصاد القياسي انطلاقا من سرد منهجية البحث في الاقتصادي القياسي ، ثم تناولنا مختلف نماذج الانحدار الخطي (مواصفاتها وصيغها الرياضية ومشاكلها).

وكمرحلة ثانية، قمنا بمحاولة نمذجة التضخم المحلي والميزان التجاري وذلك عن طريق محاولة بناء وتشكيل نموذج اقتصادي قياسي لهما، وذلك من أجل معرفة هل التضخم المستورد يؤثّر في التضخم المحلي والميزان التجاري أم لا، حيث قمنا بحصر مختلف المتغيّرات التي قد تؤدي دورا مهما في تحديدهما، وبالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على كافة النماذج الممكنة، لنتوصل في الأخير إلى أمثل نموذج مفسر، يبين لنا أن التضخم المستورد يؤثر على التضخم المحلي، وبعبارة أخرى فإن ارتفاع الأسعار العالمية يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، فارتفاع السعر الوحدوي للواردات بوحدة واحدة يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بـ 0.32، كما نشير إلى نقطة هامة وهي أن ارتفاع الأسعار العالمية أدى بالمستثمرين إلى استيراد سلع ذات نوعية رديئة وبأقل الأثمان، لهذا نجد أن أثر التضخم المستورد لم يكن كبير جدا ولم يظهر بشكل جيد،

كما وجدنا أن سعر الصرف والذي يعتبر أهم قنوات التضخم المستورد يؤثّر أيضا في الأسعار المحلية، فأي انخفاض في سعر العملة بمقدار 0.46 سيؤدّي إلى زيادة الأسعار بوحدة نقدية واحدة، وبالتالي فإن هذا المؤشر للتضخم المستورد يؤثر بشكل كبير ويعتبر أكبر مؤشر من حيث التأثير، مقارنة بباقي المتغيرات.

ونفس الأمر بالنسبة للميزان التجاري، فارتفاع أسعار الواردات يؤدّي إلى خفض حجم الواردات وهو ما يؤدّي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري، أما في حالة انخفاض العملة فهذا سيؤدّي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري.

الخاتمة

يحظى موضوع التضخم باهتمام واسع ويرجع ذلك إلى ما يفرضه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، فهو يشوّه عملية تخصيص الموارد من خلال نظام الأسعار، ممّا يؤثّر سلبا علي الكفاءة الاقتصادية والنمو؛ كما يؤدّي التضخم إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع، ومن ثم التأثير علي الرفاهية الاجتماعية. وتمثل هذه التكاليف ضغطا علي الحكومات لكي تتبع سياسات تتناسب مع معدلات تضخم منخفضة، ولكن لا يمكن تصميم سياسات مناسبة دون التعرّف علي مسببات التضخم، وتقترح النظرية الاقتصادية أنه في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يتحدّد معدل التضخم المحلي أساسا بمعدل التضخم العالمي خاصة في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير، فمن المعروف أن يكون هناك اختلاف بين المعدلين مما يجلب معه (مع ثبات العوامل الأخرى) تغيّرا في الموقف التنافسي للدولة في السوق العالمية، ويرجع هذا الاختلاف لعوامل متعدّدة، كمعدل نمو المعروض النقدي، تخفيض سعر العملة، عجز الميزانية، كيفية تمويل هذا العجز، والصدمات الناشئة في جانب العرض.

ونظرا لكون أن عددا من الدول النامية ما زال يتبع نظام سعر الصرف الثابت، فإن من المتوقع أن يكون التضخم المستورد أحد المصادر المهمّة التي ينشأ عنها التضخم المحلي، وخاصة إذا كان الاقتصاد يتبع سياسة الحرية الاقتصادية في معاملاته مع العالم الخارجي. وتعتبر الجزائر من بين هاته الدول خاصة ما شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة في زيادة مفرطة في الواردات، لذا فإن التضخم المستورد يعدّ أحد أهم مصادر التضخم المحلي، حيث من المعروف نظريا علاقة الأسعار المحلية بالأسعار الأجنبية كما تشرح ذلك فرضية تعادل القوة الشرائية.

ويشكل التضخم المستورد في الجزائر نصيب معتبر من التضخم المحلي، وهذا ما وجدناه من خلال ما تعرضنا له من خلال هذه الدراسة، كما أن انتقال التضخم المستورد في الجزائر يكون عبر ثلاث قنوات رئيسية، تتمثل أساسا في قناة الميزان التجاري، قناة ميزان المدفوعات، وأخيرا قناة العرض الكلي للسلع والخدمات.

ومن خلال دراستنا اتضح أن ظاهرة التضخم لها أثار سلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وبالأخص على القدرة الشرائية للمواطن، والجزائر وفي خضم مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها في بداية التسعينيات، كان لها بالغ الأثر على ظاهرة التضخم، فقد وصل معدل التضخم إلى ذروته (31.7%) سنة 1992، لينخفض إلى 20.5% في السنة الموالية، ليكرّر الارتفاع سنة 1993 بمعدل فاق 29.8 % سنة 1995، والسبب في ذلك راجع إلى الاختلال الفادح الذي كان يعاني منه الاقتصاد الوطني، لكن سرعان ما تعافى الاقتصاد تدريجيا نظرا لتأثره بموجات الإصلاح التي طبّقت من طرف السلطات آنذاك والتي نتج عنها

انتهاج سياسات تقشفية في بنود الميزانية العامة، مما أدى بمعدل التضخم إلى الانخفاض بقيم جدّ مشجعة بلغت 0.34 % سنة 2000.

وبعد البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد في بداية الألفية الثالثة، تم انتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال برنامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جدّ ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلاّ أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع الحد من ظواهر الاختلال كالتضخم، فقد ارتفع معدل التضخم في السنوات الأخيرة مجددا إلى 4.52% سنة 2011، ليقفز إلى 8.89% سنة 2012. إن الاعتماد على المحروقات كمورد أساسي يفوق 98% من الصادرات، إضافة إلى ضخامة حصة الواردات مما يعقّد الوضعية المستقبلية للاقتصاد الوطني، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2015 حيث وصل إلى 7.78% وهذا بسبب سياسة التقشف المعتمدة من طرف الدولة والتقليص من حجم الواردات.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراساتنا قمنا من التأكد من الفرضيات المطروحة سابقا ولقد توصلنا إلى:

- ✓ **ثبتت عدم صحة الفرضية الأولى:** حيث لا يمكن القول أن مؤشرات التضخم المستورد هي نفسها مؤشرات التضخم بشكل عام لأن مؤشرات التضخم بشكل عام تتمثل في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ***CPI***، الرقم القياسي عند أسعار الإنتاج ***PPI***،الرقم القياسي الضمني $GDP_{Déflator}$، طريقة الفجوات التضخمية، طريقة العرض النقدي أما مؤشرات التضخم المستورد فتتمثل أساسا في درجة الانفتاح الاقتصادي، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي، نسبة الاستيعاب المحلي، التغير في سعر الصرف، طبيعة هيكل الواردات، طبيعة التوجه الجغرافي للواردات، مرونة الطلب على الواردات.
- ✓ **ثبتت صحة الفرضية الثانية:** الأسعار المحلية في الجزائر تتأثر بالأسعار العالمية، حيث أنه من خلال ما توصلنا إليه من نتائج في الفصل التطبيقي وجدنا أن التضخم المحلي في الجزائر يتأثر بالأسعار العالمية، ولقد استخدمنا في ذلك أهم مؤشرات انتقاله، والمتمثلة في حجم الواردات، السعر الوحدوي للواردات ثم التغير في سعر الصرف، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين في الزمن tسيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ولكن في الفترة اللاحقة، ذلك أنه لما كان من الصعوبة إيجاد بديل للسلع المستوردة (خصوصا في الدول النامية) ولما كانت أوامر الاستيراد عادة ما تتطلب سنة مسبقا فإنه حتى ولو بقي حجم السلع والخدمات المستوردة ثابتا خلال السنة الأولى أو ما يقارب ذلك فإن السعر يكون أعلى، ولما كانت أوامر

الشراء التي طُلبت لا يمكن إلغاؤها ولما كان من العادة أن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت لإيجاد بديل للسلع المستوردة، فإن نفس الحجم من السلع والخدمات سوف يستورد بسعر أعلى حتى الفترة $(t + t_1)$، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.32 بما يعني أن أي ارتفاع في السعر الوحدوي للواردات بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.32%، وبالمقابل فان انخفاض الأسعار العالمية سيؤدي إلى زيادة في الحجم الحقيقي للواردات بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بمقدار 0.13%، أما انخفاض قيمة الدينار الجزائري سيرفع من قيمة الواردات وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -0.46 بما يعني أن أي انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.46%.

- ✓ **ثبتت صحة الفرضية الثالثة:** الميزان التجاري في الجزائر يتأثر بصورة كبيرة من ظاهرة التضخم المستورد، حيث أنه من خلال مؤشرات التضخم المستورد وجدنا أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري سيرفع من قيمة الواردات وبالتالي ينخفض رصيد الميزان التجاري، وقد قدّرت قيمة تلك المعلمة بـ 41.93- بما يعني أن أي انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدّي إلى انخفاض في الميزان التجاري بمقدار 41.93 مليار دج، كما أن أي زيادة في الميل المتوسط للاستيراد بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بمقدار 2.68 مليار دج، أما ارتفاع المستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين في الزمن t سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ولكن في الفترة اللاحقة، وبالتالي يقلّ الطلب عليها وينخفض حجم الواردات ويتحسّن رصيد الميزان التجاري، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 11.3 مما يعني أن أي ارتفاع في السعر الوحدوي للواردات بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تحسن وضعية الميزان التجاري بـ 11.3 مليار دج.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- ✓ التضخم في الجزائر هو تضخم نقدي أو تضخم هيكلي، يحدث نتيجة زيادة الكتلة النقدية، ارتفاع تكاليف الإنتاج (زيادة الأجور وأسعار المواد الأولية)، وأيضا إلى التضخم المستورد نتيجة استيراد العديد من السلع الأولية والوسيطية.

- ✓ وجود معدلات تضخم مرتفعة خاصة في بداية الفترة الخاصة بالدراسة، كما وجدنا فوارق كبيرة في حساب معدل التضخم حسب طريقة الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك والمكمش الضمني. وهو ما يعكس عدم وجود إحصائيات دقيقة حول الاقتصاد الجزائري.
- ✓ من خلال معامل الاستقرار النقدي وجدنا أن نمو عرض النقود كان كبير مقارنة بنمو الناتج الوطني الإجمالي.
- ✓ نسبة التضخم المستورد في التضخم المحلي هي نسبة معتبرة حيث فاقت في بعض السنوات قيمة التضخم المحلي، هذا ما يدل على أن النسب الحقيقية للتضخم غير المصرح بها، وكذلك يبين لنا سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة، ومن جهة أخرى يبين لنا تلاعب المستثمرين في الأسعار عن طريق استيراد منتجات رديئة مقارنة بالمنتجات المسوقة عالميا.
- ✓ تعتمد ظاهرة التضخم بشكل كبير على هيكل الاقتصاد، وذلك من خلال المؤشرات التي تبين أثر هذا التضخم على التضخم المحلي. ففي حالة وجود درجة انفتاح كبيرة مع عدم قدرة الاقتصاد على المنافسة وعدم توفر خاصية الإحلال للسلع المستوردة، فستكون آثار التضخم المستورد كبيرة جدا.
- ✓ من خلال الدراسة القياسية للتضخم المستورد وجدنا أن هذا الأخير يؤثر على الأسعار المحلية كما يؤثر على رصيد الميزان التجاري.

توصيات الدراسة:

استنادا لما سبق نقدم التوصيات التالية ما يلي:

- ✓ العمل على الحد من ظاهرة التضخم بشكل عام، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مدروسة ويكون هذا من خلال دعم الاستثمار الإنتاجي ومراقبته جيدا، وليس بدعم الاستثمار التركيبي فقط؛
- ✓ فرض رقابة على الواردات سواء من حيث الحجم، أو من حيث طبيعة الواردات؛
- ✓ إصلاح النظام المصرفي وفق قواعد دولية، وإنشاء سوق مالية حقيقية؛
- ✓ الاعتماد على التخطيط طويل المدى من خلال الدراسات القياسية والتنبؤية، وتوفير المعلومات من اجل القيام بهذه الدراسات بشكل صحيح؛
- ✓ الحد من تأثير قنوات التضخم المستورد خاصة ما يتعلق بالتغيّر في سعر الصرف.

آفاق البحث:

أثناء معالجتنا للموضوع صادفتنا عدّة إشكاليات لم يكن بالإمكان معالجتها، وذلك وسيرورة الموضوع، لذا فقد ارتأينا أن نقدّمها كأفاق للبحث، لمن يرغب في ولوج هذا الموضوع، ولعلّ من أهمها:

- ✓ مشاكل قياس التضخم المستورد؛
- ✓ استهداف التضخم المستورد للحدّ من التضخم المحلي؛
- ✓ العلاقة التبادلية بين التضخم المستورد والتضخم المحلي؛
- ✓ الانفتاح التجاري والتضخم المستورد في الدول النامية.

قائمة المصادر والمراجع

➢ المراجع باللغة العربية

1. أحمد ناشد: **التجارة الخارجية والداخلية – ماهية وتخطيط**–، جامعة حلب، حلب، سوريا، 1997.
2. أحمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2009.
3. أحمد عبد الرحمان أحمد: **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط2، 2001.
4. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
5. أموري هادي كاظم الحسناوي: **طرق القياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
6. أسامة بشير الدباغ: **البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
7. أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، 2002.
8. أسامة كامل وعبد الغني حامد: **النقود والبنوك**، لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
9. أسامة محمد الفولي وآخرون: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر، 1998.
10. إبراهيم محمد ألفار، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991.
11. امتثال محمد حسن ومحمد علي محمد أحمد: **مبادئ الاستدلال الإحصائي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
12. إسماعيل عبد الرحمان وعربي موسى عريقات: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1999.
13. إيمان عطية ناصف: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
14. إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
15. بسام الحجار وعبد الله رزق: **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
16. بسام الحجار: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
17. جيمس جوارتني وريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد: **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر الرياض،1999.
18. جيلالي جلاطو: **الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار الخلدونية، الجزائر،2007.
19. هيفاء غدير غدير: **السياسة المالية والنقدية**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.

20. زينب حسين عوض لله: **الإقتصاد الدولي–نظرة عامة على بعض القضايا–**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

21. وليد إسماعيل السيف وأحمد محمد مشعل: **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003.

22. وليد إسماعيل السيف وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006.

23. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي: **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

24. حمدي عبد العظيم: **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، الطبعة4، القاهرة، مصر، 2010.

25. حسام علي داوود وآخرون: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

26. حسين علي بخيت وسحر فتح الله: **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.

27. حسين علي مجيد وعفاف عبد الجبار سعيد: **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2004.

28. حسين عمر: **مبادئ علم الاقتصاد، المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1991.

29. حسن خلف: الاقتصاد الكلي: **عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع**، إربد، الأردن، 2007.

30. حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

31. حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي–النجارة الخارجية–**، دار وائل، ط2، عمان، الأردن، 2010.

32. يونس محمود ومبارك عبد النعيم: **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

33. يوسف مسعداوي: **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

34. نبيل الروبي: **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، 1986.

35. نعمة الله نجيب إبراهيم: **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2002.

36. سليمان مجدي: **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلامي**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

37. عادل أحمد حشيش: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،مصر، 2002.

38. عبد الحميد الغزالي وعي حافظ منصور: **مقدمة في اقتصاديات النقود والتوازن الكلي**،مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981.

39. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، السكندرية، مصر، 2006.

40. علي مكيد: **الاقتصاد القياسي– دروس ومسائل محلولة–**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007، ص ص12، 13.

41. مجدي محمود شهاب: **الاقتصاد النقدي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

42. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار : **الاقتصاد القياسي– النظرية والتطبيق–**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2006.

43. مجيد ضياء: **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

44. محمد مبارك حجير: **السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دون سنة نشر.

45. محمد سيد عابد: **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

46. محمد عزت غزلان: **اقتصاديات النقود والمصارف**، ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

47. محمود حسن الوادي وكاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

48. محمود يونس محمد وعلى عبد الوهاب نجا: **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

49. موسى سعيد مطر وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2001.

50. موسى سعيد مطر وموسى نوري شقيري: **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

51. ندى عبد المجيد: **مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار هومة للنشر، الجزائر.

52. سمير محمد عبد العزيز: **الإقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.

53. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

54. عادل أحمد حشيش: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010.

55. عبد الحميد الغزالي وعي حافظ منصور: **مقدمة في اقتصاديات النقود والتوازن الكلي**،مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981.

56. عبد الحسين زيني: **الأرقام القياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

57. عبد الكريم جابر العيساوي: **التمويل الدولي مدخل حديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2012.

58. عبد المطلب عبد الحميد: **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

59. عبد الرحمان يسري أحد، **الاقتصاديات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.

60. عجة الجيلالي: **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2007.

61. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

62. عرفان تقي الحسني: **التمويل الدولي**، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.

63. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

64. فؤاد هاشم: **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1969.

65. فيصل مفتاح وآخرون: **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.

66. صالح تركي القريشي وناظم محمد نوري الشمري: **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1993.

67. قريصة صبحي تادرس، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

68. رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.

69. رمزي زكي: **التاريخ النقدي للتخلف**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

70. رمزي زكي: **التضخم المستورد–دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1987.

71. رعد حسن الصرن: **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا، القاهرة، مصر، 2000.

72. رشاد العصار وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2000.

73. شعيب بونوة وزهرة بن يخلف: **مدخل إلى التحليل الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

74. ضياء المجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

75. غازي حسين عناية: **التضخم المالي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

➢ **المراجع باللغة الفرنسية:**

76. Bendib. R, **Econométrie - théorie et Applications-**, OPU, Alger, 2001.

77. Cadoret. I et Benjamin. C et autre: **Econométrie appliquée: méthodes, application corrigés**, 1ère édition, De Boeck, Bruxelles, 2004, p 15.

78. Claue dufloux et michell karlin, **la balance de paiement,** édition economica, paris, France, 1994.

79. Greenes. W, **Econométrie**, 5 eme édition, Pearson, Paris, France, 2005.

80. Gujarati. N. D, **Econométrie**, 1 ère édition, De Boeck, Bruxelles, 2004.

81. Henri, Chiten et Gererd Bromoulle, **Economie politique**, Dalloz éd, Pris, France, no date.

➢ **المراجع باللغة الانجليزية:**

82. Atish R.Ghosh, **does the exchange rate regime matter for inflation and growth?**, economic issues, IMF, 1996.

83. Dornbush Rudiger, Fisher Stainly, **Macroeconomics**, Sixth Edition, Mc Graw-Hill, LNC, London, England, 1994.

84. Humphrey. T.M: **Money Banking and Inflation**, Cambridge University Press, London, 1993.

85. KINDLEBERGER Charles.P and lindert.h, **economie international,** edition economica, paris, france, 1981.

86. Krugman, p.r, obstfeld. M, **international economics: theory and policy**, peason Addison-wesly, 8th Edition, 2006.

87. N. Gregory Mankiw: **Principles of Economics**, 2 éditions, Harcourt, USA, 2001.

88. P.j.curwen , **inflation** , the Macmillan press, London, England, 1976.

89. Robert J. CARBAUGH, **international economics**, 13th edition, cengage learning, united states of America, 2008.

➢ **التقارير باللغة العربية**

90. صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، ط6، 2009.

➢ **التقارير باللغة الفرنسية**

91. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport, 2006.
92. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport, 2008
93. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport, 2010.
94. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport, 2016.
95. C.N.I.S : Commerce Extérieur de l'Algérie : analyse des résultats de l'année 1992.
96. CNES, conjoncture du second semestre, 1997.

➢ **الجرائد الرسمية**

97. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 23، 02 جويلية 1990.
98. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 28 جوان 2000.

➢ **المجلات باللغة العربية**

99. محمد أزهر سعيد السماك، **قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي**، بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، ط1، بيروت، لبنان 1998.
100. محمد عمر الحاجي: **نبذة عن التضخم**، مجلة المستثمرون، العدد 43، الكويت، نوفمبر 2005.
101. على توفيق الصادق: **أثر العائدات على السياسات المالية والنقدية في دول أوبك**، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد2، 1979.
102. رمزي زكي: **التضخم في العالم العربي**، بحوث ومناقشات خبراء بعنوان الجدل الراهن حول ظاهرة التضخم الركودي، الكويت، 1985.
103. خليل حماد وزكية مشعل: **تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، العدد2، 1986.

➢ **المجلات باللغة الانجليزية**

104. Frank Mayerlen, **the monetary presentation of the euro area balance of payments**, occasional paper series No96, European central bank, September 2008.

105. Grzegorz.w.kolodko, **International transmission of inflation**, its economics and its politics, world development review, voll5, No08, 1987.

106. Stefania gqretto, **firms heterogeneity and incomplete pass-through**, Boston university and Princeton university, February 14, 2009.

➢ **المجلات باللغة الفرنسية**

107. Henri mercillon , **l'inflation importée et l'inflation a facteurs externes dominant et son développement**, revue économique France, 1985, vol9.

108. Henri mercillon, **l' inflation importeè et l'inflation a facture externe dominats et son développent,** revue èconomique, 1985, vol09, No03.

➢ **المواقع الالكترونية:**

109. الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك: http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html

110. الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات: http://www.ons.dz/.

111. الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/.

112. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: http://WWW.IMF.ORG.

113. الموقع الرسمي لوزارة المالية http://www.mf.gov.dz.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

الملحق رقم 01: نسبة التجارة الخارجية مقارنة بالناتج المحلي **الوحدة: مليون دج**

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الناتج المحلي الخام	التجارة الخارجية	نسبة الانكشاف الاقتصادي	نسبة الواردات إلى ن م خ
1990	129593,00	139110,00	554388,10	268703,00	48,47	25,09
1991	246532,00	198354,00	862132,80	444886,00	51,60	23,01
1992	266290,00	244492,00	1074696,00	510782,00	47,53	22,75
1993	252299,00	269126,00	1189725,00	521425,00	43,83	22,62
1994	342567,00	424503,00	1487404,00	767070,00	51,57	28,54
1995	533047,10	616099,40	2004994,70	1149146,50	57,31	30,73
1996	781687,80	596709,60	2570028,90	1378397,40	53,63	23,22
1997	837217,30	594683,40	2780168,00	1431900,70	51,50	21,39
1998	652257,30	656079,50	2830490,70	1308336,80	46,22	23,18
1999	911556,40	737629,00	3238197,50	1649185,40	50,93	22,78
2000	1734750,70	855221,90	4123513,90	2589972,60	62,81	20,74
2001	1550898,40	930677,50	4227113,10	2481575,90	58,71	22,02
2002	1605789,60	1159170,20	4521773,30	2764959,80	61,15	25,64
2003	2008951,30	1254041,20	5247482,80	3262992,50	62,18	23,90
2004	2462919,60	1577137,70	6135917,00	4040057,30	65,84	25,70
2005	3569649,30	1820427,10	7543965,30	5390076,40	71,45	24,13
2006	4147371,60	1831504,80	8460499,90	5978876,40	70,67	21,65
2007	4402237,80	2326059,40	9408286,50	6728297,20	71,51	24,72
2008	5311253,00	3170777,00	11042837,90	8482030,00	76,81	28,71
2009	4547700,00	3929700,00	9968000,00	8477400,00	85,05	39,42
2010	5776200,00	4021200,00	11991600,00	9797400,00	81,70	33,53
2011	7380200,00	4730000,00	14526200,00	12110200,00	83,37	32,56
2012	7262000,00	5037600,00	16115500,00	12299600,00	76,32	31,26
2013	6582300,00	5490300,00	16647900,00	12072600,00	72,52	32,98
2014	6117200,00	5833000,00	17228600,00	11950200,00	69,36	33,86
2015	3513800,00	5164600,00	16702100,00	8678400,00	51,96	30,92

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 02

الملحق رقم 02: حساب التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج المحلي	قيمة الواردات	نسبة الواردات إلى ن م خ	معدل التضخم العالمي	التضخم المستورد	التضخم المحلي	مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي
1990	554388.1	139110	25,09	8,45	2,12	16,65	12,73
1991	862132.8	198354	23,01	9,30	2,14	25.89	8,26
1992	1074696	244492	22,75	7.71	1,75	31.67	5,54
1993	1189725	269126	22,62	8.2	1,85	20.54	9,03
1994	1487404	424503	28,54	10.30	2,94	29.05	10,12
1995	2004994.7	616099.4	30,73	9.27	2,85	29.78	9,57
1996	2570028.9	596709.6	23,22	6.95	1,61	18.68	8,64
1997	2780168	594683.4	21,39	5.59	1,20	5.73	20,87
1998	2830490.7	656079.5	23,18	5.11	1,18	4.95	23,93
1999	3238197.5	737629	22,78	3.22	0,73	2.65	27,68
2000	4123513.9	855221.9	20,74	3.63	0,75	0.34	221,43
2001	4227113.1	930677.5	22,02	3.99	0,88	4.23	20,77
2002	4521773.3	1159170.2	25,64	3.07	0,79	1.42	55,42
2003	5247482.8	1254041.2	23,90	3.30	0,79	4.27	18,47
2004	6135917	1577137.7	25,70	3.66	0,94	3.96	23,76
2005	7543965.3	1820427.1	24,13	4.25	1,03	1.38	74,32
2006	8460499.9	1831504.8	21,65	4.49	0,97	2.31	42,08
2007	9408286.5	2326059.4	24,72	5.34	1,32	3.67	35,97
2008	11042837.9	3170777	28,71	8.95	2,57	4.86	52,88
2009	9968000	3929700	39,42	3.04	1,20	5.73	20,92
2010	11991600	4021200	33,53	3.51	1,18	3.91	30,10
2011	14526200	4730000	32,56	5.00	1,63	4.52	36,02
2012	16115500	5037600	31,26	3.85	1,20	8.89	13,54
2013	16647900	5490300	32,98	2.78	0,92	3.25	28,21
2014	17228600	5833000	33,86	2.76	0,93	2.92	32,00
2015	16702100	5164600	30,92	1.59	0,49	4.78	10,29

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 03

الملحق رقم 03: نسبة التجارة الخارجية مقارنة بالناتج المحلي **الوحدة: مليون دج**

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الناتج المحلي الخام	التجارة الخارجية	نسبة الانكشاف الاقتصادي	نسبة التجارة الوردات إلى ن م خ
1990	129593,00	139110,00	554388,10	268703,00	48,47	25,09
1991	246532,00	198354,00	862132,80	444886,00	51,60	23,01
1992	266290,00	244492,00	1074696,00	510782,00	47,53	22,75
1993	252299,00	269126,00	1189725,00	521425,00	43,83	22,62
1994	342567,00	424503,00	1487404,00	767070,00	51,57	28,54
1995	533047,10	616099,40	2004994,70	1149146,50	57,31	30,73
1996	781687,80	596709,60	2570028,90	1378397,40	53,63	23,22
1997	837217,30	594683,40	2780168,00	1431900,70	51,50	21,39
1998	652257,30	656079,50	2830490,70	1308336,80	46,22	23,18
1999	911556,40	737629,00	3238197,50	1649185,40	50,93	22,78
2000	1734750,70	855221,90	4123513,90	2589972,60	62,81	20,74
2001	1550898,40	930677,50	4227113,10	2481575,90	58,71	22,02
2002	1605789,60	1159170,20	4521773,30	2764959,80	61,15	25,64
2003	2008951,30	1254041,20	5247482,80	3262992,50	62,18	23,90
2004	2462919,60	1577137,70	6135917,00	4040057,30	65,84	25,70
2005	3569649,30	1820427,10	7543965,30	5390076,40	71,45	24,13
2006	4147371,60	1831504,80	8460499,90	5978876,40	70,67	21,65
2007	4402237,80	2326059,40	9408286,50	6728297,20	71,51	24,72
2008	5311253,00	3170777,00	11042837,90	8482030,00	76,81	28,71
2009	4547700,00	3929700,00	9968000,00	8477400,00	85,05	39,42
2010	5776200,00	4021200,00	11991600,00	9797400,00	81,70	33,53
2011	7380200,00	4730000,00	14526200,00	12110200,00	83,37	32,56
2012	7262000,00	5037600,00	16115500,00	12299600,00	76,32	31,26
2013	6582300,00	5490300,00	16647900,00	12072600,00	72,52	32,98
2014	6117200,00	5833000,00	17228600,00	11950200,00	69,36	33,86
2015	3513800,00	5164600,00	16702100,00	8678400,00	51,96	30,92

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 04

الملحق رقم 04: الميل الحدي للواردات **الوحدة: مليون دج**

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الناتج المحلي الخام	نسبة الواردات إلى ن م خ	الميل الحدي للواردات %
1990	129593,00	139110,00	554388,10	25,09	/
1991	246532,00	198354,00	862132,80	23,01	19,25
1992	266290,00	244492,00	1074696,00	22,75	21,71
1993	252299,00	269126,00	1189725,00	22,62	21,42
1994	342567,00	424503,00	1487404,00	28,54	52,20
1995	533047,10	616099,40	2004994,70	30,73	37,02
1996	781687,80	596709,60	2570028,90	23,22	-3,43
1997	837217,30	594683,40	2780168,00	21,39	-0,96
1998	652257,30	656079,50	2830490,70	23,18	122,00
1999	911556,40	737629,00	3238197,50	22,78	20,00
2000	1734750,70	855221,90	4123513,90	20,74	13,28
2001	1550898,40	930677,50	4227113,10	22,02	72,83
2002	1605789,60	1159170,20	4521773,30	25,64	77,54
2003	2008951,30	1254041,20	5247482,80	23,90	13,07
2004	2462919,60	1577137,70	6135917,00	25,70	36,37
2005	3569649,30	1820427,10	7543965,30	24,13	17,28
2006	4147371,60	1831504,80	8460499,90	21,65	1,21
2007	4402237,80	2326059,40	9408286,50	24,72	52,18
2008	5311253,00	3170777,00	11042837,90	28,71	51,68
2009	4547700,00	3929700,00	9968000,00	39,42	-70,61
2010	5776200,00	4021200,00	11991600,00	33,53	4,52
2011	7380200,00	4730000,00	14526200,00	32,56	27,96
2012	7262000,00	5037600,00	16115500,00	31,26	19,35
2013	6582300,00	5490300,00	16647900,00	32,98	85,03
2014	6117200,00	5833000,00	17228600,00	33,86	59,01
2015	3513800,00	5164600,00	16702100,00	30,92	126,95

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 05

الملحق رقم 06

الملحق رقم 07

الملحق رقم 08

الملحق رقم 09

الملحق رقم 09: مؤشرات التجارة الخارجية وعلاقتها بالناتج المحلي الخام الوحدة: مليون دج

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الناتج المحلي الخام	رصيد الميزان التجاري	معدل اختراق الواردات	مؤشر القدرة على التصدير	معدل نمو الناتج المحلي الاخام
1990	129593,00	139110,00	554388,10	-9517	24,67	23,38	/
1991	246532,00	198354,00	862132,80	48178	24,37	28,60	55,51
1992	266290,00	244492,00	1074696,00	21798	23,22	24,78	24,66
1993	252299,00	269126,00	1189725,00	-16827	22,31	21,21	10,70
1994	342567,00	424503,00	1487404,00	-81936	27,05	23,03	25,02
1995	533047,10	616099,40	2004994,70	-83052,3	29,51	26,59	34,80
1996	781687,80	596709,60	2570028,90	184978,2	25,02	30,42	28,18
1997	837217,30	594683,40	2780168,00	242533,9	23,43	30,11	8,18
1998	652257,30	656079,50	2830490,70	-3822,2	23,15	23,04	1,81
1999	911556,40	737629,00	3238197,50	173927,4	24,07	28,15	14,40
2000	1734750,70	855221,90	4123513,90	879528,8	26,36	42,07	27,34
2001	1550898,40	930677,50	4227113,10	620220,9	25,80	36,69	2,51
2002	1605789,60	1159170,20	4521773,30	446619,4	28,44	35,51	6,97
2003	2008951,30	1254041,20	5247482,80	754910,1	27,91	38,28	16,05
2004	2462919,60	1577137,70	6135917,00	885781,9	30,04	40,14	16,93
2005	3569649,30	1820427,10	7543965,30	1749222,2	31,42	47,32	22,95
2006	4147371,60	1831504,80	8460499,90	2315866,8	29,81	49,02	12,15
2007	4402237,80	2326059,40	9408286,50	2076178,4	31,72	46,79	11,20
2008	5311253,00	3170777,00	11042837,90	2140476,0	35,62	48,10	17,37
2009	4547700,00	3929700,00	9968000,00	618000,0	42,03	45,62	-9,73
2010	5776200,00	4021200,00	11991600,00	1755000,0	39,28	48,17	20,30
2011	7380200,00	4730000,00	14526200,00	2650200,0	39,83	50,81	21,14
2012	7262000,00	5037600,00	16115500,00	2224400,0	36,26	45,06	10,94
2013	6582300,00	5490300,00	16647900,00	1092000,0	35,29	39,54	3,30
2014	6117200,00	5833000,00	17228600,00	284200,0	34,42	35,51	3,49
2015	3513800,00	5164600,00	16702100,00	-1650800	28,14	21,04	-3,06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 10

الملحق رقم 11

ملحق11: بعض المتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة القياسية						الوحدة: مليار دج
	IVU	IPC	M2	M	NEER	POIL
1990	79.12	21.16	343	0.4077	218.4	24.34
1991	85.4	26.64	415.27	0.66	130.3	21.04
1992	90.1	35.08	515.9	0.878	133.7	20.03
1993	97.5	42.28	627.43	0.975	160.6	17.5
1994	100	54.54	723.51	1.633	138.6	16.19
1995	125.5	70.79	799.56	2.373	116.2	17.4
1996	148.9	84.03	915.06	2.214	118.5	21.33
1997	136.9	88.82	1081.52	2.204	127.9	19.62
1998	136.1	93.26	1592.5	2.309	134.2	13.02
1999	134.4	95.68	1789.4	2.474	124	18.12
2000	139.8	95.97	2022.5	2.737	117.9	28.77
2001	135.5	100	2473.5	2.898	121.8	24.74
2002	136	101.43	2901.5	3.434	113.1	24.91
2003	141.1	105.75	3354.4	3.506	101.8	28.73
2004	154	109.95	3738	4.218	102.2	38.35
2005	164.9	111.47	4157.6	4.526	97.8	54.64
2006	171.8	114.05	4933.7	4.644	97.6	66.05
2007	187	118.24	5994.6	5.524	96.4	74.66
2008	214.2	123.98	6955.9	7.266	100.6	98.95
2009	208.9	131.1	7178.7	7.938	99.5	62.35
2010	211.4	136.23	8280.7	8.084	100	80.35
2011	261	142.39	9929.2	8.988	99.4	112.92
2012	256.7	155.05	11015.1	9.875	104.8	111.49
2013	259.2	160.11	11941.5	10.741	103.3	109.38
2014	257.6	164.77	13663.9	11.179	105.4	99.68
2015	266	172.65	13704.5	11.771	100.9	54.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء.

جدول 2.2: صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى
من سنة 1975 الى 1982

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الـــــواردات								
المواد الغذائية و المشروبات	4 633	3 595	4 488	5 029	5 174	7 782	8 399	8 745
التموين الصناعي (غ م م أ)	7 548	6 527	9 170	10 655	10 835	13 680	17 469	17 256
الوقود و مواد التشحيم	347	381	335	422	550	854	847	317
الآلات والسلع التجهيزية	6 922	6 670	9 442	11 501	10 660	11 324	11 831	11 983
معدات النقل و قطع الغيار	2 831	3 919	4 434	5 026	3 371	4 176	7 034	7 314
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	1 457	1 114	1 601	1 798	1 778	2 697	3 193	3 759
سلع غير مذكورة في مكان آخر	17	21	4	8	10	6	7	10
المجـــــمـــــوع	**23 755**	**22 227**	**29 475**	**34 439**	**32 378**	**40 519**	**48 780**	**49 384**
الـــــصادرات								
المواد الغذائية و المشروبات	669	602	526	562	401	431	519	324
التموين الصناعي (غ م م أ)	454	473	405	370	473	476	619	754
الوقود و مواد التشحيم (*)	17 273	21 097	23 445	23 279	35 859	51 715	61 677	59 391
الآلات والسلع التجهيزية	118	1	2	4	3	5	6	4
معدات النقل و قطع الغيار	21	11	17	4	-	1	5	2
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	28	21	15	14	18	20	11	3
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**18 563**	**22 205**	**24 410**	**24 234**	**36 754**	**52 648**	**62 837**	**60 478**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدء من عام 1977

جدول 3.2 : صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى
من سنة 1983 الى 1990

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الـــــواردات								
المواد الغذائية و المشروبات	9 209	7 833	9 728	7 261	7 096	9 296	19 965	16 907
التموين الصناعي (غ م م أ)	17 693	21 627	18 517	16 798	13 730	17 774	25 197	26 867
الوقود و مواد التشحيم	881	894	712	619	643	668	707	840
الآلات والسلع التجهيزية	12 854	12 029	12 492	10 970	7 631	10 043	15 786	26 415
معدات النقل و قطع الغيار	5 062	5 626	5 250	4 842	3 136	3 272	4 075	11 707
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	3 959	3 203	2 714	2 854	1 821	2 327	4 191	3 980
سلع غير مذكورة في مكان آخر	124	45	78	50	96	47	151	302
المجـــــمـــــوع	**49 782**	**51 257**	**49 491**	**43 394**	**34 153**	**43 427**	**70 072**	**87 018**
الـــــصادرات								
المواد الغذائية و المشروبات	178	235	281	123	145	178	264	450
التموين الصناعي (غ م م أ)	702	1 204	863	761	729	1 462	1 711	2 216
الوقود و مواد التشحيم (*)	59 824	62 297	63 299	34 003	40 700	42 934	68 927	118 600
الآلات والسلع التجهيزية	1	8	17	16	61	609	510	547
معدات النقل و قطع الغيار	-	1	92	6	60	146	371	107
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	17	13	12	26	41	92	154	187
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-	-	172
المجـــــمـــــوع	**60 722**	**63 758**	**64 564**	**34 935**	**41 736**	**45 421**	**71 937**	**122 279**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدء من عام 1977

جدول 4.2 : صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1991 الى 1996

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الـــــواردات						
المواد الغذائية و المشروبات	30 860	50 696	47 555	93 515	132 962	138 928
التموين الصناعي (غ م م أ)	50 555	84 017	98 353	165 203	236 944	157 639
الوقود و مواد التشحيم	3 393	2 380	2 679	1 762	5 138	5 533
الآلات والسلع التجهيزية	38 966	34 178	40 445	49 552	90 345	108 154
معدات النقل و قطع الغيار	9 888	11 492	12 156	24 224	34 397	55 012
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	5 572	5 567	3 535	4 881	13 002	32 227
سلع غير مذكورة في مكان آخر	7	217	310	1 005	405	833
المجـــــمـــــوع	**139 241**	**188 547**	**205 035**	**340 142**	**513 193**	**498 326**
الـــــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	957	1 743	2 265	1 159	5 233	9 260
التموين الصناعي (غ م م أ)	4 077	7 425	8 077	10 791	17 886	44 226
الوقود و مواد التشحيم (*)	226 800	237 545	228 120	311 362	473 064	682 139
الآلات والسلع التجهيزية	1 227	1 727	356	434	1 616	2 371
معدات النقل و قطع الغيار	124	182	38	72	84	222
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	403	388	695	520	568	2 593
سلع غير مذكورة في مكان آخر	1	-	1	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**233 589**	**249 010**	**239 552**	**324 338**	**498 451**	**740 811**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدء من عام 1977

جدول 5.2 : صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1997 الى 2002

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الـــــواردات						
المواد الغذائية و المشروبات	141 358,6	145 413,2	145 486,6	167 013,1	169 992,2	204 480,6
التموين الصناعي (غ م م أ)	145 210,4	163 414,8	178 186,6	201 889,6	244 098,4	296 614,3
الوقود و مواد التشحيم	7 378,6	6 869,4	9 870,2	9 427,5	10 271,4	10 889,9
الآلات والسلع التجهيزية	119 061,2	127 980,9	152 676,4	163 997,0	193 536,0	247 390,0
معدات النقل و قطع الغيار	51 207,1	61 766,4	68 344,1	90 502,5	82 050,5	113 528,5
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	36 750,4	46 908,9	56 041,3	57 500,5	64 855,6	83 848,9
سلع غير مذكورة في مكان آخر	613,7	4,9	67,9	95,5	58,3	287,6
المجـــــمـــــوع	**501 579,9**	**552 358,6**	**610 673,0**	**690 425,7**	**764 862,4**	**957 039,8**
الـــــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	1 979,4	2 002,2	2 017,2	2 651,5	2 220,5	3 332,5
التموين الصناعي (غ م م أ)	25 257,4	18 372,9	21 685,3	38 281,7	44 262,0	48 984,9
الوقود و مواد التشحيم (*)	762 709,6	566 616,1	811 266,5	1 611 973,6	1 428 968,1	1 441 871,6
الآلات والسلع التجهيزية	475,1	883,3	2 941,8	2 983,0	2 664,6	3 445,2
معدات النقل و قطع الغيار	791,8	235,6	1 681,0	1 160,1	1 924,4	1 812,8
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	554,2	765,5	924,6	165,7	296,1	1 744,9
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**791 767,5**	**588 875,6**	**840 516,5**	**1 657 215,6**	**1 480 335,8**	**1 501 191,9**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

جدول 6.2 : صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من 2003 الى 2008

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الـــــواردات						
المواد الغذائية و المشروبات	203 072,3	245 329,7	243 101,0	251 311,0	314 009,1	464 487,7
التموين الصناعي (غ م م أ)	321 280,7	376 591,3	424 523,9	538 536,1	685 381,4	940 763,5
الوقود و مواد التشحيم	7 408,1	10 891,9	12 336,4	13 321,9	13 171,3	16 154,5
الآلات والسلع التجهيزية	294 531,5	373 431,1	400 059,3	397 666,6	427 576,8	538 753,0
معدات النقل و قطع الغيار	124 662,2	185 491,6	273 901,0	219 425,2	315 412,7	413 538,6
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	96 486,6	122 664,2	139 723,3	138 280,0	161 277,9	198 336,2
سلع غير مذكورة في مكان آخر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المجـــــمـــــوع	**1 047 441,4**	**1 314 399,8**	**1 493 644,8**	**1 558 540,8**	**1 916 829,1**	**2 572 033,4**
الـــــصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	3 559,2	5 294,6	5 027,7	6 168,0	6 413,2	7 457,9
التموين الصناعي (غ م م أ)	44 030,2	41 111,2	57 840,5	72 747,3	82 220,2	78 125,4
الوقود و مواد التشحيم (*)	1 850 067,7	2 286 309,3	3 355 000,0	3 895 736,2	4 121 790,4	4 970 025,1
الآلات والسلع التجهيزية	1 247,2	1 210,5	1 774,5	1 248,3	761,4	1 575,8
معدات النقل و قطع الغيار	923,4	2 739,9	1 390,3	2 261,8	1 894,2	1 889,2
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	2 225,9	782,4	515,2	839,3	1 083,7	35 946,4
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**1 902 053,5**	**2 337 447,8**	**3 421 548,3**	**3 979 000,9**	**4 214 163,1**	**5 095 019,7**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

جدول 7.2: صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من 2009 الى 2011

الوحدة : 10^6 دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى	2009	2010	2011
الـــــواردات			
المواد الغذائية و المشروبات	391 287,8	392 523,9	709 561,2
التموين الصناعي (غ م م أ)	1 045 013,5	1 103 483,0	1 085 795,5
الوقود و مواد التشحيم	13 656,2	37 460,0	49 433,7
الآلات والسلع التجهيزية	706 197,0	747 567,1	812 556,1
معدات النقل و قطع الغيار	483 912,3	489 988,2	517 969,7
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	214 738,4	240 768,6	267 185,4
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	16,9	0,0
المجـــــمـــــوع	**2 854 805,3**	**3 011 807,6**	**3 442 501,6**
الـــــصادرات			
المواد الغذائية و المشروبات	8 464,8	24 006,9	26 045,3
التموين الصناعي (غ م م أ)	64 788,5	86 219,4	121 265,7
الوقود و مواد التشحيم (*)	3 270 227,5	4 220 106,0	5 223 836,8
الآلات والسلع التجهيزية	1 582,5	1 481,6	994,0
معدات النقل و قطع الغيار	1 547,6	987,8	1 207,5
السلع الاستهلاكية (غ م م أ)	1 025,1	785,7	782,1
سلع غير مذكورة في مكان آخر	-	-	-
المجـــــمـــــوع	**3 347 636,0**	**4 333 587,4**	**5 374 131,3**

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

Tab.5 -Evolution des importations de marchandises par groupe d'utilisation de 2011 à 2016

En Millions de DA

Libellé	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Alimentation, boissons, tabac	717 688,1	699 707,6	760 514,7	886 659,4	935 771,2	900 193,1
Energie et lubrifiants	84 777,4	384 249,5	348 147,8	231 946,1	238 684,2	176 521,7
Matières premières	121 969,7	135 091,0	138 155,4	143 251,1	145 960,0	158 603,9
Produits bruts	7 925,4	7 560,7	7 989,6	9 083,8	10722,6	12 521,5
Demi-produits	778 557,0	824 361,8	897 861,7	1 035 449,0	1 208 774,0	1 251 979,9
Equipements agricoles	28 195,7	25 573,6	40 320,7	52 990,8	66 704,5	55 110,2
Equipements industriels	1 323 142,6	1 358 310,7	1 581 371,0	1 527 698,3	1 715 281,0	1 687 128,9
Biens de consommation	380 245,6	472 217,0	594 187,4	832 629,7	871 562,1	912 717,6
Total	**3 442 501,6**	**3 907 071,9**	**4 368 548,4**	**4 719 708,3**	**5 193 459,7**	**5 154 776,8**

Tab. 5 bis - Structure (%) des importations de marchandises par groupe d'utilisation

Libellé	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Alimentation, boissons, tabac	20,8	17,9	17,4	18,8	18,0	17,5
Energie et lubrifiants	2,5	9,8	8,0	4,9	4,6	3,4
Matières premières	3,5	3,5	3,2	3,0	2,8	3,1
Produits bruts	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2
Demi-produits	22,6	21,1	20,6	21,9	23,3	24,3
Equipements agricoles	0,8	0,7	0,9	1,1	1,3	1,1
Equipements industriels	38,4	34,8	36,2	32,4	33,0	32,7
Biens de consommation	11,0	12,1	13,6	17,6	16,8	17,7
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Structure des importations de marchandises par groupes d'utilisations en 2016

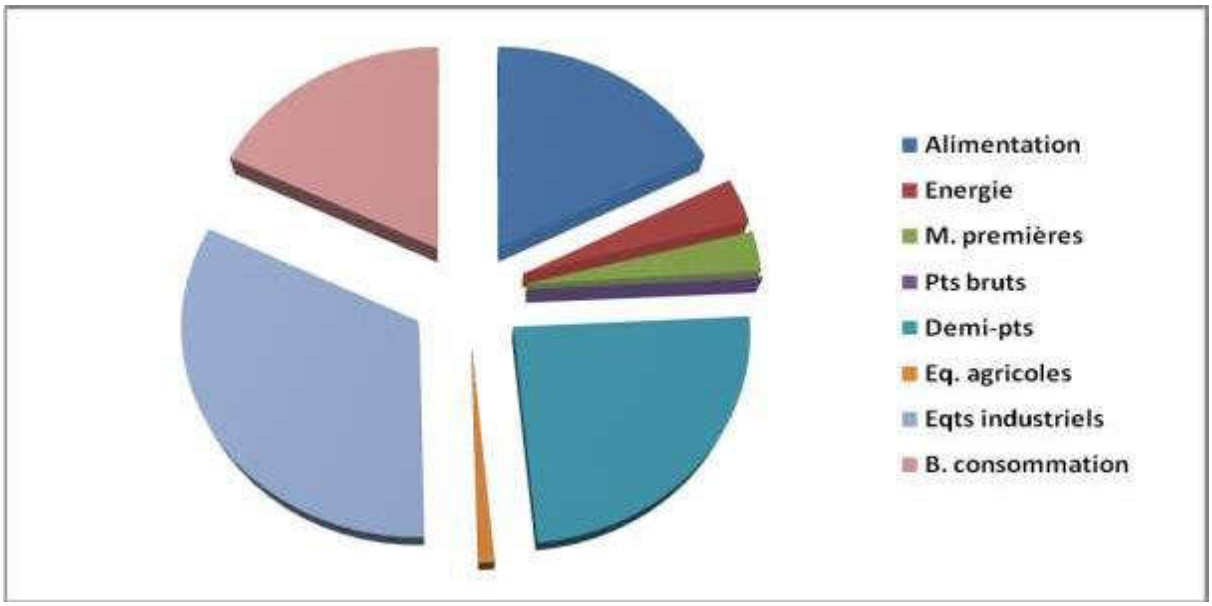

تـطور صادرات الـسلـع

الوحدة: 10^6 د.ج.

التعيين	2013	2014	2015
الأغذية و المشروبات	32 300,7	26 179,0	23 723,3
التموين الصناعي غير مذكورة في مكان أخر	124 219,0	180 190,3	171 539,9
المازوت و زيوت التشحيم *	5 057 546,9	4 709 622,4	3 339 435,1
آلات و مواد التجهيز أخرى	1 106,7	856,0	733,7
عتاد النقل و قطع الغيار	1 108,8	251,1	1 103,5
مواد استهلاكية غير مذكورة في مكان أخر	817,6	499,2	651,1
المـجمـوع	**5 217 099,8**	**4 917 598,2**	**3 537 186,7**

* المصدر : وزارة الطاقة و المناجم. ملاحظة: المجامع مقربة.

بنية الـتـبـادلات الـخـارجـيـة
حسب الـمـنـطـقـة الـجـغـرافـيـة ب %

	2013		2014		2015	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإتحاد الأوروبي	63,5	52,2	64,2	50,7	66,3	49,3
الدول الأوروبية الأخرى	3,7	7,0	4,4	7,0	5,4	7,3
أمريكا الشمالية	13,7	5,0	10,1	5,7	8,2	6,4
أمريكا اللاتينية	5,0	6,5	5,1	7,2	4,9	6,2
آسـيـا	8,5	21,2	10,0	23,2	8,7	24,1
الـمـغـرب	4,1	1,9	4,9	1,3	4,5	1,3
الدول العربية	1,2	4,4	1,0	3,3	1,6	3,7
إفـريـقـيـا	0,2	1,1	0,2	0,8	0,2	0,7
بـاقـي العالم	0,1	0,7	0,0	0,9	0,2	1,0

المصدر : د.و.إ. ، والمديرية العامة للجمارك.

جدول 12.7 : الزبائن العشرة الأوائل للجزائر

2011			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	
1	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	1 107 031,8
		%	20,6
2	فرنسا	القيمة	764 070,0
		%	14,2
3	اسبانيا	القيمة	525 881,3
		%	9,8
4	هولندا	القيمة	478 132,0
		%	8,9
5	ايطاليا	القيمة	359 773,7
		%	6,7
6	كندا	القيمة	326 282,0
		%	6,1
7	تركيا	القيمة	236 661,8
		%	4,4
8	البرازيل	القيمة	208 934,3
		%	3,9
9	بريطانيا	القيمة	184 775,9
		%	3,4
10	الهند	القيمة	163 091,7
		%	3,0

جدول 1.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

1989				1990			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)		الرتبة	الدول	المبلغ مليون (دج)	
1	فرنسا	القيمة	12 159	1	فرنسا	القيمة	20 122
		%	17,4			%	23,1
2	ايطاليا	القيمة	9 292	2	ايطاليا	القيمة	10 731
		%	13,3			%	12,3
3	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	8 385	3	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	10 038
		%	11,9			%	11,5
4	ألمانيا الفديرالية	القيمة	6 754	4	ألمانيا الفديرالية	القيمة	9 341
		%	9,6			%	10,7
5	اسبانيا	القيمة	2 808	5	اسبانيا	القيمة	5 427
		%	4,0			%	6,2
6	اليابان	القيمة	2 640	6	اليابان	القيمة	4 013
		%	3,8			%	4,6
7	كندا	القيمة	2 476	7	بلجيكا	القيمة	3 194
		%	3,5			%	3,7
8	هولندا	القيمة	2 275	8	كندا	القيمة	2 833
		%	3,2			%	3,3
9	بلجيكا	القيمة	2 202	9	تركيا	القيمة	1 839
		%	3,1			%	2,1
10	تركيا	القيمة	2 036	10	النمسا	القيمة	1 342
		%	2,9			%	1,5

جدول 2.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

1991				1992			
الرتبة	الدول		المبلغ (مليون دج)	الرتبة	الدول		المبلغ (مليون دج)
1	فرنسا	القيمة	29 541	1	فرنسا	القيمة	45 686,4
		%	21,2			%	24,2
2	ايطاليا	القيمة	18 125	2	ايطاليا	القيمة	27 092,9
		%	13,0			%	14 ,4
3	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	14 176	3	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	20 780,0
		%	10,2			%	11,0
4	ألمانيا الفديرالية	القيمة	13 925	4	اسبانيا	القيمة	18 131,3
		%	10,0			%	9,6
5	اسبانيا	القيمة	12 065	5	ألمانيا	القيمة	16 386,6
		%	8,7			%	8,7
6	اليابان	القيمة	6 923	6	اليابان	القيمة	8 388,4
		%	5,0			%	4,4
7	بلجيكا	القيمة	4 642	7	بلجيكا	القيمة	5 574,6
		%	3,3			%	3,0
8	كندا	القيمة	3 722	8	كندا	القيمة	3 910,7
		%	2,7			%	2,1
9	تركيا	القيمة	3 510	9	النمسا	القيمة	3 806,5
		%	2,5			%	2,0
10	النمسا	القيمة	2 246	10	الصين	القيمة	3 421,7
		%	1,6			%	1,8

جدول 3.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

1993				1994			
الرتبة	الدول		المبلغ (مليون دج)	الرتبة	الدول		المبلغ (مليون دج)
1	فرنسا	القيمة	52 267,0	1	فرنسا	القيمة	84 057,4
		%	25,5			%	24,7
2	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	30 592,1	2	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	48 527,4
		%	14,9			%	14,3
3	ايطاليا	القيمة	22 310,2	3	ايطاليا	القيمة	33 125,9
		%	10,9			%	9,7
4	اسبانيا	القيمة	21 605,9	4	اسبانيا	القيمة	31 880,2
		%	10,5			%	9,4
5	ألمانيا	القيمة	10 942,6	5	ألمانيا	القيمة	18 292,3
		%	5,3			%	5,4
6	اليابان	القيمة	8 767,8	6	كندا	القيمة	13 552,1
		%	4,3			%	4,0
7	كندا	القيمة	5 784,7	7	النمسا	القيمة	10 130,0
		%	2,8			%	3,0
8	أندونيسيا	القيمة	5 050,7	8	اليابان	القيمة	8 984,4
		%	2,5			%	2,6
9	النمسا	القيمة	4 024,5	9	تركيا	القيمة	8 857,6
		%	2,0			%	2,6
10	بلجيكا	القيمة	3 822,8	10	أندونيسيا	القيمة	8 497,9
		%	1,9			%	2,5

جدول 4.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

1995			1996		
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)
1	فرنسا	القيمة 127 813,0	1	فرنسا	القيمة 121 804,1
		% 24,9			% 24,4
2	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة 67 451,8	2	اسبانيا	القيمة 61 067,5
		% 13,1			% 12,3
3	ايطاليا	القيمة 49 609,7	3	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة 50 960,7
		% 9,7			% 10,2
4	اسبانيا	القيمة 43 927,4	4	ايطاليا	القيمة 45 663,5
		% 8,6			% 9,2
5	ألمانيا	القيمة 35 171,1	5	ألمانيا	القيمة 32 744,9
		% 6,9			% 6,6
6	كندا	القيمة 21 532,3	6	كندا	القيمة 19 461,3
		% 4,2			% 3,9
7	اليابان	القيمة 17 402,8	7	تركيا	القيمة 17 422,3
		% 3,4			% 3,5
8	تركيا	القيمة 14 510,4	8	اليابان	القيمة 13 119,8
		% 2,8			% 2,6
9	الصين	القيمة 12 025,3	9	بلجيكا	القيمة 11 729,0
		% 2,3			% 2,4
10	بلجيكا	القيمة 11 749,0	10	الصين	القيمة 11 102,8
		% 2,3			% 2,2

جدول 5.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

1997			1998		
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)
1	فرنسا	القيمة 116 009,8	1	فرنسا	القيمة 131 655,9
		% 23,1			% 24,7
2	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة 53 171,7	2	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة 58 253,3
		% 10,6			% 10,9
3	ايطاليا	القيمة 43 335,9	3	ايطاليا	القيمة 49 673,5
		% 8,6			% 9,3
4	اسبانيا	القيمة 34 851,2	4	ألمانيا	القيمة 37 892,9
		% 6,9			% 7,1
5	كندا	القيمة 28 235,4	5	اسبانيا	القيمة 32 150,3
		% 5,6			% 6,0
6	ألمانيا	القيمة 27 860,8	6	كندا	القيمة 30 734,1
		% 5,6			% 5,8
7	اليابان	القيمة 18 389,3	7	تركيا	القيمة 24 131,4
		% 3,7			% 4,5
8	تركيا	القيمة 18 123,6	8	بريطانيا	القيمة 14 706,4
		% 3,6			% 2,8
9	بريطانيا	القيمة 16 198,8	9	بلجيكا	القيمة 14 217,5
		% 3,2			% 2,7
10	سوريا	القيمة 13 870,8	10	هولندا	القيمة 11 108,4
		% 2,8			% 2,1

جدول 6.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

1999				2000			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)		الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	
1	فرنسا	القيمة	139 144,6	1	فرنسا	القيمة	162 661,8
		%	22,8			%	23,6
2	ايطاليا	القيمة	60 468,1	2	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	78 687,2
		%	9,9			%	11,4
3	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	51 290,8	3	ايطاليا	القيمة	61 409,0
		%	8,4			%	8,9
4	ألمانيا	القيمة	47 226,7	4	ألمانيا	القيمة	53 424,5
		%	7,4			%	7,7
5	اسبانيا	القيمة	33 824,4	5	اسبانيا	القيمة	41 108,0
		%	5,5			%	6,0
6	كندا	القيمة	25 712,1	6	كندا	القيمة	26 339,0
		%	4,2			%	3,8
7	اليابان	القيمة	23 767,1	7	تركيا	القيمة	21 542,2
		%	3,9			%	3,1
8	تركيا	القيمة	22 500,7	8	اليابان	القيمة	20 557,8
		%	3,7			%	3,0
9	كوريا الجنوبية	القيمة	20 579,4	9	روسيا	القيمة	20 554,8
		%	3,4			%	3,0
10	الصين	القيمة	15 292,1	10	بلجيكا	القيمة	17 977,4
		%	2,5			%	2,6

جدول 7.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

2001				2002			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)		الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	
1	فرنسا	القيمة	185 152,6	1	فرنسا	القيمة	214 969,3
		%	24,2			%	22,5
2	ايطاليا	القيمة	80 324,0	2	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	92 689,9
		%	10,5			%	9,7
3	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	79 150,5	3	ايطاليا	القيمة	90 773,0
		%	10,3			%	9,5
4	ألمانيا	القيمة	60 963,3	4	ألمانيا	القيمة	67 989,3
		%	8,0			%	7,1
5	اسبانيا	القيمة	40 319,8	5	اسبانيا	القيمة	49 643,6
		%	5,3			%	5,2
6	تركيا	القيمة	29 234,5	6	تركيا	القيمة	31 286,1
		%	3,8			%	3,3
7	بلجيكا	القيمة	20 352,4	7	اليابان	القيمة	29 693,0
		%	2,7			%	3,1
8	كندا	القيمة	20 019,4	8	الصين	القيمة	27 230,1
		%	2,6			%	2,8
9	بريطانيا	القيمة	19 346,4	9	كندا	القيمة	26 721,3
		%	2,5			%	2,8
10	روسيا	القيمة	18 487,1	10	بريطانيا	القيمة	24 326,6
		%	2,4			%	2,5

جدول 8.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

2003				2004			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)		الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	
1	فرنسا	القيمة	250 264,4	1	فرنسا	القيمة	295 538,2
		%	23,9			%	22,5
2	ايطاليا	القيمة	98 587,8	2	ايطاليا	القيمة	111 397,2
		%	9,4			%	8,5
3	ألمانيا	القيمة	68 070,2	3	ألمانيا	القيمة	86 332,6
		%	6,5			%	6,6
4	اسبانيا	القيمة	57 462,1	4	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	77 180,1
		%	5,5			%	5,9
5	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	54 574,9	5	الصين	القيمة	65 997,4
		%	5,2			%	5,0
6	الصين	القيمة	40 116,6	6	اسبانيا	القيمة	63 546,4
		%	3,8			%	4,8
7	تركيا	القيمة	33 883,5	7	اليابان	القيمة	47 320,5
		%	3,2			%	3,6
8	بريطانيا	القيمة	31 800,9	8	الأرجنتين	القيمة	42 508,7
		%	3,0			%	3,2
9	اليابان	القيمة	29 411,0	9	تركيا	القيمة	42 109,4
		%	2,8			%	3,2
10	روسيا	القيمة	24 378,4	10	بلجيكا	القيمة	35 322,0
		%	2,3			%	2,7

جدول 9.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

2005				2006			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)		الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	
1	فرنسا	القيمة	328 138,4	1	فرنسا	القيمة	317 122,7
		%	22,0			%	20,3
2	ايطاليا	القيمة	111 819,8	2	ايطاليا	القيمة	136 676,9
		%	7,5			%	8,8
3	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	99 314,7	3	الصين	القيمة	124 047,7
		%	6,6			%	8,0
4	الصين	القيمة	97 809,4	4	ألمانيا	القيمة	107 252,0
		%	6,5			%	6,9
5	ألمانيا	القيمة	93 739,8	5	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	103 181,9
		%	6,3			%	6,6
6	اسبانيا	القيمة	70 991,3	6	اسبانيا	القيمة	74 583,3
		%	4,8			%	4,8
7	اليابان	القيمة	57 301,7	7	تركيا	القيمة	51 634,7
		%	3,8			%	3,3
8	تركيا	القيمة	44 452,6	8	اليابان	القيمة	51 551,0
		%	3,0			%	3,3
9	الأرجنتين	القيمة	43 408,2	9	الأرجنتين	القيمة	45 838,1
		%	2,9			%	2,9
10	أوكرانيا	القيمة	39 884,5	10	بلجيكا	القيمة	38 380,2
		%	2,7			%	2,5

جدول 10.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

2007				2008			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)		الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	
1	فرنسا	القيمة	320 054,6	1	فرنسا	القيمة	422 772,7
		%	16,7			%	16,4
2	ايطاليا	القيمة	166 969,5	2	ايطاليا	القيمة	280 177,6
		%	8,7			%	10,9
3	الصين	القيمة	165 757,3	3	الصين	القيمة	265 461,3
		%	8,6			%	10,3
4	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	146 770,2	4	اسبانيا	القيمة	189 816,4
		%	7,7			%	7,4
5	ألمانيا	القيمة	124 049,0	5	ألمانيا	القيمة	157 818,7
		%	6,5			%	6 1
6	اسبانيا	القيمة	110 157,2	6	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	143 233,8
		%	5,7			%	5,6
7	اليابان	القيمة	73 853,0	7	اليابان	القيمة	91 965,4
		%	3,9			%	3,6
8	الأرجنتين	القيمة	63 986,1	8	تركيا	القيمة	87 723,7
		%	3,3			%	3,4
9	تركيا	القيمة	63 916,4	9	الأرجنتين	القيمة	81 577,7
		%	3,3			%	3,2
10	جمهورية كوريا	القيمة	56 164,9	10	كندا	القيمة	63 403,6
		%	2,9			%	2,5

جدول 11.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

2009				2010			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)		الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	
1	فرنسا	القيمة	447 536,6	1	فرنسا	القيمة	453 909,2
		%	15,7			%	15,1
2	الصين	القيمة	345 145,1	2	الصين	القيمة	330 481,9
		%	12,1			%	11,0
3	ايطاليا	القيمة	268 448,2	3	ايطاليا	القيمة	301 546,5
		%	9,4			%	10,0
4	اسبانيا	القيمة	215 888,7	4	اسبانيا	القيمة	196 261,8
		%	7,6			%	6,5
5	ألمانيا	القيمة	200 915,0	5	ألمانيا	القيمة	174 255,1
		%	7,0			%	5,8
6	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	145 699,7	6	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	155 451,2
		%	5,1			%	5,2
7	تركيا	القيمة	126 877,6	7	جمهورية كوريا	القيمة	146 991,6
		%	4,4			%	4,9
8	اليابان	القيمة	86 730,2	8	تركيا	القيمة	112 754,5
		%	3,0			%	3,7
9	جمهورية كوريا	القيمة	81 351,2	9	اليابان	القيمة	112 320,7
		%	2,8			%	3,7
10	البرازيل	القيمة	64 203,4	10	الأرجنتين	القيمة	90 468,9
		%	2,2			%	3,0

جدول 12.8 : الممونون العشرة الأوائل للجزائر

2011			
الرتبة	الدول	المبلغ (مليون دج)	
1	فرنسا	القيمة	518 702,3
		%	15,1
2	الصين	القيمة	345 352,7
		%	10,0
3	ايطاليا	القيمة	340 914,2
		%	9,9
4	اسبانيا	القيمة	249 843,0
		%	7,3
5	ألمانيا	القيمة	186 513,2
		%	5,4
6	الولايات المتحدة الأمريكية	القيمة	157 802,5
		%	4,6
7	الأرجنتين	القيمة	129 939,5
		%	3,8
8	البرازيل	القيمة	128 218,2
		%	3,7
9	جمهورية كوريا	القيمة	117 743,8
		%	3,4
10	تركيا	القيمة	101 946,4
		%	3,0

الممونون العشرة الأوائل للجزائر

الوحدة : 10^6 د.ج.

البلدان	2010	%	البلدان	2011	%	البلدان	2012	%
فرنسا	453 909,2	15,1	فرنسا	518 702,3	15,1	فرنسا	498 960,4	12,8
الصين	330 481,9	11,0	الصين	345 352,7	10,0	الصين	462 633,3	11,8
ايطاليا	301 546,5	10,0	ايطاليا	340 914,2	9,9	ايطاليا	402 796,4	10,3
اسبانيا	196 261,8	6,5	اسبانيا	249 843,0	7,3	اسبانيا	336 860,0	8,6
ألمانيا	174 255,1	5,8	ألمانيا	186 513,2	5,4	ألمانيا	201 254,6	5,2
و.م.أ	155 451,2	5,2	و.م.أ	157 802,5	4,6	الأرجنتين	139 815,4	3,6
ج.كوريا	146 991,6	4,9	الأرجنتين	129 939,5	3,8	تركيا	139 477,4	3,6
تركيا	112 754,5	3,7	برازيل	128 218,2	3,7	و.م.أ	134 677,0	3,4
اليابان	112 320,7	3,7	ج.كوريا	117 743,8	3,4	برازيل	104 222,1	2,7
الأرجنتين	90 468,9	3,0	تركيا	101 946,4	3,0	ج.كوريا	100 125,9	2,6

البلدان	2013	%	البلدان	2014	%	البلدان	2015	%
الصين	542 643,7	12,4	الصين	663 702,9	14,1	الصين	827 920,1	15,9
فرنسا	496 358,9	11,4	فرنسا	510 135,6	10,8	فرنسا	545 187,8	10,5
ايطاليا	450 891,9	10,3	ايطاليا	406 090,6	8,6	ايطاليا	487 139,4	9,4
اسبانيا	406 409,0	9,3	اسبانيا	405 050,8	8,6	اسبانيا	396 695,2	7,6
ألمانيا	227 635,6	5,2	ألمانيا	306 255,6	6,5	ألمانيا	344 289,1	6,6
و.م.أ	187 481,9	4,3	و.م.أ	230 856,1	4,9	و.م.أ	272 863,8	5,3
تركيا	164 707,2	3,8	تركيا	171 825,9	3,6	تركيا	204 860,5	3,9
الأرجنتين	137 621,5	3,2	الأرجنتين	155 704,9	3,3	الأرجنتين	128 675,6	2,5
برازيل	104 870,1	2,4	ج.كوريا	131 010,8	2,8	ج.كوريا	117 626,2	2,3
الهند	103 808,1	2,4	بريطانيا	116 517,1	2,5	برازيل	115 524,3	2,2

المصدر: د.و.إ. ، والمديرية العامة للجمارك.

جدول 3.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1980 إلى 1990

الوحدة : مليون د. ج

المناطق الجغرافية والبلدان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المجموعة الاقتصادية الأوروبية* منها:	**20 625**	**30 512**	**40 097**	**36 251**	**40 707**	**43 502**	**23 171**	**27 026**	**27 616**	**41 300**	**71 329**
فرنسا	7 515	11 383	19 172	18 490	18 149	19 264	7 529	9 231	8 920	12 714	21 212
ألمانيا الفديرالية	6 251	7 578	3 205	2 757	1 921	2 210	1 104	1 718	1 988	2 863	2 626
ايطاليا	2 039	5 952	8 588	6 497	11 533	14 869	6 960	6 404	7 760	14 021	25 031
دول أوروبا الاشتراكية	**1 704**	**1 494**	**786**	**546**	**1 638**	**4 091**	**1 053**	**512**	**1 090**	**1 368**	**2 859**
الاتحاد السوفياتي	361	541	278	79	143	161	67	137	16	948	1 589
بولندا	12	19	-	-	167	186	-	-	-	-	-
ألمانيا الديمقراطية	251	27	24	-	39	39	-	-	-	-	-
دول أوروبية أخرى:	**2 540**	**4 373**	**5 262**	**6 315**	**5 148**	**6 391**	**3 135**	**3 865**	**4 678**	**7 705**	**16 452**
اسبانيا	1 895	2 569	3 332	3 036	2 189	3 835	1 998	1 820	2 825	3 756	7 394
سويسرا	36	195	79	-	36	113	-	-	-	-	-
أمريكا الشمالية	**24 310**	**19 695**	**10 160**	**14 209**	**14 314**	**7 736**	**6 083**	**8 104**	**8 539**	**17 262**	**23 918**
كندا	-	400	961	486	480	1 280	13	82	43	-	398
الولايات المتحدة الأمريكية	24 310	19 149	9 199	13 723	13 834	6 456	6 070	8 022	8 496	-	23 521
أمريكا الاتينية:	**752**	**1 379**	**907**	**729**	**460**	**1 072**	**621**	**784**	**681**	**1 460**	**2 511**
الأرجنتين	19	196	-	-	-	51	-	-	-	-	-
البرازيل	365	1 181	907	595	442	962	500	545	447	1 139	1 851
آسيا منها:	**2 050**	**4 590**	**2 298**	**1 275**	**592**	**753**	**550**	**710**	**1 635**	**1 442**	**1 958**
الصين	-	-	6	12	5	18	-	-	-	-	-
اليابان	2 010	3 251	2 038	1 220	436	671	441	611	1 146	-	-
الدول العربية	**85**	**39**	**242**	**486**	**480**	**698**	**274**	**699**	**1 136**	**1 333**	**3 152**
افريقيا	**582**	**755**	**726**	**911**	**419**	**321**	**48**	**36**	**46**	**33**	**54**
باقي دول العالم	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**34**	**46**
المجـــــمـــــوع	**52 648**	**62 837**	**60 478**	**60 722**	**63 758**	**64 564**	**34 935**	**41 736**	**45 421**	**71 937**	**122 279**

جدول 4.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1991 إلى 1996

الوحدة : مليون د ج

المناطق الجغرافية والبلدان	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المجموعة الاقتصادية الأوروبية* منها:	**166 661,6**	**181 294,7**	**165 141,2**	**225 886,3**	**323 559,3**	**444 431,1**
فرنسا	43 887,5	45 564,0	40 058,8	49 450,4	70 451,1	97 229,4
ايطاليا	55 356,1	53 988,9	52 659,2	65 015,9	111 737,7	147 425,3
ألمانيا	5 450,0	11 717,0	10 305,1	21 734,0	9 136,6	18 410,2
بريطانيا	6 121,1	8 438,9	4 563,7	5 584,2	10 871,2	17 229,4
بلجيكا	14 532,3	17 797,4	14 894,4	19 564,7	19 559,2	21 535,1
اسبانيا	15 852,8	18 918,6	16 113,8	23 997,6	33 326,4	56 480,8
اليونان	940,9	1 171,3	1 078,9	910,3	1 899,1	1 404,6
البرتغال	4 713,2	3 529,0	6 755,2	6 947,2	7 586,5	8 754,3
النمسا	-	-	-	-	6 190,8	10 660,5
السويد	-	-	-	-	239,3	366,7
فنلندا	-	-	-	-	732,7	2,0
الدول الأوروبية الأخرى:	**12 556,1**	**12 407,7**	**8 598,9**	**14 641,7**	**39 831,2**	**84 518,7**
الإتحاد الروسي	-	2 822,8	2 997,2	1 473,0	7 053,1	31 976,8
بلغاريا	160,5	1 221,4	791,9	1 488,0	3 349,6	1 011,8
يوغسلافيا	913,1	180,1	323,4	901,3	473,5	2 126,8
بولندا	18,6	25,3	42,8	559,8	1 744,6	4 771,6
تركيا	1 064,2	611,2	171,2	1 835,0	16 752,9	38 407,8
سويسرا	65,3	44,5	74,6	179,6	5 921,6	4 627,8
النرويج	1,2	302,6	133,0	233,0	847,4	291,9
النمسا	5 423,6	4 626,6	1 593,8	5 750,8	-	-
السويد	765,8	1 585,6	470,3	861,6	-	-
فنلندا	-	0,4	-	417,0	-	-
أمريكا الشمالية	**40 373,3**	**35 474,9**	**41 916,8**	**58 089,0**	**94 586,1**	**140 563,8**
كندا	2,7	742,1	3 753,1	6 116,5	11 748,5	26 981,0
الولايات المتحدة الأمريكية	40 370,5	34 732,8	38 163,7	51 972,4	82 837,6	113 582,7
أمريكا الاتينية:	**5 551,1**	**8 650,5**	**12 333,8**	**8 607,0**	**14 136,1**	**40 993,8**
البرازيل	4 601,1	7 848,4	10 527,5	7 225,3	11 997,8	37 768,7
المغرب العربي	**3 740,8**	**5 226,2**	**3 954,8**	**8 939,5**	**11 255,0**	**13 997,2**
ليبيا	141,3	60,0	60,3	275,4	109,6	128,9
تونس	2 001,6	1 750,8	1 475,1	4 186,3	5 767,1	6 798,0
المغرب	1 005,6	3 052,2	1 676,3	3 892,5	4 326,6	5 523,2
موريطانيا	592,3	363,1	743,1	585,3	1 051,7	1 547,1
الدول العربية منها:	**642,6**	**47,8**	**366,0**	**259,0**	**902,1**	**865,6**
مصر	217,3	33,4	321,9	175,7	289,1	189,8
العربية السعودية	205,1	0,5	6,6	0,8	5,0	16,1
دول افريقيا من بينها:	**341,9**	**266,9**	**277,7**	**633,1**	**907,2**	**742,1**
السينيغال	13,2	20,2	3,5	94,6	5,0	5,4
آسيا من بينها:	**3 722,0**	**5 641,0**	**6 962,5**	**7 283,1**	**13 273,9**	**14 688,8**
الصين	1 616,5	1 790,7	1 143,5	2 770,4	3 549,0	3 936,1
اليابان	677,2	1 299,0	3 658,4	2 219,0	2 452,4	1 000,4
باقي دول العالم	**0,0**	**0,1**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**9,9**
المجـــــمـــــوع	**233 589,5**	**249 009,8**	**239 551,7**	**324 338,7**	**498 450,8**	**740 810,9**

* تشمل المجموعة الاقتصادية الأوروبية حتى 1990 (جمهورية ألمانيا الفديرالية، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولوندا، فرنسا، ابطاليا، المملكة المتحدة بريطانيا، ايرلاندا، الدنمارك)
شمل 12 دولة ابتداءا من1991 (+ اسبانيا، برتغال، اليونان) و 15 دولة ابتداءا من 1995 (+ النمسا، السويد، فنلندا)
ملاحظة : تتحول المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى الإتحاد الأوروبي (الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من أول نوفمبر 1993)

جدول 5.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1997 إلى 2002

الوحدة : مليون د. ج

المناطق الجغرافية والبلدان	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإتجاد الأوروبي * منها:	**502 467,4**	**376 291,5**	**537 510,3**	**1 036 588,4**	**943 862,1**	**959 393,3**
فرنسا	124 746,2	100 108,9	115 318,9	219 581,1	223 678,7	203 876,5
ايطاليا	163 336,9	110 119,7	197 437,3	332 271,7	332 631,5	301 336,8
ألمانيا	17 635,6	10 010,9	13 868,5	55 185,3	14 211,2	34 970,8
بريطانيا	14 384,7	15 310,8	15 129,3	48 722,1	23 241,3	31 004,7
بلجيكا	28 722,0	25 321,7	21 937,5	49 550,7	42 189,6	36 935,4
اسبانيا	71 073,0	57 709,8	89 178,8	175 167,7	173 199,3	180 970,9
اليونان	466,8	1 177,8	2 185,3	8 783,2	5 477,2	5 190,6
البرتغال	4 242,5	3 533,3	10 338,4	18 726,5	22 945,2	27 119,3
النمسا	10 556,6	4 122,1	420,3	1 325,8	148,0	1,2
السويد	307,7	588,9	1 092,7	2 485,8	888,2	1 112,7
فنلندا	1,2	-	84,1	165,7	-	179,3
الدول الأوروبية الأخرى:	**55 611,0**	**42 399,0**	**48 918,1**	**124 125,4**	**85 119,3**	**86 399,5**
الإتحاد الروسي	1 230,1	-	84,1	-	-	348,7
بلغاريا	144,5	-	1 512,9	-	-	54,5
يوغسلافيا	2 739,9	1 177,8	588,4	2 651,5	3 108,7	2 809,5
بولندا	1 226,9	2 265,8	168,1	-	-	62,7
تركيا	46 211,1	34 684,8	40 596,9	100 261,5	75 497,1	76 834,1
سويسرا	754,2	1 339,5	3 782,3	8 949,0	888,2	134,5
النرويج	354,8	-	84,1	1 822,9	3 256,7	584,1
أمريكا الشمالية	**153 409,7**	**112 475,2**	**144 905,0**	**316 362,5**	**263 499,8**	**288 588,6**
كندا	26 795,9	21 494,0	27 148,7	58 665,4	53 292,1	75 267,1
الولايات المتحدة الأمريكية	126 613,8	90 981,3	117 756,4	257 697,0	210 207,7	213 321,5
أمريكا الاتينية:	**49 536,5**	**43 576,8**	**75 058,1**	**135 063,1**	**94 001,3**	**80 060,9**
البرازيل	42 546,8	37 688,0	64 719,8	113 022,1	79 198,0	71 356,3
المغرب العربي	**11 896,4**	**7 655,4**	**11 515,1**	**19 223,7**	**21 464,9**	**19 770,0**
ليبيا	167,7	588,9	-	-	-	740,7
تونس	3 391,4	1 766,6	4 118,5	5 634,5	6 513,5	6 817,5
المغرب	5 372,0	3 533,3	6 219,8	12 760,6	14 063,2	11 396,4
موريطانيا	2 965,3	1 766,6	1 176,7	828,6	888,2	815,4
الدول العربية منها:	**1 002,7**	**1 177,8**	**4 538,8**	**4 308,8**	**25 165,7**	**20 775,4**
مصر	276,6	-	1 681,0	1 491,5	8 437,9	12 601,9
العربية السعودية	11,8	-	-	165,7	1 332,3	24,7
دول افريقيا منها:	**953,0**	**-**	**2 269,4**	**3 148,7**	**1 036,2**	**4 251,7**
السينيغال	576,2	-	-	165,7	-	193,9
آسيا منها:	**16 887,8**	**5 299,9**	**15 129,3**	**18 395,1**	**44 410,1**	**39 671,5**
اليابان	4 433,1	3 346,1	4 286,6	1 822,9	6 069,4	3 025,4
سنغافورة	7 957,8	460,8	1 260,8	1 491,5	740,2	3 839,6
باقي دول العالم	**3,1**	**-**	**672,4**	**-**	**1 776,4**	**2 281,0**
المجـــــمـــــوع	**791 767,5**	**588 875,6**	**840 516,6**	**1 657 215,6**	**1 480 335,8**	**1 501 191,9**

*الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من أول نوفمبر 1993

جدول 6.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 2003 إلى 2006

الوحدة : مليون د ج

المناطق الجغرافية والبلدان	2003	2004	2005	2006
الإتجاد الأوروبي* منها:	**1 122 134,9**	**1 278 583,8**	**1 903 577,0**	**2 089 979,8**
فرنسا	238 838,1	280 513,6	341 786,3	333 003,9
ايطاليا	364 588,2	372 786,4	560 186,7	678 621,5
ألمانيا	21 296,7	19 408,6	93 468,1	28 871,2
بريطانيا	30 348,9	41 506,9	51 417,1	118 305,7
بلجيكا	54 600,3	57 377,3	116 096,1	145 591,5
اسبانيا	231 309,2	263 142,3	375 319,3	435 899,9
اليونان	7 346,1	10 193,7	7 761,9	13 768,8
البرتغال	41 838,0	57 378,9	124 225,9	117 633,4
النمسا	0,3	0,0	1,6	0,0
السويد	1 010,7	9,6	1 103,5	1 703,3
هولند	130 876,4	173 028,0	224 870,4	207 254,8
بولندا	-	188,9	6,4	60,7
فنلندا	0,0	62,0	2 686,8	4 305,9
الدول الأوروبية الأخرى:	**96 090,0**	**111 691,4**	**148 147,3**	**151 382,5**
الإتحاد الروسي	109,9	283,3	114,2	160,7
بلغاريا	0,0	2,3	5,6	48,5
يوغسلافيا	1 483,9	3 125,4	80,2	38,7
بولندا	31,0	-	-	-
تركيا	82 223,0	98 926,2	128 320,8	135 833,0
سويسرا	4 462,3	6 590,0	17 086,3	6 607,9
النورويج	2 107,9	787,3	15,6	1 032,2
أمريكا الشمالية	**486 361,2**	**660 105,6**	**956 528,8**	**1 343 188,9**
كندا	107 702,5	142 993,9	168 290,9	260 760,8
الولايات المتحدة الأمريكية	378 658,6	517 111,7	788 237,9	1 082 428,1
أمريكا الاتينية:	**100 695,7**	**149 791,2**	**238 388,5**	**178 134,7**
البرازيل	86 765,2	137 732,8	214 371,7	137 867,6
المغرب العربي	**20 148,4**	**32 097,3**	**31 071,6**	**37 505,2**
ليبيا	822,1	1 320,7	1 030,2	1 409,3
تونس	6 218,6	13 259,5	7 423,6	7 740,6
المغرب	12 946,0	17 168,3	22 606,7	28 253,9
موريطانيا	161,7	348,8	11,1	101,4
الدول العربية منها:	**27 541,8**	**37 415,6**	**46 170,2**	**43 034,1**
مصر	23 737,1	33 631,3	40 861,7	32 888,7
الأردن	102,4	345,8	233,3	271,5
لبنان	1 962,0	12,8	882,7	763,6
العربية السعودية	54,8	140,1	110,5	360,1
دول افريقيا منها:	**997,4**	**2 333,9**	**3 674,5**	**1 096,4**
السينيغال	130,1	436,7	100,7	281,2
آسيا منها:	**48 061,7**	**63 705,2**	**90 978,2**	**134 678,5**
اليابان	7 081,9	9 888,0	412,4	4 035,9
سينغافورة	0,0	1 965,1	17,8	1 173,6
باقي دول العالم	**22,4**	**1 723,7**	**3 012,2**	**0,8**
المجـــــمـــــوع	**1 902 053,5**	**2 337 447,8**	**3 421 548,3**	**3 979 000,9**

*الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من أول نوفمبر 1993

*الإتجاد الأوروبي : التداءا من 2004 أصبح الإتجاد الأوروبي يتكون من 25 دولة بانظمام كل من قبرص, استونيا, المجر, ليتونيا, ليتوانيا, مالطة, بولندا, جمهورية سلوفاكيا, الجمهورية التشيكية, سلوفينيا

جدول 7.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 2007 إلى 2011

الوحدة : مليون د ج

المناطق الجغرافية والبلدان	2007	2008	2009	2010	2011
الإتجاد الأوروبي *منها:	**1 835 573,2**	**2 659 020,4**	**1 717 200,1**	**2 127 478,2**	**2 728 125,0**
فرنسا	287 166,6	409 046,6	327 699,9	286 811,3	478 132,0
ايطاليا	558 063,7	798 537,2	422 805,0	666 775,8	764 070,0
ألمانيا	17 109,9	20 425,2	24 766,2	29 160,5	36 453,6
بريطانيا	110 447,1	141 755,3	84 693,4	97 984,9	208 934,3
بلجيكا	84 250,2	131 327,0	84 260,7	145 872,6	155 083,3
اسبانيا	373 927,9	585 005,9	399 381,1	448 806,9	525 881,3
اليونان	12 740,0	19 975,5	15 872,6	20 560,0	21 611,7
البرتغال	66 400,3	131 741,2	70 843,8	77 067,4	135 276,2
النمسا	0,1	19,8	19,3	2,2	0,0
السويد	2 562,9	12 288,4	7 738,7	9 098,4	7 719,1
هولندا	317 144,3	395 547,4	241 915,3	316 252,2	359 773,7
بلغاريا	1,3	48,6	82,2	635,1	2 367,2
بولندا	0,8	41,3	12 075,6	275,0	3 126,8
فنلندا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الدول الأوروبية الأخرى:	**150 476,1**	**202 063,2**	**166 660,9**	**251 817,4**	**315 105,7**
الإتحاد الروسي	250,3	205,4	15,5	61,9	0,0
يوغسلافي	0,0	5,9	0,0	0,3	466,1
تركيا	143 117,6	189 375,6	148 345,8	205 361,1	184 775,9
سويسرا	794,1	7 071,0	10 270,0	9 027,5	18 795,9
النورويج	330,6	4 918,3	2,8	10,4	4 383,0
أمريكا الشمالية	**1 594 014,3**	**1 561 164,7**	**947 921,0**	**1 275 950,0**	**1 433 313,8**
كندا	326 845,3	345 607,2	180 517,8	225 657,9	326 282,0
الولايات المتحدة الأمريكية	1 267 169,0	1 215 557,5	767 403,3	1 050 292,1	1 107 031,8
أمريكا الاتينية:	**187 217,0**	**193 163,9**	**137 354,8**	**200 624,9**	**313 609,9**
البرازيل	127 781,7	166 564,3	108 699,3	183 471,0	236 661,8
المغرب العربي	**53 272,9**	**104 322,3**	**63 542,9**	**97 319,4**	**115 950,3**
ليبيا	715,5	156,0	908,0	2 335,0	832,6
تونس	6 002,9	55 616,9	33 427,9	40 730,7	47 591,7
المغرب	42 926,1	45 563,6	29 057,6	54 173,1	67 477,7
موريطانيا	3 628,4	156,0	149,4	80,5	48,3
الدول العربية منها:	**33 543,7**	**50 868,9**	**41 737,0**	**52 810,8**	**59 235,7**
مصر	30 080,6	39 202,2	35 003,9	32 437,2	47 634,8
الأردن	605,2	323,1	209,2	1 875,8	681,4
لبنان	344,5	1 114,5	314,4	2 152,5	923,0
العربية السعودية	1 097,9	2 612,6	1 396,2	676,7	1 522,1
دول افريقيا منها:	**47 261,9**	**23 116,3**	**6 866,5**	**5 852,6**	**10 636,8**
السينيغال	48,6	218,6	110,7	53,1	60,7
آسيا منها:	**298 546,2**	**294 950,7**	**262 725,3**	**319 642,4**	**395 188,8**
اليابان	18 038,9	55 245,8	16 293,8	9 567,0	17 247,3
سينغافورة	14 421,4	0,1	814,4	4 848,8	2 892,1
باقي دول العالم	**14 257,9**	**6 349,2**	**3 627,5**	**2 091,8**	**2 965,3**
المجـــــمـــــوع	**4 214 163,1**	**5 095 019,7**	**3 347 636,0**	**4 333 587,4**	**5 374 131,3**

*الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من أول نوفمبر 1993

*الإتجاد الأوروبي : التداءا من 2007 أصبح الإتجاد الأوروبي يتكون من 27 دولة بانظمام كل من بلغاريا و رومان

تـطور صادرات الـسلـع

الوحدة: 10^6 د.ج.

التعيين	2013	2014	2015
الأغذية و المشروبات	32 300,7	26 179,0	23 723,3
التموين الصناعي غير مذكورة في مكان أخر	124 219,0	180 190,3	171 539,9
المازوت و زيوت التشحيم *	5 057 546,9	4 709 622,4	3 339 435,1
آلات و مواد التجهيز أخرى	1 106,7	856,0	733,7
عتاد النقل و قطع الغيار	1 108,8	251,1	1 103,5
مواد استهلاكية غير مذكورة في مكان أخر	817,6	499,2	651,1
المـجمـوع	**5 217 099,8**	**4 917 598,2**	**3 537 186,7**

* المصدر : وزارة الطاقة و المناجم. ملاحظة: المجامع مقربة.

بنية الـتـبـادلات الـخـارجـيـة
حسب الـمـنـطـقـة الـجـغـرافـيـة ب %

	2013		2014		2015	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإتحاد الأوروبي	63,5	52,2	64,2	50,7	66,3	49,3
الدول الأوروبية الأخرى	3,7	7,0	4,4	7,0	5,4	7,3
أمريكا الشمالية	13,7	5,0	10,1	5,7	8,2	6,4
أمريكا اللاتينية	5,0	6,5	5,1	7,2	4,9	6,2
آسـيـا	8,5	21,2	10,0	23,2	8,7	24,1
الـمـغـرب	4,1	1,9	4,9	1,3	4,5	1,3
الدول العربية	1,2	4,4	1,0	3,3	1,6	3,7
إفـريـقـيـا	0,2	1,1	0,2	0,8	0,2	0,7
بـاقـي العالم	0,1	0,7	0,0	0,9	0,2	1,0

المصدر : د.و.إ. ، والمديرية العامة للجمارك.

جدول 20: ميزانية الموارد و استخدامات الأمة من السلع و الخدمات من 1974 إلى 1979

الوحدة : مليون د ج

التعيين	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الإنتاج الداخلي الخام	49 295,1	53 646,6	65 252,2	76 887,1	92 080,2	112 904,4
استيراد السلع و الخدمات	19 500,7	26 361,8	27 322,2	36 298,9	41 874,8	41 981,6
المجموع الفرعي	**68 795,8**	**80 008,4**	**92 574,4**	**113 186,0**	**133 955,0**	**154 886,0**
الإستهلاكات المنتجة	25 131,7	32 736,6	39 526,5	43 335,6	51 190,5	62 621,8
مجموع الموارد	**93 927,5**	**112 745,0**	**132 100,9**	**156 521,6**	**185 145,5**	**217 507,8**
الاستهلاك النهائي فردي للأسر	23 924,5	29 522,4	34 010,5	42 646,0	48 793,2	56 216,6
الاستهلاك النهائي المؤسسات المالية	43,3	44,8	77,2	73,4	73,1	83,6
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	1 349,7	1 889,5	2 195,4	3 099,1	3 777,6	4 246,2
الاستهلاك النهائي للشؤون العقارية	*	*	*	*	*	*
التراكم الخام للأموال الثابتة	16 964,4	23 975,0	31 358,1	38 433,4	50 789,7	50 374,6
تغير المخزون	5 110,8	3 862,6	568,4	2 380,6	3 832,0	4 056,7
الصادرات من السلع و الخدمات	21 403,1	20 714,1	24 362,8	26 553,5	26 689,4	39 908,3
المجموع الفرعي	**68 795,8**	**80 008,4**	**92 574,4**	**113 186,0**	**133 955,0**	**154 886,0**
الإستهلاكات المنتجة	25 131,7	32 736,6	39 526,5	43 335,6	51 190,5	62 621,8
مجموع الاستخدامات	**93 927,5**	**112 745,0**	**132 100,9**	**156 521,6**	**185 145,5**	**217 507,8**

* مدرجة في الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية

جدول 1.20 : ميزانية الموارد و استخدامات الأمة من السلع و الخدمات من 1980 إلى 1985

الوحدة : مليون د.ج

التعيين	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الإنتاج الداخلي الخام	143 343,2	169 035,2	181 076,7	203 580,0	231 010,1	252 836,4
استيراد السلع و الخدمات	49 299,3	59 032,9	60 185,4	60 205,8	61 558,1	59 462,2
المجموع الفرعي	192 642,5	228 068,1	241 262,1	263 785,8	292 568,2	312 298,6
الإستهلاكات المنتجة	74 585,1	91 518,9	89 094,9	110 587,7	118 177,0	124 687,1
مجموع الموارد	**267 227,6**	**319 587,0**	**330 357,0**	**374 373,5**	**410 745,2**	**436 985,7**
الاستهلاك النهائي فردي للأسر	67 816,5	84 570,3	92 648,5	103 048,0	122 372,5	136 423,1
الاستهلاك النهائي المؤسسات المالية	104,3	119,6	139,2	165,0	542,6	229,2
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	5 407,5	6 360,7	6 908,7	7 410,0	9 433,6	10 071,1
الاستهلاك النهائي للشؤون العقارية	*	*	*	*	*	180,0
التراكم الخام للأموال الثابتة	54 880,8	63 044,9	71 487,6	80 319,0	87 482,2	92 765,4
تغير المخزون	8 631,2	7 790,8	5 854,8	7 500,0	5 049,3	4 000,0
الصادرات من السلع و الخدمات	55 802,2	66 181,8	64 223,3	65 343,9	67 688,0	68 629,8
المجموع الفرعي	192 642,5	228 068,1	241 262,1	263 785,8	292 568,2	312 298,6
الإستهلاكات المنتجة	74 585,1	91 518,9	89 094,9	110 587,7	118 177,0	124 687,1
مجموع الاستخدامات	**267 227,6**	**319 587,0**	**330 357,0**	**374 373,5**	**410 745,2**	**436 985,7**

* مدرجة في الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية

جدول 2.20 : ميزانية الموارد و استخدامات الأمة من السلع و الخدمات من 1986 إلى 1991

الوحدة : مليون د.ج

التعيين	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج الداخلي الخام	250 465,7	260 754,4	290 039,3	357 045,0	472 805,7	752 592,3
استيراد السلع و الخدمات	50 832,5	39 961,8	79 453,4	121 065,9	139 110,1	198 354,3
المجموع الفرعي	**301 298,2**	**300 716,2**	**369 492,7**	**478 110,9**	**611 915,8**	**950 946,6**
الإستهلاكات المنتجة	134 604,0	150 390,7	150 767,4	180 222,7	234 295,9	345 015,0
مجموع الموارد	**435 902,2**	**451 106,9**	**520 260,1**	**658 333,6**	**846 211,7**	**1 295 961,6**
الاستهلاك النهائي فردي للأسر	152 195,1	149 865,7	208 875,7	257 269,8	305 042,3	410 049,9
الاستهلاك النهائي المؤسسات المالية	323,9	265,9	421,4	810,1	1 019,0	1 261,3
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	10 531,7	10 641,1	12 003,2	12 641,6	15 462,7	25 774,2
الاستهلاك النهائي للشؤون العقارية	200,0	230,0	254,7	565,5	581,8	594,8
التراكم الخام للأموال الثابتة	101 333,3	92 880,2	91 743,4	115 796,1	141 876,6	215 778,6
تغير المخزون	- 2 000,0	1 000,0	6 296,8	12 969,9	18 340,4	50 955,3
الصادرات من السلع و الخدمات	38 714,2	45 834,0	49 897,5	78 057,9	129 593,0	246 532,5
المجموع الفرعي	**301 298,2**	**300 716,2**	**369 492,7**	**478 110,9**	**611 915,8**	**950 946,6**
الإستهلاكات المنتجة	134 604,0	150 390,7	150 767,4	180 222,7	234 295,9	345 015,0
مجموع الاستخدامات	**435 902,2**	**451 106,9**	**520 260,1**	**658 333,6**	**846 211,7**	**1 295 961,6**

جدول 3.20 : ميزانية الموارد و استخدامات الأمة من السلع و الخدمات من 1992 إلى 1997

الوحدة : مليون د.ج

التعيين	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الإنتاج الداخلي الخام	918 623,8	1 005 031,4	1 274 944,0	1 743 631,8	2 256 712,6	2 432 462,9
استيراد السلع و الخدمات	244 491,7	269 125,7	424 503,2	616 099,4	596 709,6	594 683,4
المجموع الفرعي	**1 163 115,5**	**1 274 157,1**	**1 699 447,2**	**2 359 731,2**	**2 853 422,2**	**3 027 146,3**
الإستهلاكات المنتجة	438 768,8	565 995,4	729 738,5	877 897,9	1 106 664,1	1 197 806,4
مجموع الموارد	**1 601 884,3**	**1 840 152,5**	**2 429 185,7**	**3 237 629,1**	**3 960 086,3**	**4 224 952,7**
الاستهلاك النهائي فردي للأسر	538 844,5	639 067,6	826 754,5	1 103 081,9	1 319 393,2	1 411 669,5
الاستهلاك النهائي المؤسسات المالية	1 902,2	2 453,4	3 048,3	3 953,1	5 125,1	5 634,3
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	35 654,4	43 500,0	58 486,7	85 906,6	101 627,5	123 985,6
الاستهلاك النهائي للشؤون العقارية	613,4	633,7	649,3	711,1	947,2	1 180,7
التراكم الخام للأموال الثابتة	277 973,7	324 134,9	407 545,1	541 826,0	639 447,1	638 119,7
تغير المخزون	41 837,4	12 068,1	60 396,1	91 205,4	5 194,3	9 339,3
الصادرات من السلع و الخدمات	266 289,9	252 299,4	342 567,2	533 047,1	781 687,8	837 217,3
المجموع الفرعي	**1 163 115,5**	**1 274 157,1**	**1 699 447,2**	**2 359 731,2**	**2 853 422,2**	**3 027 146,3**
الإستهلاكات المنتجة	438 768,8	565 995,4	729 738,5	877 897,9	1 106 664,1	1 197 806,4
مجموع الاستخدامات	**1 601 884,3**	**1 840,152,5**	**2 429 185,7**	**3 237 629,1**	**3 960 086,3**	**4 224 952,7**

جدول 4.20 : ميزانية الموارد و استخدامات الأمة من السلع و الخدمات من 1998 إلى 2003

الوحدة : مليون د.ج

التعيين	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإنتاج الداخلي الخام	2 444 370,2	2 825 227,5	3 698 683,7	3 754 870,8	4 023 413,8	4 700 040,4
استيراد السلع و الخدمات	656 079,5	737 629,0	857 221,9	930 677,5	1 159 170,2	1 254 041,2
المجموع الفرعي	**3 100 449,7**	**3 562 856,5**	**4 555 905,5**	**4 685 548,3**	**5 182 584,0**	**5 954 081,6**
الإستهلاكات المنتجة	1 362 237,9	1 573 882,2	1 685 573,0	1 782 314,1	1 905 134,9	1 992 625,5
مجموع الموارد	**4 462 687,6**	**5 136 738,7**	**6 241 478,5**	**6 467 862,4**	**7 087 718,9**	**7 946 707,1**
الاستهلاك النهائي فردي للأسر	1 531 502,9	1 642 338,5	1 684 862,8	1 817 277,4	1 955 242,0	2 090 638,0
الاستهلاك النهائي المؤسسات المالية	5 536,9	5 356,7	5 770,1	7 332,4	14 172,7	15 375,3
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	135 519,1	151 702,8	156 835,4	173 334,5	218 828,7	243 281,0
الاستهلاك النهائي للشؤون العقارية	1 678,1	1 950,7	2 025,4	2 103,7	2 168,5	2 247,0
التراكم الخام للأموال الثابتة	728 754,1	789 798,6	852 628,7	965 462,5	1 111 309,3	1 265 164,5
تغير المخزون	45 201,3	60 152,8	119 032,4	169 139,4	275 073,1	328 424,5
الصادرات من السلع و الخدمات	652 257,3	911 556,4	1 734 750,7	1 550 898,4	1 605 789,6	2 008 951,3
المجموع الفرعي	**3 100 449,7**	**3 562 856,5**	**4 555 905,5**	**4 685 548,3**	**5 182 584,0**	**5 954 081,6**
الإستهلاكات المنتجة	1 362 237,9	1 573 882,2	1 685 573,0	1 782 314,1	1 905 134,9	1 992 625,5
مجموع الاستخدامات	**4 462 687,6**	**5 136 738,7**	**6 241 478,5**	**6 467 862,4**	**7 087 718,9**	**7 946 707,1**

جدول 5.20 : ميزانية الموارد و استخدامات الأمة من السلع و الخدمات من 2004 إلى 2008

الوحدة : مليون د.ج

التعيين	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج الداخلي الخام	5 545 851,5	6 930 153,4	7 837 002,1	8 567 945,6	10 002 344,7
استيراد السلع و الخدمات	1 577 137,7	1 820 427,1	1 863 501,3	2 326 059,4	3 170 777,2
المجموع الفرعي	**7 122 989,2**	**8 750 580,5**	**9 700 503,4**	**10 894 005,0**	**13 173 121,9**
الإستهلاكات المنتجة	2 203 733,8	2 436 874,8	2 849 625,1	3 225 965,8	3 526 506,1
مجموع الموارد	**9 326 723,0**	**11 187 455,3**	**12 550 128,5**	**14 119 970,8**	**16 699 628,0**
الاستهلاك النهائي فردي للأسر	2 333 218,5	2 510 479,4	2 647 004,7	2 908 907,0	3 274 309,9
الاستهلاك النهائي المؤسسات المالية	18 650,3	22 647,2	22 770,3	33 653,2	41 990,9
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	260 310,7	251 126,9	299 672,9	308 436,9	397 321,8
الاستهلاك النهائي للشؤون العقارية	2 476,0	2 824,8	3 158,4	3 205,1	3 378,9
التراكم الخام للأموال الثابتة	1 476 902,6	1 691 640,3	1 969 457,9	2 462 124,4	3 228 343,2
تغير المخزون	568 511,4	702 212,6	608 732,2	775 446,5	929 743,3
الصادرات من السلع و الخدمات	2 462 919,6	3 569 649,3	4 149 706,9	4 402 231,8	5 298 034,0
المجموع الفرعي	**7 122 989,2**	**8 750 580,5**	**9 700 503,4**	**10 894 005,0**	**13 173 121,9,0**
الإستهلاكات المنتجة	2 203 733,8	2 436 874,8	2 849 625,1	3 225 965,8	3 526 506,1
مجموع الاستخدامات	**9 326 723,0**	**11 187 455,3**	**12 550 128,5**	**14 119 970,8**	**16 699 628,0**

جدول 6.20 : ميزانية الموارد و استخدامات الأمة من السلع و الخدمات من 2009 إلى 2011

الوحدة : مليون د.ج

التعيين	2009	2010	2011
الإنتاج الداخلي الخام	**8 809 620,8**	**10 447 305,9**	**12 109 503,6**
استيراد السلع و الخدمات	3 583 772,0	3 768 002,9	4 114 739,8
المجموع الفرعي	**12 393 392,8**	**14 215 308,8**	**16 224 243,4**
الإستهلاكات المنتجة	4 003 041,8	4 200 660,7	4 697 456,2
مجموع الموارد	**16 396 434,6**	**18 415 969,5**	**20 921 699,6**
الاستهلاك النهائي فردي للأسر	3 677 560,6	4 043 142,1	4 475 513,7
الاستهلاك النهائي المؤسسات المالية	50 465,7	55 091,3	57 709,7
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	459 994,1	596 508,0	944 172,2
الاستهلاك النهائي للشوون العقارية	3 743,9	3 991,0	4 252,6
التراكم الخام للأموال الثابتة	3 811 419,1	4 350 922,3	4 617 702,8
تغير المخزون	864 354,3	555 551,5	494 243,0
الصادرات من السلع و الخدمات	3 525 855,1	4 610 102,5	5 630 649,3
المجموع الفرعي	**12 393 392,8**	**14 215 308,8**	**16 224 243,4**
الإستهلاكات المنتجة	4 003 041,8	4 200 660,7	4 697 456,2
مجموع الاستخدامات	**16 396 434,6**	**18 415 969,5**	**20 921 699,6**

جدول 3.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1980 إلى 1990

الوحدة : مليون د. ج

المناطق الجغرافية والبلدان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المجموعة الاقتصادية الأوروبية* منها:	**20 625**	**30 512**	**40 097**	**36 251**	**40 707**	**43 502**	**23 171**	**27 026**	**27 616**	**41 300**	**71 329**
فرنسا	7 515	11 383	19 172	18 490	18 149	19 264	7 529	9 231	8 920	12 714	21 212
ألمانيا الفديرالية	6 251	7 578	3 205	2 757	1 921	2 210	1 104	1 718	1 988	2 863	2 626
ايطاليا	2 039	5 952	8 588	6 497	11 533	14 869	6 960	6 404	7 760	14 021	25 031
دول أوروبا الاشتراكية	**1 704**	**1 494**	**786**	**546**	**1 638**	**4 091**	**1 053**	**512**	**1 090**	**1 368**	**2 859**
الاتحاد السوفياتي	361	541	278	79	143	161	67	137	16	948	1 589
بولندا	12	19	-	-	167	186	-	-	-	-	-
ألمانيا الديمقراطية	251	27	24	-	39	39	-	-	-	-	-
دول أوروبية أخرى:	**2 540**	**4 373**	**5 262**	**6 315**	**5 148**	**6 391**	**3 135**	**3 865**	**4 678**	**7 705**	**16 452**
اسبانيا	1 895	2 569	3 332	3 036	2 189	3 835	1 998	1 820	2 825	3 756	7 394
سويسرا	36	195	79	-	36	113	-	-	-	-	-
أمريكا الشمالية	**24 310**	**19 695**	**10 160**	**14 209**	**14 314**	**7 736**	**6 083**	**8 104**	**8 539**	**17 262**	**23 918**
كندا	-	400	961	486	480	1 280	13	82	43	-	398
الولايات المتحدة الأمريكية	24 310	19 149	9 199	13 723	13 834	6 456	6 070	8 022	8 496	-	23 521
أمريكا الاتينية:	**752**	**1 379**	**907**	**729**	**460**	**1 072**	**621**	**784**	**681**	**1 460**	**2 511**
الأرجنتين	19	196	-	-	-	51	-	-	-	-	-
البرازيل	365	1 181	907	595	442	962	500	545	447	1 139	1 851
آسيا منها:	**2 050**	**4 590**	**2 298**	**1 275**	**592**	**753**	**550**	**710**	**1 635**	**1 442**	**1 958**
الصين	-	-	6	12	5	18	-	-	-	-	-
اليابان	2 010	3 251	2 038	1 220	436	671	441	611	1 146	-	-
الدول العربية	**85**	**39**	**242**	**486**	**480**	**698**	**274**	**699**	**1 136**	**1 333**	**3 152**
افريقيا	**582**	**755**	**726**	**911**	**419**	**321**	**48**	**36**	**46**	**33**	**54**
باقي دول العالم	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**34**	**46**
المجـــــمـــــوع	**52 648**	**62 837**	**60 478**	**60 722**	**63 758**	**64 564**	**34 935**	**41 736**	**45 421**	**71 937**	**122 279**

جدول 4.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1991 إلى 1996

الوحدة : مليون د ج

المناطق الجغرافية والبلدان	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المجموعة الاقتصادية الأوروبية* منها:	**166 661,6**	**181 294,7**	**165 141,2**	**225 886,3**	**323 559,3**	**444 431,1**
فرنسا	43 887,5	45 564,0	40 058,8	49 450,4	70 451,1	97 229,4
ايطاليا	55 356,1	53 988,9	52 659,2	65 015,9	111 737,7	147 425,3
ألمانيا	5 450,0	11 717,0	10 305,1	21 734,0	9 136,6	18 410,2
بريطانيا	6 121,1	8 438,9	4 563,7	5 584,2	10 871,2	17 229,4
بلجيكا	14 532,3	17 797,4	14 894,4	19 564,7	19 559,2	21 535,1
اسبانيا	15 852,8	18 918,6	16 113,8	23 997,6	33 326,4	56 480,8
اليونان	940,9	1 171,3	1 078,9	910,3	1 899,1	1 404,6
البرتغال	4 713,2	3 529,0	6 755,2	6 947,2	7 586,5	8 754,3
النمسا	-	-	-	-	6 190,8	10 660,5
السويد	-	-	-	-	239,3	366,7
فنلندا	-	-	-	-	732,7	2,0
الدول الأوروبية الأخرى:	**12 556,1**	**12 407,7**	**8 598,9**	**14 641,7**	**39 831,2**	**84 518,7**
الإتحاد الروسي	-	2 822,8	2 997,2	1 473,0	7 053,1	31 976,8
بلغاريا	160,5	1 221,4	791,9	1 488,0	3 349,6	1 011,8
يوغسلافيا	913,1	180,1	323,4	901,3	473,5	2 126,8
بولندا	18,6	25,3	42,8	559,8	1 744,6	4 771,6
تركيا	1 064,2	611,2	171,2	1 835,0	16 752,9	38 407,8
سويسرا	65,3	44,5	74,6	179,6	5 921,6	4 627,8
النرويج	1,2	302,6	133,0	233,0	847,4	291,9
النمسا	5 423,6	4 626,6	1 593,8	5 750,8	-	-
السويد	765,8	1 585,6	470,3	861,6	-	-
فنلندا	-	0,4	-	417,0	-	-
أمريكا الشمالية	**40 373,3**	**35 474,9**	**41 916,8**	**58 089,0**	**94 586,1**	**140 563,8**
كندا	2,7	742,1	3 753,1	6 116,5	11 748,5	26 981,0
الولايات المتحدة الأمريكية	40 370,5	34 732,8	38 163,7	51 972,4	82 837,6	113 582,7
أمريكا الاتينية:	**5 551,1**	**8 650,5**	**12 333,8**	**8 607,0**	**14 136,1**	**40 993,8**
البرازيل	4 601,1	7 848,4	10 527,5	7 225,3	11 997,8	37 768,7
المغرب العربي	**3 740,8**	**5 226,2**	**3 954,8**	**8 939,5**	**11 255,0**	**13 997,2**
ليبيا	141,3	60,0	60,3	275,4	109,6	128,9
تونس	2 001,6	1 750,8	1 475,1	4 186,3	5 767,1	6 798,0
المغرب	1 005,6	3 052,2	1 676,3	3 892,5	4 326,6	5 523,2
موريطانيا	592,3	363,1	743,1	585,3	1 051,7	1 547,1
الدول العربية منها:	**642,6**	**47,8**	**366,0**	**259,0**	**902,1**	**865,6**
مصر	217,3	33,4	321,9	175,7	289,1	189,8
العربية السعودية	205,1	0,5	6,6	0,8	5,0	16,1
دول افريقيا من بينها:	**341,9**	**266,9**	**277,7**	**633,1**	**907,2**	**742,1**
السينيغال	13,2	20,2	3,5	94,6	5,0	5,4
آسيا من بينها:	**3 722,0**	**5 641,0**	**6 962,5**	**7 283,1**	**13 273,9**	**14 688,8**
الصين	1 616,5	1 790,7	1 143,5	2 770,4	3 549,0	3 936,1
اليابان	677,2	1 299,0	3 658,4	2 219,0	2 452,4	1 000,4
باقي دول العالم	**0,0**	**0,1**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**9,9**
المجـــــمـــــوع	**233 589,5**	**249 009,8**	**239 551,7**	**324 338,7**	**498 450,8**	**740 810,9**

* تشمل المجموعة الاقتصادية الأوروبية حتى 1990 (جمهورية ألمانيا الفديرالية، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولوندا، فرنسا، ابطاليا، المملكة المتحدة بريطانيا، ايرلاندا، الدنمارك)
شمل 12 دولة ابتداءا من1991 (+ اسبانيا، برتغال، اليونان) و 15 دولة ابتداءا من 1995 (+ النمسا، السويد، فنلندا)
ملاحظة : تتحول المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى الإتحاد الأوروبي (الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من أول نوفمبر 1993)

جدول 5.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1997 إلى 2002

الوحدة : مليون د. ج

المناطق الجغرافية والبلدان	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإتجاد الأوروبي * منها:	**502 467,4**	**376 291,5**	**537 510,3**	**1 036 588,4**	**943 862,1**	**959 393,3**
فرنسا	124 746,2	100 108,9	115 318,9	219 581,1	223 678,7	203 876,5
ايطاليا	163 336,9	110 119,7	197 437,3	332 271,7	332 631,5	301 336,8
ألمانيا	17 635,6	10 010,9	13 868,5	55 185,3	14 211,2	34 970,8
بريطانيا	14 384,7	15 310,8	15 129,3	48 722,1	23 241,3	31 004,7
بلجيكا	28 722,0	25 321,7	21 937,5	49 550,7	42 189,6	36 935,4
اسبانيا	71 073,0	57 709,8	89 178,8	175 167,7	173 199,3	180 970,9
اليونان	466,8	1 177,8	2 185,3	8 783,2	5 477,2	5 190,6
البرتغال	4 242,5	3 533,3	10 338,4	18 726,5	22 945,2	27 119,3
النمسا	10 556,6	4 122,1	420,3	1 325,8	148,0	1,2
السويد	307,7	588,9	1 092,7	2 485,8	888,2	1 112,7
فنلندا	1,2	-	84,1	165,7	-	179,3
الدول الأوروبية الأخرى:	**55 611,0**	**42 399,0**	**48 918,1**	**124 125,4**	**85 119,3**	**86 399,5**
الإتحاد الروسي	1 230,1	-	84,1	-	-	348,7
بلغاريا	144,5	-	1 512,9	-	-	54,5
يوغسلافيا	2 739,9	1 177,8	588,4	2 651,5	3 108,7	2 809,5
بولندا	1 226,9	2 265,8	168,1	-	-	62,7
تركيا	46 211,1	34 684,8	40 596,9	100 261,5	75 497,1	76 834,1
سويسرا	754,2	1 339,5	3 782,3	8 949,0	888,2	134,5
النرويج	354,8	-	84,1	1 822,9	3 256,7	584,1
أمريكا الشمالية	**153 409,7**	**112 475,2**	**144 905,0**	**316 362,5**	**263 499,8**	**288 588,6**
كندا	26 795,9	21 494,0	27 148,7	58 665,4	53 292,1	75 267,1
الولايات المتحدة الأمريكية	126 613,8	90 981,3	117 756,4	257 697,0	210 207,7	213 321,5
أمريكا الاتينية:	**49 536,5**	**43 576,8**	**75 058,1**	**135 063,1**	**94 001,3**	**80 060,9**
البرازيل	42 546,8	37 688,0	64 719,8	113 022,1	79 198,0	71 356,3
المغرب العربي	**11 896,4**	**7 655,4**	**11 515,1**	**19 223,7**	**21 464,9**	**19 770,0**
ليبيا	167,7	588,9	-	-	-	740,7
تونس	3 391,4	1 766,6	4 118,5	5 634,5	6 513,5	6 817,5
المغرب	5 372,0	3 533,3	6 219,8	12 760,6	14 063,2	11 396,4
موريطانيا	2 965,3	1 766,6	1 176,7	828,6	888,2	815,4
الدول العربية منها:	**1 002,7**	**1 177,8**	**4 538,8**	**4 308,8**	**25 165,7**	**20 775,4**
مصر	276,6	-	1 681,0	1 491,5	8 437,9	12 601,9
العربية السعودية	11,8	-	-	165,7	1 332,3	24,7
دول افريقيا منها:	**953,0**	**-**	**2 269,4**	**3 148,7**	**1 036,2**	**4 251,7**
السينيغال	576,2	-	-	165,7	-	193,9
آسيا منها:	**16 887,8**	**5 299,9**	**15 129,3**	**18 395,1**	**44 410,1**	**39 671,5**
اليابان	4 433,1	3 346,1	4 286,6	1 822,9	6 069,4	3 025,4
سنغافورة	7 957,8	460,8	1 260,8	1 491,5	740,2	3 839,6
باقي دول العالم	**3,1**	**-**	**672,4**	**-**	**1 776,4**	**2 281,0**
المجـــــمـــــوع	**791 767,5**	**588 875,6**	**840 516,6**	**1 657 215,6**	**1 480 335,8**	**1 501 191,9**

*الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من أول نوفمبر 1993

جدول 6.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 2003 إلى 2006

الوحدة : مليون د ج

المناطق الجغرافية والبلدان	2003	2004	2005	2006
الإتجاد الأوروبي* منها:	**1 122 134,9**	**1 278 583,8**	**1 903 577,0**	**2 089 979,8**
فرنسا	238 838,1	280 513,6	341 786,3	333 003,9
ايطاليا	364 588,2	372 786,4	560 186,7	678 621,5
ألمانيا	21 296,7	19 408,6	93 468,1	28 871,2
بريطانيا	30 348,9	41 506,9	51 417,1	118 305,7
بلجيكا	54 600,3	57 377,3	116 096,1	145 591,5
اسبانيا	231 309,2	263 142,3	375 319,3	435 899,9
اليونان	7 346,1	10 193,7	7 761,9	13 768,8
البرتغال	41 838,0	57 378,9	124 225,9	117 633,4
النمسا	0,3	0,0	1,6	0,0
السويد	1 010,7	9,6	1 103,5	1 703,3
هولند	130 876,4	173 028,0	224 870,4	207 254,8
بولندا	-	188,9	6,4	60,7
فنلندا	0,0	62,0	2 686,8	4 305,9
الدول الأوروبية الأخرى:	**96 090,0**	**111 691,4**	**148 147,3**	**151 382,5**
الإتحاد الروسي	109,9	283,3	114,2	160,7
بلغاريا	0,0	2,3	5,6	48,5
يوغسلافيا	1 483,9	3 125,4	80,2	38,7
بولندا	31,0	-	-	-
تركيا	82 223,0	98 926,2	128 320,8	135 833,0
سويسرا	4 462,3	6 590,0	17 086,3	6 607,9
النورويج	2 107,9	787,3	15,6	1 032,2
أمريكا الشمالية	**486 361,2**	**660 105,6**	**956 528,8**	**1 343 188,9**
كندا	107 702,5	142 993,9	168 290,9	260 760,8
الولايات المتحدة الأمريكية	378 658,6	517 111,7	788 237,9	1 082 428,1
أمريكا الاتينية:	**100 695,7**	**149 791,2**	**238 388,5**	**178 134,7**
البرازيل	86 765,2	137 732,8	214 371,7	137 867,6
المغرب العربي	**20 148,4**	**32 097,3**	**31 071,6**	**37 505,2**
ليبيا	822,1	1 320,7	1 030,2	1 409,3
تونس	6 218,6	13 259,5	7 423,6	7 740,6
المغرب	12 946,0	17 168,3	22 606,7	28 253,9
موريطانيا	161,7	348,8	11,1	101,4
الدول العربية منها:	**27 541,8**	**37 415,6**	**46 170,2**	**43 034,1**
مصر	23 737,1	33 631,3	40 861,7	32 888,7
الأردن	102,4	345,8	233,3	271,5
لبنان	1 962,0	12,8	882,7	763,6
العربية السعودية	54,8	140,1	110,5	360,1
دول افريقيا منها:	**997,4**	**2 333,9**	**3 674,5**	**1 096,4**
السينيغال	130,1	436,7	100,7	281,2
آسيا منها:	**48 061,7**	**63 705,2**	**90 978,2**	**134 678,5**
اليابان	7 081,9	9 888,0	412,4	4 035,9
سينغافورة	0,0	1 965,1	17,8	1 173,6
باقي دول العالم	**22,4**	**1 723,7**	**3 012,2**	**0,8**
المجـــــمـــــوع	**1 902 053,5**	**2 337 447,8**	**3 421 548,3**	**3 979 000,9**

*الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من أول نوفمبر 1993

*الإتجاد الأوروبي : التداءا من 2004 أصبح الإتجاد الأوروبي يتكون من 25 دولة بانظمام كل من قبرص, استونيا, المجر, ليتونيا, ليتوانيا, مالطة, بولندا, جمهورية سلوفاكيا, الجمهورية التشيكية, سلوفينيا

جدول 7.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 2007 إلى 2011

الوحدة : مليون د ج

المناطق الجغرافية والبلدان	2007	2008	2009	2010	2011
الإتجاد الأوروبي *منها:	**1 835 573,2**	**2 659 020,4**	**1 717 200,1**	**2 127 478,2**	**2 728 125,0**
فرنسا	287 166,6	409 046,6	327 699,9	286 811,3	478 132,0
ايطاليا	558 063,7	798 537,2	422 805,0	666 775,8	764 070,0
ألمانيا	17 109,9	20 425,2	24 766,2	29 160,5	36 453,6
بريطانيا	110 447,1	141 755,3	84 693,4	97 984,9	208 934,3
بلجيكا	84 250,2	131 327,0	84 260,7	145 872,6	155 083,3
اسبانيا	373 927,9	585 005,9	399 381,1	448 806,9	525 881,3
اليونان	12 740,0	19 975,5	15 872,6	20 560,0	21 611,7
البرتغال	66 400,3	131 741,2	70 843,8	77 067,4	135 276,2
النمسا	0,1	19,8	19,3	2,2	0,0
السويد	2 562,9	12 288,4	7 738,7	9 098,4	7 719,1
هولندا	317 144,3	395 547,4	241 915,3	316 252,2	359 773,7
بلغاريا	1,3	48,6	82,2	635,1	2 367,2
بولندا	0,8	41,3	12 075,6	275,0	3 126,8
فنلندا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الدول الأوروبية الأخرى:	**150 476,1**	**202 063,2**	**166 660,9**	**251 817,4**	**315 105,7**
الإتحاد الروسي	250,3	205,4	15,5	61,9	0,0
يوغسلافي	0,0	5,9	0,0	0,3	466,1
تركيا	143 117,6	189 375,6	148 345,8	205 361,1	184 775,9
سويسرا	794,1	7 071,0	10 270,0	9 027,5	18 795,9
النورويج	330,6	4 918,3	2,8	10,4	4 383,0
أمريكا الشمالية	**1 594 014,3**	**1 561 164,7**	**947 921,0**	**1 275 950,0**	**1 433 313,8**
كندا	326 845,3	345 607,2	180 517,8	225 657,9	326 282,0
الولايات المتحدة الأمريكية	1 267 169,0	1 215 557,5	767 403,3	1 050 292,1	1 107 031,8
أمريكا الاتينية:	**187 217,0**	**193 163,9**	**137 354,8**	**200 624,9**	**313 609,9**
البرازيل	127 781,7	166 564,3	108 699,3	183 471,0	236 661,8
المغرب العربي	**53 272,9**	**104 322,3**	**63 542,9**	**97 319,4**	**115 950,3**
ليبيا	715,5	156,0	908,0	2 335,0	832,6
تونس	6 002,9	55 616,9	33 427,9	40 730,7	47 591,7
المغرب	42 926,1	45 563,6	29 057,6	54 173,1	67 477,7
موريطانيا	3 628,4	156,0	149,4	80,5	48,3
الدول العربية منها:	**33 543,7**	**50 868,9**	**41 737,0**	**52 810,8**	**59 235,7**
مصر	30 080,6	39 202,2	35 003,9	32 437,2	47 634,8
الأردن	605,2	323,1	209,2	1 875,8	681,4
لبنان	344,5	1 114,5	314,4	2 152,5	923,0
العربية السعودية	1 097,9	2 612,6	1 396,2	676,7	1 522,1
دول افريقيا منها:	**47 261,9**	**23 116,3**	**6 866,5**	**5 852,6**	**10 636,8**
السينيغال	48,6	218,6	110,7	53,1	60,7
آسيا منها:	**298 546,2**	**294 950,7**	**262 725,3**	**319 642,4**	**395 188,8**
اليابان	18 038,9	55 245,8	16 293,8	9 567,0	17 247,3
سينغافورة	14 421,4	0,1	814,4	4 848,8	2 892,1
باقي دول العالم	**14 257,9**	**6 349,2**	**3 627,5**	**2 091,8**	**2 965,3**
المجـــــمـــــوع	**4 214 163,1**	**5 095 019,7**	**3 347 636,0**	**4 333 587,4**	**5 374 131,3**

*الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداءا من أول نوفمبر 1993

*الإتجاد الأوروبي : التداءا من 2007 أصبح الإتجاد الأوروبي يتكون من 27 دولة بانظمام كل من بلغاريا و رومان

تـطور صادرات الـسلـع

الوحدة: 10^6 د.ج.

التعيين	2013	2014	2015
الأغذية و المشروبات	32 300,7	26 179,0	23 723,3
التموين الصناعي غير مذكورة في مكان أخر	124 219,0	180 190,3	171 539,9
المازوت و زيوت التشحيم *	5 057 546,9	4 709 622,4	3 339 435,1
آلات و مواد التجهيز أخرى	1 106,7	856,0	733,7
عتاد النقل و قطع الغيار	1 108,8	251,1	1 103,5
مواد استهلاكية غير مذكورة في مكان أخر	817,6	499,2	651,1
المـجمـوع	**5 217 099,8**	**4 917 598,2**	**3 537 186,7**

* المصدر : وزارة الطاقة و المناجم. ملاحظة: المجامع مقربة.

بنية الـتـبـادلات الـخـارجـيـة
حسب الـمـنـطـقـة الـجـغـرافـيـة ب %

	2013		2014		2015	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإتحاد الأوروبي	63,5	52,2	64,2	50,7	66,3	49,3
الدول الأوروبية الأخرى	3,7	7,0	4,4	7,0	5,4	7,3
أمريكا الشمالية	13,7	5,0	10,1	5,7	8,2	6,4
أمريكا اللاتينية	5,0	6,5	5,1	7,2	4,9	6,2
آسـيـا	8,5	21,2	10,0	23,2	8,7	24,1
الـمـغـرب	4,1	1,9	4,9	1,3	4,5	1,3
الدول العربية	1,2	4,4	1,0	3,3	1,6	3,7
إفـريـقـيـا	0,2	1,1	0,2	0,8	0,2	0,7
بـاقـي العالم	0,1	0,7	0,0	0,9	0,2	1,0

المصدر : د.و.إ. ، والمديرية العامة للجمارك.

النماذج المقترحة للتضخم المحلي:

➢ النموذج الأول:

$$Ipc_t = A + \beta_1 F_t + \beta_2 W_t + \beta_3 Imp_t + \beta_4 neer_t + \beta_5 Ivu_t + \beta_6 Poil_t + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	104.3004	16.10199	6.477488	0.0000
F	3.036374	0.395998	7.667643	0.0000
IMP	-0.344301	0.161331	-2.134123	0.0510
NEER	-0.308274	0.119664	-2.576172	0.0220
POIL	-0.156529	0.034394	-4.551089	0.0005
IVU(-1)	0.180373	0.048489	3.719897	0.0023
W(-1)	-0.041736	0.051361	-0.812593	0.4301

R-squared	0.994410	Mean dependent var	117.8914
Adjusted R-squared	0.992015	S.D. dependent var	28.42170
S.E. of regression	2.539791	Akaike info criterion	4.963242
Sum squared resid	90.30755	Schwarz criterion	5.311417
Log likelihood	-45.11404	Hannan-Quinn criter.	5.038805
F-statistic	415.0958	Durbin-Watson stat	1.130195
Prob(F-statistic)	0.000000		

➢ النموذج الثاني:

$$LIpc_t = A + \beta_1 LF_t + \beta_2 LW_t + \beta_3 LImp_t + \beta_4 Lneer_t + \beta_5 LIvu_t + \beta_6 LPoil_t + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.937630	0.643526	7.672773	0.0000
LF	0.252285	0.023166	10.89032	0.0000
LIMP	-0.133357	0.054980	-2.425551	0.0294
LNEER	-0.462427	0.106645	-4.336148	0.0007
LPOIL	-0.059029	0.014705	-4.014286	0.0013
LIVU(-1)	0.320839	0.046969	6.830873	0.0000
LW(-1)	0.090351	0.041689	2.167287	0.0479

R-squared	0.996124	Mean dependent var	4.742434
Adjusted R-squared	0.994463	S.D. dependent var	0.239530
S.E. of regression	0.017824	Akaike info criterion	-4.955352
Sum squared resid	0.004448	Schwarz criterion	-4.607177
Log likelihood	59.03119	F-statistic	599.6636
Durbin-Watson stat	1.808110	Prob(F-statistic)	0.000000

➢ النموذج الثالث (M03):

$$LIpc_t = A + \beta_1 F_t + \beta_2 W_t + \beta_3 Imp_t + \beta_4 neer_t + \beta_5 Ivu_t + \beta_6 Poil_t + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.836131	0.221488	21.83470	0.0000
F	0.037081	0.006273	5.911526	0.0000
W	-0.002526	0.000814	-3.105108	0.0078
IMP	-0.006575	0.002208	-2.977726	0.0100
NEER	-0.002653	0.001715	-1.547155	0.1441
IVU(-1)	0.001764	0.000643	2.745406	0.0158
POIL	-0.000658	0.000458	-1.436656	0.1728

R-squared	0.985036	Mean dependent var	4.742434
Adjusted R-squared	0.978623	S.D. dependent var	0.239530
S.E. of regression	0.035021	Akaike info criterion	-3.604525
Sum squared resid	0.017171	Schwarz criterion	-3.256351
Log likelihood	44.84752	Hannan-Quinn criter.	-3.528963
F-statistic	153.5996	Durbin-Watson stat	0.840867
Prob(F-statistic)	0.000000		

➢ النموذج الرابع (M04):

$$Ipc_t = A + \beta_1 LF_t + \beta_2 LW_t + \beta_3 LImp_t + \beta_4 Lneer_t + \beta_5 LIvu_t + \beta_6 LPoil_t + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	96.32467	115.5953	0.833292	0.4187
LF	17.70375	3.902033	4.537059	0.0005
LW	25.02636	7.544153	3.317318	0.0051
LIMP	1.305871	9.245611	0.141242	0.8897
LNEER	-62.83775	19.31209	-3.253804	0.0058
LIVU(-1)	36.57978	8.404407	4.352452	0.0007
LPOIL	-10.78867	2.509614	-4.298936	0.0007

R-squared	0.991318	Mean dependent var	117.8914
Adjusted R-squared	0.987597	S.D. dependent var	28.42170
S.E. of regression	3.165257	Akaike info criterion	5.403547
Sum squared resid	140.2639	Schwarz criterion	5.751721
Log likelihood	-49.73724	Hannan-Quinn criter.	5.479110
F-statistic	266.4243	Durbin-Watson stat	1.071279
Prob(F-statistic)	0.000000		

➢ النموذج الخامس (M05):

$$\frac{Ipc_t - Ipc_{t-1}}{Ipc_{t-1}} = A + \beta_1\left[\frac{F_t - F_{t-1}}{F_{t-1}}\right] + \beta_2\left[\frac{W_t - W_{t-1}}{W_{t-1}}\right] + \beta_3\left[\frac{Imp_t - Imp_{t-1}}{Imp_{t-1}}\right] + \beta_4\left[\frac{neer_t - neer_{t-1}}{neer_{t-1}}\right] + \beta_5\left[\frac{Ivu_t - Ivu_{t-1}}{Ivu_{t-1}}\right] + \beta_6\left[\frac{Poil_t - Poil_{t-1}}{Poil_{t-1}}\right] + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022485	0.017881	1.257502	0.2291
F1	0.170902	0.113143	1.510494	0.1532
POIL1	-0.052616	0.035214	-1.494154	0.1573
IMP1	-0.044073	0.110916	-0.397355	0.6971
W1	-0.208288	0.145350	-1.433015	0.1738
IVU1	0.278035	0.166435	1.670539	0.1170
NEER1	-0.461026	0.174463	-2.642551	0.0193

R-squared	0.776067	Mean dependent var	0.058193
Adjusted R-squared	0.680096	S.D. dependent var	0.066272
S.E. of regression	0.037483	Akaike info criterion	-3.468632
Sum squared resid	0.019670	Schwarz criterion	-3.120458
Log likelihood	43.42063	Hannan-Quinn criter.	-3.393069
F-statistic	8.086445	Durbin-Watson stat	1.731705
Prob(F-statistic)	0.000658		

➢ النموذج السادس (M06):

$$Ipc_t - Ipc_{t-1} = A + \beta_1[F_t - F_{t-1}] + \beta_2[W_t - W_{t-1}] + \beta_3[Imp_t - Imp_{t-1}] + \beta_4[neer_t - neer_{t-1}] + \beta_5[Ivu_t - Ivu_{t-1}] + \beta_6[Poil_t - Poil_{t-1}] + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.116861	1.158681	1.826957	0.0907
D(F)	1.503794	0.853044	1.762857	0.1014
D(W)	-0.012811	0.083141	-0.154087	0.8799
D(IMP)	-0.238485	0.131218	-1.817477	0.0923
D(NEER)	-0.187065	0.108381	-1.725989	0.1080
D(IVU(-1))	0.163474	0.038083	4.292556	0.0009
D(POIL)	-0.077880	0.037837	-2.058292	0.0602

R-squared	0.661932	Mean dependent var	5.093000
Adjusted R-squared	0.505901	S.D. dependent var	3.275327
S.E. of regression	2.302298	Akaike info criterion	4.774910
Sum squared resid	68.90750	Schwarz criterion	5.123416
Log likelihood	-40.74910	Hannan-Quinn criter.	4.842942
F-statistic	4.242310	Durbin-Watson stat	1.910178
Prob(F-statistic)	0.013873		

➢ النماذج المقترحة للميزان التجاري:

➢ النموذج الأول (M01):

$$BC_t = A + \beta_1 M_t + \beta_2 Ivu_t + \beta_3 neer_t + \beta_4 Poil_t + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4753.654	757.8759	6.272338	0.0000
IVU(-1)	11.30037	5.020808	2.250708	0.0388
NEER	-41.93062	7.374153	-5.686162	0.0000
M	-641.8833	80.25667	-7.997881	0.0000
POIL	42.77942	3.091055	13.83975	0.0000

R-squared	0.960012	Mean dependent var	903.5121
Adjusted R-squared	0.950015	S.D. dependent var	1004.633
S.E. of regression	224.6100	Akaike info criterion	13.87086
Sum squared resid	807194.4	Schwarz criterion	14.11956
Log likelihood	-140.6441	Hannan-Quinn criter.	13.92484
F-statistic	96.02923	Durbin-Watson stat	1.541785
Prob(F-statistic)	0.000000		

➢ النموذج الثاني (M02):

$$lBC_t = A + \beta_1 lM_t + \beta_2 lIvu_t + \beta_3 lneer_t + \beta_4 lPoil_t + \varepsilon_t$$

لا يمكن جسابه لأن bc يحتوي في بعض السنوات على قيم سالبة

➢ النموذج الثالث (M03):

$$LBC_t = A + \beta_1 M_t + \beta_2 Ivu_t + \beta_3 neer_t + \beta_4 Poil_t + \varepsilon_t$$

لا يمكن جسابه لأن bc يحتوي في بعض السنوات على قيم سالبة

➢ النموذج الرابع (M04):

$$BC_t = A + \beta_1 lM_t + \beta_2 lIvu_t + \beta_3 lneer_t + \beta_4 lPoil_t + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	730.6287	8212.307	0.088968	0.9302
LM	-2861.732	752.3562	-3.803693	0.0016
LPOIL	3122.499	388.9407	8.028214	0.0000
LIVU(-1)	-803.1889	1345.422	-0.596979	0.5589
LNEER	-652.1590	2187.210	-0.298169	0.7694

R-squared	0.873210	Mean dependent var	903.5121
Adjusted R-squared	0.841512	S.D. dependent var	1004.633
S.E. of regression	399.9496	Akaike info criterion	15.02481
Sum squared resid	2559355.	Schwarz criterion	15.27351
Log likelihood	-152.7605	Hannan-Quinn criter.	15.07878
F-statistic	27.54819	Durbin-Watson stat	1.328211
Prob(F-statistic)	0.000001		

➢ النموذج الخامس (M05):

$$\frac{BC_t - BC_{t-1}}{BC_{t-1}} = A + \beta_1\left[\frac{M_t - M_{t-1}}{M_{t-1}}\right] + \beta_2\left[\frac{IVU_t - IVU_{t-1}}{IVU_{t-1}}\right] + \beta_3\left[\frac{neer_t - neer_{t-1}}{neer_{t-1}}\right] + \beta_4\left[\frac{Poil_t - Poil_{t-1}}{Poil_{t-1}}\right] + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.165091	0.916217	-2.363077	0.0311
M1	26.16144	7.241667	3.612626	0.0023
NEER1	-7.017424	13.32557	-0.526614	0.6057
POIL1	9.725848	2.680989	3.627710	0.0023
IVU1	-47.75454	9.897298	-4.825008	0.0002

R-squared	0.658368	Mean dependent var	-0.839841
Adjusted R-squared	0.572960	S.D. dependent var	4.595943
S.E. of regression	3.003371	Akaike info criterion	5.241604
Sum squared resid	144.3238	Schwarz criterion	5.490300
Log likelihood	-50.03685	Hannan-Quinn criter.	5.295578
F-statistic	7.708504	Durbin-Watson stat	2.150089
Prob(F-statistic)	0.001163		

➢ النموذج السادس (M06):

$$BC_t - BC_{t-1} = A + \beta_1[M_t - M_{t-1}] + \beta_2[Ivu_t - Ivu_{t-1}] + \beta_3[neer_t - neer_{t-1}] + \beta_4[Poil_t - Poil_{t-1}] + \varepsilon_t$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	90.74592	78.10111	1.161903	0.2634
D(M)	-621.5496	115.4268	-5.384796	0.0001
D(POIL)	41.92521	2.842793	14.74790	0.0000
D(IVU(-1))	4.394648	3.905033	1.125381	0.2781
D(NEER)	-9.484460	10.14075	-0.935282	0.3645

R-squared	0.938645	Mean dependent var	-82.07655
Adjusted R-squared	0.922284	S.D. dependent var	789.9426
S.E. of regression	220.2169	Akaike info criterion	13.83942
Sum squared resid	727432.4	Schwarz criterion	14.08835
Log likelihood	-133.3942	Hannan-Quinn criter.	13.88802
F-statistic	57.36999	Durbin-Watson stat	2.684582
Prob(F-statistic)	0.000000		

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

من خلال هذه الدراسة قمنا بدراسة اثر ارتفاع الأسعار العالمية (التضخم المستورد) على الأسعار المحلية (التضخم المحلي) والتوازن العام في الجزائر (الميزان التجاري) ، وذلك خلال الفترة 1990-2015، وذلك على اعتبار أن ارتفاع الأسعار العالمية تعد من بين المؤشرات الأساسية المحددة للأسعار المحلية، وتؤثر أيضا في الميزان التجاري من خلال التأثير على الواردات والصادرات في الجزائر، ومن خلال الدراسة التطبيقية وجدنا أن التضخم المحلي في الجزائر يتأثر بالأسعار العالمية، ولقد استخدمنا في ذلك أهم مؤشرات انتقاله، والمتمثلة في حجم الواردات، السعر الوحدوي للواردات ثم التغير في سعر الصرف، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين في الزمن tسيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ولكن في الفترة اللاحقة، كما توصلنا إلى أن الميزان التجاري في الجزائر يتأثر بصورة كبيرة من ظاهرة التضخم المستورد، حيث أنه من خلال مؤشرات التضخم المستورد وجدنا أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري سيرفع من قيمة الواردات وبالتالي ينخفض رصيد الميزان التجاري، كما أن أي زيادة في الميل المتوسط للاستيراد سيؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري ، أما ارتفاع المستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين في الزمن tسيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ولكن في الفترة اللاحقة، وبالتالي يقلّ الطلب عليها وينخفض حجم الواردات ويتحسّن رصيد الميزان التجارى.

الكلمات المفتاحية: التضخم، التضخم المحلي، التضخم المستورد.مؤشرات التضخم، قنوات التضخم المستورد، التجارة الخارجية.

abstract:

In this study, the researcher investigated whether there is an impact of external prices (imported inflation) on domestic prices (domestic inflation) in Algeria during the period 1990-2015, considering that the rise of international prices is one of the key indicators that determine the domestic prices, and affects the trade balance by influencing imports and exports in Algeria. We found through the empirical study that the domestic inflation in Algeria is affected by global prices, we used for that the most important indicators of transmission, namely the imports volume, the imports unit price and then changes in the exchange rate, as the rise of the general level prices of trading partners in the point of time "t" will lead to rising the imported goods prices in the subsequent period. We also found that the balance of trade in Algeria is significantly affected by the imported inflation phenomenon, as we found through the imported inflation indicators that the Algerian dinar depreciation will increase imports in value thus will decrease the trade balance, and that any increase in the average tendency of imports will lead to a decrease in the trade balance, while the rise in general level of prices for the trading partners in the point of time "t" will lead to higher prices of imported goods but in the subsequent period, and therefore the demand on it shrinks, imports in volume decrease and the trade balance improves.

Keywords: inflation, domestic inflation, imported inflation, inflation indicators, imported inflation channels, foreign trade